14/١٤
يوليو/تموز ٢٠٠٢
جمادى الأولى – جمادى الآخرة ١٤٢٣

الهجرة القسرية

النازحون المسنون: في مؤخرة الصف؟

يصدرها برنامج دراسات اللاجئين بالاشتراك مع المجلس النرويجي للاجئين والمشروع العالمي المعني بأوضاع النازحين داخلياً

NORWEGIAN REFUGEE COUNCIL

Refugee Studies Centre

من أسرة التحرير

Corinne Owen

أصدر العدد الخاص من «نشرة الهجرة القسرية» (العدد ١٣)، والذي يحمل عنوان «**الحادي عشر من سبتمبر/أيلول: هل تغير شيء؟**»، في حفل خاص عُقد في كل من أكسفورد وواشنطن في يونيو/حزيران الماضي؛ فإذا كنتم تعرفون من الأفراد أو المنظمات من يهمهم الحصول على نسخة من هذا العدد فنرجو إخطارنا بذلك، أو التفضل بإعطائهم عنوان النشرة على الإنترنت (www.hijra.org.uk) أما إذا أردتم الرد على أي من الآراء الواردة فيه، فنرجو الكتابة فيما لا يزيد عن ٥٠٠ كلمة إلى باب الحوار في العدد ١٥.

وقد درجنا في اختيارنا للموضوع الذي تتمحور حوله المقالات الرئيسية في «نشرة الهجرة القسرية» على أن نعلن عنه مسبقاً وأن ندعو المهتمين إلى إرسال كتاباتهم حوله. وعندما أعلنا أن **العدد ١٥** (المتوقع صدوره في سبتمبر/أيلول) سوف تنصب مقالات الرئيسية على موضوع **صغار اللاجئين/النازحين الداخليين** تلقينا سيلاً من المقالات المقترحة.

ولكن على العكس من ذلك فإن دعوتنا السابقة لمقالات حول موضوع **اللاجئين والنازحين الداخليين المسنين** – وهو الموضوع الرئيسي للعدد الحالي – لم تستثر مع الأسف أي استجابة تذكر. ولكن كما تقول فلورا ماكدونالد، الرئيسة السابقة للشبكة الدولية لمساعدة المسنين HelpAge International، في مقالتها فإن «التقدم في السن تجربة شخصية يتعرض لها البشر في كل مكان... والحقوق التي نتكلم عنها ونناصرها، أو ننكرها، هي حقوقنا الآن وفي المستقبل». ومن الواضح أن كبار السن كثيراً ما يتعرضون للتجاهل في سياق جهود المساعدات الإنسانية. وتركز المقالات الواردة في هذا العدد على الإسهامات الإيجابية التي يمكن للاجئين والنازحين الأكبر سناً أن يقدموها، والإسهامات التي يقدمونها بالفعل للحياة في مجتمعاتهم، وعلى احتياج الوكالات الإنسانية إلى استشارتهم والإفادة من خبراتهم.

أما **العدد ١٦**، المزمع إصداره في ديسمبر/كانون الأول، فسوف يكون موضوعه الرئيسي هو **الأسباب الأصلية للنزوح**. فإذا أردتم الإسهام في «نشرة الهجرة القسرية»، فنرجو الكتابة إلينا عن طريق البريد الإلكتروني أو العنوان البريدي. وآخر ميعاد لتلقي المقالات هو الأول من أكتوبر/تشرين الأول، ولو أننا نفضل دائماً أن نتعرف مسبقاً على الموضوع الذي تعتزمون الكتابة حوله.

وإذا لم تكن قد زرت موقع نشرة الهجرة القسرية على الإنترنت مؤخراً (www.hijra.org.uk) فنرجو أن تخصص بعض الوقت للاطلاع عليه في شكله الحالي، حيث أصبح من الأيسر والأسرع تحميل الأعداد الحالية والسابقة من النشرة. وإن كان لديكم أي اقتراحات عن إدخال مزيد من التحسين على الموقع، فنرجو مراسلتنا على العنوان التالي: fmr@qeh.ox.ac.uk. كما نرجو التفضل بإطلاع الآخرين على موقعنا على الإنترنت، وحثهم على زيارته.

مع أطيب تمنيات أسرة التحرير

ماريون كولدري وتيم موريس
المحرران

صورتا الغلاف: رجل في حافلة – مخيم بلايس للاجئين، الحدود المقدونية الكوسوفية، ١٩٩٩. Exile Images/Howard Davies • امرأة وطفلها: Exile Images/Howard Davies

نشرة الهجرة القسرية
Nashrat al-Hijra al-Qasriya

تهدف «نشرة الهجرة القسرية» إلى أن تكون بمثابة منتدىً لتبادل الخبرات العملية والمعلومات والآراء بشكل منتظم بين الباحثين واللاجئين والنازحين داخل أوطانهم، ومن يعملون معهم أو يُعنون بقضاياهم. وتصدر النشرة ثلاث مرات في السنة بالإنكليزية والإسبانية والعربية عن برنامج دراسات اللاجئين بجامعة أكسفورد بالاشتراك مع «المشروع العالمي المعني بأوضاع النازحين داخلياً» التابع للمجلس النرويجي للاجئين.

هيئة التحرير
ماريون كولدري ود. تيم موريس

مساعدة الاشتراكات
شارون إليس

نشرة الهجرة القسرية
المجلس الاستشاري

كريم أتاسي
المفوضية السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR)
المكتب الإقليمي، مصر

فاتح عزّام
مؤسسة فورد، القاهرة

نور الضحى شطي
مركز دراسات اللاجئين،
جامعة أكسفورد

خديجة المضمض
مركز الدراسات والأبحاث حول الهجرة والقوانين الإنسانية (CERMEDH)

أنيتا فابوس و باربرا هاريل - بوند
الجامعة الأمريكية
في القاهرة

عباس شبلاق
مركز اللاجئين والشتات
الفلسطيني (شمل) – رام الله

لِكْسْ تاكنبورغ
وكالة الأمم المتحدة
للإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (UNRWA)، سوريا

عبد الباسط بن حسن
مدير معهد حقوق الإنسان – تونس

«يعمل أعضاء المجلس بصفة شخصيّة وتطوعية غير مرتبطة بمراكزهم ووظائفهم»

موقع الإنترنت
www.hijra.org.uk

ترجمة ومراجعة النسخة العربية:
أشرف عبد الفتاح

منسقة تطوير النسخة العربية:
رِهام أبو ديب

التصميم والإخراج الفني:
FastBase Ltd., Wembley, UK

رقم الإيداع الدولي: ISSN 1460-9819

المحتويات

النازحون المسنون:
في مؤخرة الصف؟

مقالات **عامة**

تشجيع الوكالات على الاهتمام باحتياجات المسنين ومعارفهم وخبراتهم ٤
الشبكة الدولية لمساعدة المسنين

الحماية القانونية للمستضعفين: حالة النازحين الداخليين المسنين ٨
بقلم: فلورا ماكدونالد

التزامات جديدة تجاه النازحين المسنين ١١
بقلم: إيرين موني

تطوير قواعد إرشادية لحماية المسنين في حالات الطوارئ الإنسانية ١٤
بقلم: ف. فيجاياكومار

استلهام الماضي وإعادة بناء المستقبل: اللاجئون المسنون وتحدي البقاء ١٥
بقلم: جاسنتا غوفياس

التركيز على رعاية اللاجئين المسنين ١٧
بقلم: ليني كسيلي

لاجئ مسن يطرح تأملاته الشخصية ١٩
بقلم: إيفريم هابياريمانا

انهيار الثقافات في مخيمات اللاجئين ٢٠
بقلم: جوزيه إرويستو

التعاون في مواجهة الشدائد: المهاجرون والمساعدون في «سانغات» ٢١
بقلم: هنري كوراو

من الذي يجب أن يتولى الرقابة على قانون اللجوء؟ ٢٣
بقلم: جيمس هاثاواي

تحسين الدعم المخصص لإعادة توطين لاجئي كوسوفا في نيوزيلندا ٢٧
فريق البحث المعني باللاجئين بجامعة أوكلاند للتكنولوجيا

دور الدولة في اندماج اللاجئين وتوطينهم: مقارنة بين إيطاليا وهولندا ٣٠
بقلم: مايا كوراتش

حساب الثمن: اللاجئون والتحويلات المالية و«الحرب على الإرهاب» ٣٢
بقلم: سندي هورست ونك فان هير

تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية وطالبو اللجوء واللاجئون: الحاجة إلى برنامج من السياسات المتكاملة في المملكة المتحدة ٣٥
بقلم: ريتشارد أ. باول، وأماندا لورنس، وفيث ن. موانغي – باول، ولندا موريسون

النازحون الداخليون والتنقل وراء مصادر الرزق ٣٦
بقلم: فين شتيبوتات ونينا نيبرغ سورنسن

قضايا **للمناقشة**

إعادة توطين النازحين رغماً عنهم في الصين: هل يعتبر نموذجاً للممارسة السليمة؟ ٣٨
بقلم: بروك ماكدونالد ومايكل ويبر

أبواب **ثابتة**

مؤتمرات ٣٩
تحديث ٤٠
مركز دراسات اللاجئين ٤٢
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين: التقييم الفوري ٤٣
المجلس النرويجي للاجئين ٤٤
المشروع العالمي المعني بأوضاع النازحين داخلياً ٤٥
مكتبة العدد ٤٦

UNHCR/LeMoyne

تشجيع الوكالات على الاهتمام باحتياجات المسنين ومعارفهم وخبراتهم

الشبكة الدولية لمساعدة المسنين

عندما يتعرض جمع من السكان للنزوح بسبب صراع من الصراعات أو يضطرون لمغادرة بيوتهم بسبب كارثة من الكوارث الطبيعية فإنهم غالباً ما يتركون كبار السن أو يهملونهم.

جزيرتشيا، كوسوفو، ١٩٩٨

كما أن وكالات المعونات أيضاً تختار في أدائها توفير نوع من «الرعاية حسب الأحقية» يجعلها تنظر إلى احتياجات المسنين على أنها أقل أهمية من احتياجات النساء والأطفال. وفي بحث أجرته الشبكة الدولية لمساعدة المسنين في ١٩٩٩– ٢٠٠٠ على التعامل مع الطوارئ في ظل الكوارث الطبيعية والصراعات، خلصت المنظمة إلى أن كبار السن عادة ما تكون لهم احتياجات محددة، لأن الضعف وعدم القدرة على الحركة والمشاكل الصحية المزمنة يمكن أن تصبح حادة ومهددة لحياتهم في أثناء الأزمة. وفي الوقت نفسه قد يتولى كبار السن مسؤوليات جديدة مثل رعاية الأطفال الذين توفي آباؤهم أو غابوا ومثل رعاية الأقارب المرضي أو المصابين بعجز.

كما خلص البحث إلى عدم وجود تناسب بين رؤية وكالات الإغاثة لاحتياجات المسنين في الطوارئ وما يعده المسنون أنفسهم أمراً مهماً. فقد رتب المسنون أقسى مشاكلهم ترتيباً تنازلياً بدءًا بالدخل ثم فرصة الحصول على الخدمات الصحية فالمأوى فالغذاء والتغذية فالعزلة/الانفصال عن الأسر. أما وكالات الإغاثة فترى أن المشكلة الأساسية لكبار السن هي الغذاء والتغذية، ويليها العزلة/الانفصال والحصول على الخدمات الصحية، بينما لا تكاد تشير إشارة واحدة إلى مسألة الدخل.

ومنذ إجراء هذا البحث عملت الشبكة الدولية لمساعدة المسنين على تشجيع المنظمات الأخرى المنخرطة في جهود الإغاثة وإعادة التأهيل على إدراج المسنين في تقييم الاحتياجات والتخطيط وإعداد البرامج، مؤكدة على أهمية النظر عبر الأجيال إلى آليات الدعم في نطاق الأسرة وفيما بين الجيران أو المجتمعات. وفيما يلي بعض الأمثلة للمداخل التي استخدمتها الشبكة الدولية لمساعدة المسنين بغرض التوعية وتشجيع المنظمات غير الحكومية المحلية والعالمية على مراعاة احتياجات المسنين ووضع إسهاماتهم موضع الاعتبار.

المعلومات الدقيقة

من بين الخطوات الضرورية الأولى التعرف على احتياجات المسنين في أي موقف بعينه من مواقف الطوارئ. إذ إن التقييم السريع للاحتياجات على أرض الواقع يسمح للعاملين في مجال الإغاثة بتحديد المسنين المستضعفين. ويلاحظ هنا أن عمليات المسح الخاصة بالتغذية عادة ما تستبعدهم في تركيزها على الأطفال دون الخامسة باعتبارهم أكثر الجماعات ضعفاً. إلا أن لكبار السن احتياجات محددة متعلقة بالتغذية وبضعف الجهاز الهضمي ومتاعب الفم الأسنان، لكن هذه الاحتياجات نادراً ما توضع في الاعتبار عند تخطيط عملية توزيع الغذاء. وقد يكون العاملون في مجال الرعاية الصحية الطارئة قادرين على تحديد الاحتياجات الأساسية في مجتمع ما، لكن المسنين غالباً ما لا يُمثلون تمثيلاً كافياً في عيادات الطوارئ لأنهم في أغلب الأحوال لا يقدرون على الوصول إلى مراكزها، أو لا يستطيعون الوقوف في طابور طويل لعدة ساعات. وأهم ما في الأمر أن المسنين نادراً ما يُسألون عن احتياجاتهم أو يستشارون بخصوص معرفتهم بالعلاقات الاجتماعية أو خبراتهم التي اكتسبوها من الطوارئ السابقة.

وقد صممت الشبكة الدولية لمساعدة

أن المسنين نادراً ما يُسألون عن احتياجاتهم

المسنين استبيانات لتقييم الاحتياجات تقييماً سريعاً، وهي استبيانات يمكن استخدامها على مستوى المجتمعات المحلية والمخيمات وتوجه لتحديد احتياجات المسنين وجوانب الضعف لديهم. وقد استخدمت استمارات هذه الاستبيانات في أوريسا وموزمبيق وكوسوفا وكجرات ثم في غوما منذ وقت قريب، وقد تمت مراجعتها وتنقيحها في ضوء الخبرات والظروف المتغيرة. وقد بينت الخبرات المكتسبة في كل من كجرات

وموزمبيق قيمة تقديم التدريب الأولي للمنظمات المحلية وأفراد المجتمع المحلي والمتطوعين الذين يشتركون لأول مرة في هذا النوع من العمل.

وتدور أسئلة الاستبيان الرئيسي حول ما إذا كان كبار السن يحصلون على أي نوع من أنواع المساندة، وهل يعيشون وحدهم أم مع أفراد أسرهم، وهل يتولون رعاية أي فرد آخر من أفراد الأسرة، وتحاول الأسئلة تحديد مستوى قدرتهم على الحركة ومدى استقلالهم كأفراد – فهل يقدرون مثلاً على جلب الماء والحطب، وعلى تحضير الطعام وزيارة الجيران أو الذهاب إلى السوق؟ كما تتناول الأسئلة المشاكل الصحية التي تقتصر على كبار السن، وخصوصاً آلام المفاصل، واضطرابات الجهاز التنفسي والجهاز الهضمي وتورم القدمين، وتبحث أيضاً في أحوال السكن. وقد أضيفت بعض الأسئلة مؤخراً للمساعدة على تحديد المشاكل النفسية والاجتماعية. وهناك استمارة منفصلة تركز على إعادة بناء سبل كسب الرزق، وخصوصاً في ضوء حاجة المسنين وأسرهم للمأوى والدخل.

إن مساعدة المسنين الضعفاء، سواء في أثناء مرحلة الإغاثة من الطوارئ أو فيما يعقبها من برامج إعادة التأهيل، يتطلب ضمان إشراك أسرة المسن أيضاً. فقد خلصت الشبكة الدولية لمساعدة المسنين إلى أن تسليط الضوء على المسنين وحدهم قد يثير الاستياء في المجتمعات التي تمر بظروف قاسية وقد يعرضهم للإيذاء. وبصفة عامة إذا كان المسن سيتمكن من خلال المساعدة المقدمة إليه أن يسهم بصورة أكثر فعالية في الأسرة فإن المساعدة قد تلقى الترحيب، وقد يتحسن وضعه بناء على ذلك.

وفي أعقاب تدفق الحمم البركانية مؤخراً في غوما، أجرى الشركاء المحليون للشبكة الدولية لمساعدة المسنين وأفراد المجتمع المحلي والمتطوعون عمليات مسح لمدينة غوما ومخيم نكاميرا وثلاث مناطق ريفية قرب غوما بعد تلقيهم التدريب على التعاون مع كبار السن على أرض الواقع... فنظراً للصراع الطويل الذي شهدته المنطقة توجد نسبة كبيرة، ولكنها غير مؤكدة، من النازحين بسبب تدفق الحمم الذين كانوا قد نزحوا من قبل وتفرق شمل أسرهم بسبب الصراع. وأوضحت عمليات ارتفاع مستويات الضعف بين كبار السن، مما يؤكد على الدلائل المستمدة من روايات مختلفة عن قلة الاهتمام الموجه إلى معاناتهم. ففي المخيم والمناطق الريفية يوجد عدد كبير من المسنين يعيشون وحدهم، وتتجاوز نسبة هؤلاء ٦٠٪. وتوجد نسبة أعلى من هؤلاء لا تجد من يعينهم على قضاء حوائجهم الأساسية مثل الطهي وجمع الوقود وجلب الماء. ويشير المسنون أنفسهم إلى النقص في جانب التغذية، إلا أن المسوح الخاصة بالاحتياجات الأساسية كشفت أيضاً عن وجود عدة أنماط من الاختلاف، ففي المخيم حيث ترتفع معدلات سوء التغذية ارتفاعاً كبيراً، يفوق عدد الرجال المسنون عدد المسنات (٦٢٪ في مقابل ٣٨٪)، على العكس من جميع الأماكن الأخرى حيث تشكل المرأة أغلبية المسنين الذين ردوا على أسئلة الاستبيان.

ومن جوانب الضعف في هذا التقييم السريع للاحتياجات أنه لا يقدم بالضرورة تفسيراً لهذه التفاوتات. إلا أنه يُعيِّن نقطة بداية مهمة، وتبقى المتابعة بعدها ضرورية. كما توجد أسئلة لا إجابة لها حتى الآن حول أفضل السبل لجمع المعلومات عن القضايا بالغة الحساسية مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز، فقد يكون المسنون مصابين به، أو قائمين على رعاية أشخاص مصابين به من أفراد أسرهم أو من أطفالهم الأيتام، ولكن نظراً لأن هذا المرض يعد وصمة عار فإن السؤال المباشر قد لا يؤدي بالضرورة إلى تكوين صورة دقيقة عنه.

التعاون مع المنظمات غير الحكومية الأخرى

ألقى البحث الأصلي الذي أجرته الشبكة الدولية لمساعدة المسنين الضوء على الحاجة إلى تعزيز الدعوة إلى الحقوق والتوعية في صفوف المنظمات غير الحكومية الأخرى الوطنية منها والدولية ووكالات الأمم المتحدة والهيئات الحكومية. ومن الأهداف الرئيسية لهذا البحث تشجيع الوكالات غير المتخصصة في رعاية كبار السن على أن تدرك احتياجاتهم، فإما أن تتعامل معها في إطار برامجها وإما أن تلقي الضوء عليها للوكالات الأكثر تخصصاً مثل الشبكة الدولية لمساعدة المسنين.

وتطلب إحدى استمارات الاستبيان التي صممتها الشبكة الدولية لمساعدة المسنين بغرض تقييم الاحتياجات من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية تحديد فئات المستضعفين في مناطق عملها، وتحديد ما إذا كان هؤلاء المسنون يتلقون أي نوع من الدعم أم لا. فإذا لم يكن هناك دعم لهم فإن الشبكة الدولية لمساعدة المسنين تحاول تقديم الدعم، أو تقديم المشورة للمنظمات التي تعمل أصلاً لرعاية هذه الفئات. ويساعد التدريب وعملية بناء القدرات لدى الشركاء المحليين والمجتمعات المحلية هذه المنظمات على مواصلة برامجها لخدمة المسنين ودعوة مجتمع وكالات المعونة بعد انتهاء الأزمة الراهنة.

وفي أعقاب الفيضانات الضخمة التي اجتاحت موزمبيق في عام ٢٠٠٠ تمكنت الشبكة الدولية لمساعدة المسنين من التعاون مع المنظمات غير الحكومية الأخرى المحلية والدولية ومع السلطات المحلية على المستوى العملي وعلى مستوى الدعوة على الحقوق. وحثت المنظمة الوكالات المختلفة على تقييم أكثر الفئات ضعفاً وتقييم احتياجاتهم، لا بمعزل عن الأسرة والوحدة المجتمعية بل في إطارها. ووزعت استمارات لتقييم احتياجات الأفراد المستضعفين واستمارات للتقييم الريفي في اجتماعات التنسيق بين الوكالات في مابوتو خلال الأسابيع الأولى العصيبة من الطوارئ. وقد ظلت هذه الاستمارات تستخدم فيما بعد في قطاع غزة كإطار توجيهي لأفضل الممارسات بغرض الرصد والتقييم المستمر والتوعية باحتياجات كبار السن وضمان العمل على تلبيتها في المناطق التي لا تستطيع الشبكة الدولية لمساعدة المسنين الوصول إليها.

وكان لزيادة التركيز على احتياجات المسنين تأثير على سلطات الحكم المحلي أيضاً. فكما قال كاميلو تشوني نائب مدير منطقة شوكوي «إن وجود الشبكة الدولية لمساعدة المسنين وإلحاحها المتواصل في الاجتماعات جعلنا لا نقدر على تجاهل المسنين. وبدأ الشباب يتساءلون لماذا الاهتمام بهؤلاء المسنين وبدأوا يشعرون بمشاكلهم. وقد عبَّر بعض المسنين لي عن سعادتهم بأن الآخرين بدأوا يشعرون بهم، لأن ذلك يخفف من إحساسهم بالاكتئاب ويدفعهم على المساعدة في توزيع المعونات».

وقد أنشأت المنظمة الدولية لرعاية اللاجئين علاقات عمل مع العديد من الوكالات الدولية التي تقدم الدعم المباشر للمسنين وتمكنت من دعم القدرات وتحسينها لدى اثنتين من المنظمات المحلية المشاركة لها وهما فوكوكسا VOKOXA وأبوسيمو APOSEMO وشبكة المتطوعين الذين يعملون مع هاتين المنظمتين. وطوال فترة الطوارئ نظمت المنظمة عدة ورشات تدريبية حول تقييم الاحتياجات على أساس المشاركة، والدعوة إلى التوعية المجتمعية باحتياجات المسنين في ظروف الطوارئ والمساعدة في دعم القدرات الإدارية والمالية لشركائها.

وقد لقيت المنظمة في غوما مؤخراً مزيداً من الصعوبات في المشاركة مع المنظمات غير الحكومية والوكالات الدولية، إذ يتفاوت مدى تقبل المدخل الذي استخدمته في موزمبيق تبعاً للأوضاع القائمة على أرض الواقع ودرجة التنسيق القائم في مجتمع وكالات المعونة.

وهناك مشكلة أخرى تتعلق بقدرات الشبكة الدولية لمساعدة المسنين نفسها، ففي كوسوفا على سبيل المثال فاقت توقعات المنظمات المحلية والدولية قدرات الشبكة الدولية لمساعدة المسنين. لذلك تحتاج المنظمة إلى وضع أسلوب أكثر فعالية لرصد نتائج الجهود التي تبذلها لدعوة المنظمات غير الحكومية الأخرى إلى الحقوق. وقد لا يتضح في بعض الأحيان ما إذا كانت استجابات الوكالات الأخرى هي نتيجة

مباشرة لدعوة الشبكة الدولية لمساعدة المسنين أم نتيجة لعوامل أخرى داخلية في وكالات الإغاثة نفسها.

الاحتياجات طويلة الأجل

إن حفز المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية على الانخراط في قضايا تتعلق بكبار السن في مجتمعات اللاجئين والنازحين الداخليين أمر مهم أيضاً في المواقف التي يستمر فيها النزوح فترات طويلة وحيث تصبح الظروف الاقتصادية والاجتماعية أشد عسراً.

أكثر ما يشيع بينهم من أسباب القلق هو الإحساس بعدم الأمان

ففي الصرب لا يزال اللاجئون المسنون من أهل البوسنة وكرواتيا (الذين فروا لأول مرة في أثناء حروب البلقان في أوائل التسعينيات) يعيشون في مراكز جماعية ويشعرون أنهم مهملون ومنعزلون. وقد حضر بعض هؤلاء اللاجئين المسنين ورشة عمل نظمتها الشبكة الدولية لمساعدة المسنين في بلجراد في يونيو/حزيران ٢٠٠١، واجتمعوا فيها بممثلي المراكز الجماعية والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

ويرغب الكثيرون من اللاجئين المسنين في الانتقال من المراكز الجماعية، لكنهم ليس لديهم المال اللازم وليست أمامهم فرصة للعثور على المسكن الذي يحلمون به. وأكثر ما يشيع بينهم من أسباب القلق هو الإحساس بعدم الأمان، إذ إنهم لا يستطيعون الحصول على مستحقاتهم في المعاش من موطنهم وهم يعيشون في الصرب. ويرغب بعضهم في العودة إلى ديارهم ولكنهم مدركون مدى استمرار الإحساس بالخوف والعداء تجاه الصرب في البوسنة وكرواتيا. كما لا يتوافر إلا القليل من المعلومات والمشورة القانونية لكبار السن الراغبين في العودة. وتعتبر المعونات الغذائية شاملة وفعالة لكن كبار السن على وجه الخصوص يقاسون بشدة من المشاكل التي يعاني منها الصربيون بصفة عامة، وهي ارتفاع تكاليف المعيشة ونقص وقود التدفئة وتدهور الرعاية الطبية. ولا تتوافر الأدوية التي يحتاجها كبار السن المصابين بأمراض مزمنة إلا في الصيدليات الخاصة وبأسعار مرتفعة.

ولا يشعر كبار السن بثقة كبيرة في الحكومة، إذ يشعرون بضعف اهتمامها ودرايتها بمشاكل المسنين وظروفهم. ويتمنون أن تقوم الحكومة بالتوسع في فرص العمل وفرص توليد الدخل للمسنين والشباب على حد السواء، لتمكين الأسر وكبار السن من الاعتماد على مواردهم الخاصة.

كما طالب المشاركون المسنون المنظمات غير الحكومية بإشراك كبار السن في كل برامجها، وفي تنظيم التدريب وخصوصاً فيما يتعلق بنظم التغذية الصحية والحقوق الاجتماعية. وقد أشارت المنظمات الدولية غير الحكومية إلى أن هذه الندوة كانت أول فرصة أتيحت لها للاستماع إلى كبار السن.

المشاركة والاعتماد على النفس

عندما يستمر النزوح والركود الاقتصادي لفترة ممتدة من الزمن، تصبح الحاجة إلى إشراك كبار السن ومنظمات رعاية المسنين على نفس الدرجة من الأهمية. ففي جوبا بجنوبي السودان أصبح كبار السن يشتركون بصورة مباشرة في تقييم الاحتياجات وتوزيع المساعدات وعملية التخطيط.

فقد أدى الصراع وتنقُّل السكان بصورة متكررة في جنوبي السودان إلى تشتيت شمل الأسر وانهيار آليات المساندة التي تتوافر من خلالها الرعاية للمسنين الضعفاء في الأحوال التقليدية. كما تدهورت الظروف داخل جوبا نفسها تدريجياً نظراً لتقليص فرصة الاستعانة بالزراعة ومواد البناء ومستلزمات الحرف والصناعات اليدوية التقليدية، كما تفاقمت الأزمة الإنسانية عموماً في السنوات الأخيرة بسبب انعدام الحصاد وحدوث الفيضانات السنوية.

ويلاحظ أن المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية تقوم بتوفير الغذاء الأساسي والرعاية الطبية الأساسية وخصوصاً للنازحين، ولكنها لا تخدم المسنين على وجه التحديد. وقد بدأت الشبكة الدولية لمساعدة المسنين برنامجاً طارئاً مدته تسعة أشهر في جوبا في يوليو/تموز لتوزيع مواد مختلفة مثل التقاوي والعدد والأدوات المنزلية لبناء المنازل وحفر المراحيض العامة وإصلاح مضخات وآبار المياه، كما وفرت التدريب للمسنين والعاملين في المشروع لتمكينهم من التعبير عن احتياجات كبار السن.

وبدأ المشروع يحقق التلاقي بين المسنين والمنظمات غير الحكومية المشاركة، من خلال دعوة كبار السن إلى الاجتماعات التي تعقد في كل مركز من مراكز التوزيع القائمة وعددها ٢٣ مركزاً، وتشجيعهم على تكوين لجان لكل مركز لترتيب أولويات المعونات وتحديد أفضل السبل اللازمة لتنظيم الخدمات مع مراعاة احتياجات كبار السن المحرومين. وساعد التدريب الذي أتاحته المنظمة للمسنين على إشراكهم، خصوصاً في وضع المعايير اللازمة لتقييم جوانب الضعف والاحتياجات. كما أُدرج المسنون في التدريب الموجه إلى المنظمات غير الحكومية والعاملين بالحكومات والأمم المتحدة والذي يركز على احتياجات المسنين في مواقف الصراع وكيفية ضمان مشاركتهم.

وقد أدى عمل هذه اللجان إلى تعزيز قدرة كبار السن على تقييم أوضاعهم وبذل الجهود دفاعاً عن قضيتهم. فقررت اللجان الثلاث والعشرون تشكيل لجنة تنسيق للتعامل مع المشاكل وتنسيق الأنشطة وتمثيل المسنين لدى حكومة الإقليم والجهات الدولية المانحة. بل إن بعض المنظمات غير الحكومية بدأت تشكو من ارتفاع صوت كبار السن ومن أن الشبكة الدولية لمساعدة المسنين تمنحهم

UNHCR/A Hollmann

قروي مسنّ يساهم في حملة الإنعاش الزراعي في أعقاب فيضانات العام ٢٠٠٠، قرية مابوندي، مقاطعة غزة، موزامبيق

تتسم عملية إشراك المسنين... بالبطء

قدرات أكثر مما ينبغي.

ويرى سامسون كواجي رئيس اللجنة البالغ من العمر ٦٥ عاماً أن هذا المشروع فضلاً تعزيز سلامة المسنين «ساعد على تحسين صورة المسنين إلى حد كبير، فأصبحوا الآن يرتدون الثياب اللائقة في المناسبات الاجتماعية، ويشعرون بشعور إيجابي طيب... وأصبح هناك مأوى لمن لم يكن لهم مأوى، كما تم توجيه الاهتمام إلى مرافق الصرف الصحي وساعد المشروع على تعريف المسنين بمجموعة من المهارات الحرفية».

ويلاحظ أن لكل أزمة ملامحها ومتطلباتها الخاصة، ولذلك فإن طريقة العمل ينبغي تعديلها لمواءمة المواقف المختلفة. ومن المهم عند مشاركة المنظمات غير الحكومية التأثير على رؤيتها لمفهوم الضعف حتى تقوم بإدراج المسنين ضمن اهتماماتها. ففي شمالي العراق الذي يسيطر عليه الأكراد تستهدف معظم جهود الدعوة إلى الحقوق الإدارتين الكرديتين الرئيسيتين حيث لم يعد بالمنطقة سوى عدد محدود جداً من المنظمات الدولية غير الحكومية.

وترجع مشاكل النزوح في هذه المنطقة إلى حملة الأنفال التي شنتها الحكومة العراقية في الثمانينيات والتي أدت لهدم البنية الأسرية وتركت المسنين في أضعف حال.[1] وأدت سنوات النزوح الطويلة والحرب والعقوبات الاقتصادية إلى خلق ميراث من المشاكل النفسية المرتبطة بفقد أفراد الأسرة والبيت والمشاكل اليومية التي يلقاها الناس في معترك الحياة في ظل الاقتصاد المتداعي. وقد بدأت الشبكة الدولية لمساعدة المسنين في العمل في العراق منذ عام ١٩٩٧. وبدأ برنامجها بتوزيع مواد الإغاثة وإعادة بناء البيوت في محافظة كركوك الجديدة. ثم أنشئ برنامج للزيارات المنزلية في محافظتي دهوك وكركوك الجديدة لتوفير الرعاية النفسية والصحية، إلى جانب أشكال أخرى للدعم العملي لمعظم المسنين الضعفاء وأسرهم. وفي ١٩٩٩/٢٠٠٠ تبنى البرنامج مدخلاً تنموياً بدرجة أكبر من ذي قبل، من خلال وضع خطة مدتها ثلاث سنوات لتحسين صورة المسنين وضمان إشراكهم بصورة فعالة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات التي يعيشون فيها.

ولا يزال المستقبل الاقتصادي للمنطقة قلقاً، الأمر الذي يعني أن كبار السن قد يظلون من الفئات شديدة الضعف. والهدف من البرنامج هو إنشاء نظم دائمة للدعم على المستوى المحلي لكبار السن. إذ تهدف الشبكة الدولية لمساعدة المسنين إلى الانسحاب من شمالي العراق خلال ثلاث سنوات، بعد تسليم برنامج الزيارات المنزلية إلى الحكومة المحلية وشبكات دعم المجتمعات المحلية، وهو ما يتطلب تعبئة كبار السن أنفسهم وتدريبهم إلى جانب العاملين بالحكومة المحلية والجمعيات الأهلية، واستخدام الحملات الإعلامية المحلية للتوعية العامة وجذب انتباه مسؤولي الحكومة المحلية إلى هذه القضية.

الخلاصة

تتسم عملية إشراك المسنين في التعامل مع الطوارئ وبرامج إعادة التأهيل والبناء الموجهة للاجئين والنازحين بالبطء؛ فقد يكون العاملون بالمنظمات غير الحكومية والأمم المتحدة والحكومات على أرض الواقع مقتنعين بأهمية إدراج المسنين في برامجهم ومعترفين بإسهاماتهم، ولكن ذلك قد لا يتبدى مباشرة في السياسات العامة للوكالات. وقد وضعت بعض المنظمات الدولية سياسات واضحة على مستوى مقار المنظمات، لكن هذه السياسات تستغرق بعض الوقت حتى تصل إلى المستوى الميداني. وعلى الشبكة الدولية لمساعدة المسنين أن تضع المناهج اللازمة لجمع المعلومات والدعوة إلى الحقوق وأن تواصل تحسين هذه المناهج وتستفيد من الخبرات المتاحة في هذا المجال، بهدف تمكين المسنين من المشاركة والإسهام في أثناء الصراع والأزمة؛ إذ إن إهمالهم في الوقت الحالي يعكس مجموعة من المواقف تجاه الشيخوخة السائدة على نطاق واسع والتي ينبغي أيضاً تغييرها.

الشبكة الدولية لمساعدة المسنين www.helpage.org هي شبكة دولية من المنظمات غير الربحية، مهمتها العمل من أجل المسنين المحرومين والتعاون معهم عبر أنحاء العالم لإدخال تحسين دائم في نوعية الحياة التي يعيشونها. العنوان:
PO Box 32832, London N1 9ZN
هاتف: ٧٧٧٨ ٧٢٧٨ (٠) ٢٠ ٤٤+
يرجى الاتصال بنادية صائم مديرة برنامج الطوارئ على العنوان:
nsaim@helpage.org، أو بسارة غراهام- براون مسؤولة الإعلام:
press@helpage.org.

١ انظر العدد ١٣ من نشرة الهجرة القسرية، ص ٤٦

الحماية القانونية للمستضعفين: حالة النازحين الداخليين المسنين

بقلم: فلورا ماكدونالد

رحمة امرأة من شمال العراق عمرها ٧٧ عاماً، تعيش مع أرملة ابنها وأحفادها الأربعة في مدينة شوريش الجماعية. وكانت تعيش قبل ذلك في أمان مع زوجها وأبنائها الأربعة وابنتها في قريتهم الأصلية التي كانوا يمتلكون فيها قطعة أرض زراعية و ٤٠ رأساً من الأغنام وعدداً من الماشية.

وفي عام ١٩٨٨ بدأت الحرب في المنطقة التي تعيش فيها رحمة، وقامت القوات العسكرية العراقية بمداهمتها والسيطرة على المنطقة بأكملها بما فيها القرية، وألقت القبض على ٢٨ من الشباب من بينهم أبناؤها الأربعة. ونتيجة لذلك، كما أخبرتنا رحمة، أصيب زوجها باكتئاب شديد ثم ما لبث أن توفي من الحزن والأسى. وأُطلق على هذه العملية العسكرية اسم حملة الأنفال. وما زالت رحمة حتى الآن لا تعرف أي شيء عن مصير أبنائها المختفين، وقد أجبرها الجيش هي وأرملة ابنها وأحفادها الأربعة على الاستقرار في شوريش.

وكان على أرملة الابن أن تغادر البيت لتقصد القرى المجاورة للعمل بأجر يومي، حيث تبقى هناك أكثر من شهرين لتكسب بعض المال لتقيم به أود الأسرة. وتقول رحمة «في أثناء هذه الفترة، أعيش في البيت وحدي أبكي، وأحياناً أغني عندما يغلبني الحزن خصوصاً عندما أخلد إلى النوم. وأحاول أن أتذرع بالصبر وأن أفرج عن حزني وأساي، ولكني لا أعرف كيف أفعل ذلك».

تشيع قصص تشبه قصة رحمة وتنتشر باطراد مع تزايد أعداد النازحين الداخليين. وجدير بالذكر أن نسبة المسنين بين سكان العالم تتزايد الآن بسرعة أكبر من أي وقت مضى، وتتركز الزيادة النسبية في السكان المسنين أكثر ما تتركز في العالم النامي. ونظراً لأن متوسط عمر المرأة ما زال يفوق متوسط عمر الرجل بحوالي خمس سنوات في المتوسط، وأن المرأة إذا أصبحت أرملة فقد لا تتزوج مرة أخرى، فإن أكبر السكان سناً في أجزاء كثيرة من العالم أغلبهم من النساء، ومعظم النازحين من النساء.

ويتأثر المسنون أمثال رحمة بالطوارئ الطبيعية والطوارئ الناجمة عن الصراعات وتوابعها ويتكيفون معها يوماً بيوم في شتى أنحاء العالم. ونجدهم يعيشون في أطلال القرى والمدن، ويتوارون في الريف المهمل وبين قوافل اللاجئين التي ترتحل إلى مكان آمن، وتحت المباني المنهارة، ويحاولون الاحتماء من الفيضانات. ويظل المسنون لحماية الأملاك ورعاية الأحفاد والعناية بالمرضى والمصابين، وقد تتعرض سلامتهم الشخصية للخطر الشديد، بسبب الهجمات الانتقامية وأعمال السلب والعنف العشوائي.

ولذلك ينبغي أن يحصل المسنون على الدعم، لكن تجربة المنظمة الدولية لمساعدة المسنين HelpAge تبين أن المسنين كثيراً ما يتعرضون للتجاهل في إطار جهود المساعدات الإنسانية، وأنهم غالباً ما يضحون باحتياجاتهم من أجل تلبية حاجات الصغار ويأتون في آخر قائمة الأولويات في تخطيط برامج الطوارئ وتنفيذها. وفي أغلب الأحيان لا تتم استشارتهم بشأن احتياجاتهم وكيفية التعامل معها.

نقص المعلومات

من التحديات البالغة التي تواجه كافة الوكالات نقص البيانات التي يعتمد عليها فيما يتعلق بالأعداد الفعلية لجموع النازحين وموقعهم وتكوينهم. وعلى الرغم من وجود تقديرات تفيد بأن المسنين يمثلون الآن ما بين ١٠٪ و٣٠٪ من النازحين، فإننا بحاجة إلى معلومات محددة عن مواقعهم وعددهم وعدد الذكور والإناث بينهم والأعراق التي ينتمون إليها وأوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية والوظيفية والظروف التي يعيشون فيها. وهذا ما لا يمكن تحقيقه إلا من خلال التشاور مع جموع المضارين والتعاون بين الوكالات المعنية. ويتضمن دليل المبادئ العامة لأفضل الممارسات الذي أصدرته المنظمة الدولية لمساعدة المسنين[1] أمثلة لعمليات المسح وتقييم الاحتياجات التي ينبغي إجراؤها على جموع المضارين من الكوارث بهدف جمع البيانات الأساسية.

كما أننا بحاجة إلى جمع البيانات الدقيقة التي يمكن الاعتماد عليها بشأن تقسيم جموع النازحين من ذكور وإناث. ويلاحظ أن ما ينجم عن الصراع من آثار مرتبطة بتقسيم النازحين إلى ذكور وإناث قد تؤدي إلى استهداف الشباب والبالغين من الرجال من جانب الجماعات المسلحة أو إلى مقتلهم أو تجنيدهم أو فرارهم، وقد يجعل ذلك الرجال المسنين مسؤولين عن أسر مكونة من ثلاثة أجيال. وفي الأغلب تكون النساء هن اللاتي يقمن برعاية الأيتام الذين يخلفهم الصراع، ويتزايد عدد المسنات بين هاتي النساء باطراد. فإذا لم نفهم تجربة الجنسين في سياق النزوح وتوزيع جموع النازحين من حيث الجنس والعمر بصورة أفضل، فلن نتمكن من إعداد السبل الملائمة للتعامل مع هذه الأوضاع.

غياب كبار السن عن الصورة

نظراً لأن كبار السن لا يفرون من بيوتهم بل يبقون فيها، فإنهم كثيراً ما يكونون مختفين عن الأنظار. ويواجه هؤلاء صعوبات جسمانية وصعوبات في الحركة تجعل مغادرة البيوت عسيرة عليهم؛ فيحجمون عن ترك البيت والأرض والماشية التي تمثل رصيدهم الأساسي في الحياة. وقد أبرزت هذه الأوضاع في تقرير صادر عن خدمة الاستشارات الخاصة بالمشروعات[2] بشأن النزوح في كولومبيا. فبعد مذبحة راح ضحيتها ٢٦ شخصاً في مجتمع بوتومايو في عام ١٩٩٩، فر جميع السكان الأصليين البالغ عددهم ٢٣٠٠ نسمة إلا ١٦٠ شخصاً، وكان المسنون يمثلون أغلبية من بقوا. ويلاحظ أن هناك صعوبة في إمكانية الوصول إلى مناطق الصراع الريفية في كولومبيا كما في غيرها من البلدان لأسباب متعلقة بأمن العاملين في الوكالات الإنسانية؛ ولذلك لا تصل الخدمات إلى هؤلاء المسنين، الأمر الذي يزيد من درجة التهميش الذي يتعرضون له عندما يكونون في أمس الحاجة إلى المساعدة.

وتميل برامج توزيع الغذاء والخدمات الطبية إلى أن تقوم على حضور المستفيدين بدلاً توصيل الخدمات إليهم. وكثيراً ما لا يستطيع المسنون الوصول إلى الخدمات خصوصاً إذا

UNHCR/M Kobayashi

كانت عليهم مسؤولية رعاية الآخرين وعندما تكون هناك قيود على قدرتهم الجسمانية على الحركة. كما أن كبار السن في الأقليات العرقية أو الجماعات الأصلية كثيراً ما يعانون من التهميش بسبب حاجز اللغة الذي يعترضهم عند التعامل مع العاملين في مجال المساعدات الإنسانية، ولأنهم يفتقدون معونة الشباب من أفراد الأسرة الذين يعرفون اللغات السائدة. ونادراً ما تتوافر خدمات الاستشارية الخاصة بالتعامل مع الصدمات ومتاعب الإجهاد العصبي الناجم عن الصدمات النفسية للمسنين في الجموع المضارة في أوضاع الطوارئ. وقد يؤدي الخوف من العنف والسرقة وغير ذلك من الانتهاكات إلى تقليص القدرة على الحركة والاستقلالية عند كل الأعمار، إلا أن النساء والمسنات يتأثرن خصوصاً بهذه العوامل أكثر من غيرهن.

تجاهل القدرات والموارد المتوافرة لدى النازحين المسنين

من الممكن أن تفيد المعارف والمهارات والقدرات الموجودة لد النازحين الداخليين في دعم جهود الإغاثة، والواقع أنها تفيد فعلاً في هذا المجال. وتبين بحوث المنظمة الدولية لمساعدة المسنين في رواندا أن كبار السن لعبوا دوراً هاماً في حل الصراعات وتحقيق المصالحة في مجتمعاتهم المحلية، وفي ترأس جماعات المساعدة الذاتية المكونة فيها، وفي نطاق أسرهم من خلال قيامهم برعاية الأحفاد والممتلكات. كما تقدم جماعات الخدمة الذاتية المؤلفة من المسنين في السودان، والتي تدعمها المنظمة الدولية لمساعدة المسنين، خدمات قيمة للمجتمع المحلي من خلال تحديد المسنين المستضعفين وتوزيع معونات الإغاثة. ولكن مع الأسف أن الافتراضات والقوالب النمطية المجتمعية التي تصور المسنين على أنهم عبء ثقيل تتفاقم في أوقات الطوارئ، والوكالات الإنسانية الدولية لا تبدي إلا اعترافاً محدوداً بالمساهمات العملية والمادية التي يقدمها المسنون.

احترام حقوق النازحين الداخليين المسنين

التقدم في السن تجربة شخصية لا بد أن يمر بها الجميع في كل مكان وزمان. ولذلك فإن الحقوق التي نتحدث عنها أو ندافع عنها أو ننكرها هي حقوقنا في الحاضر وفي المستقبل. ومن الناحية القانونية يتمتع المسنون بنفس الحقوق التي يتمتع بها بقية السكان، ولكنهم في واقع الحال لا يستفيدون من النصوص السارية حالياً المتعلقة بحقوق الإنسان. فكثيراً ما يحرم السنون من حقوقهم، وكثيراً ما يُتغاضى عنها خصوصاً في مواقف الطوارئ.

فهل حياة المسن أقل أهمية من حياة من يصغرونه سناً؟ إن هذا القول، بصرف النظر عن أنه ينتهك حق كل البشر في الحياة، لا يأخذ في الحسبان حقوق المسنين وأهمية الدور الذي يلعبونه. إذ يجب أن يتمتع المسنون بفرصة متكافئة في الحصول على كل الخدمات وسبل إعادة التوطين، كما يجب مراعاة تلبية احتياجاتهم الخاصة المتعلقة بالمأوى والتغذية والصحة والحركة.

وهناك مشكلة أساسية تقف أمام الكثير من النازحين وتتعلق بأوراق الهوية الشخصية وهي أن الكثيرين من النازحين الداخليين يعانون من فقد أوراقهم أو سرقتها في ظروف الكوارث الطبيعية أو الصراعات. ولذلك فمن المهام الأولى التي يجب على وكالات المعونات الإنسانية القيام بها تسجيل الأشخاص وإصدار نوع ما من بطاقات الهوية لهم. وفي هذه الظروف يحتاج كبار السن دائماً إلى معونة خاصة لأنهم في أحوال كثيرة لا يكون لديهم أي وثائق رسمية على الإطلاق، ولا حتى شهادات ميلاد. فيجب ألا يستغل عدم وجود هذه الأوراق كذريعة حرمانهم من حقوقهم في الخدمات والمساعدات.

وعندما يجري إعادة ترسيم الحدود نتيجة للصراعات، كثيراً ما يجد أناس أنفسهم خارج حدود وطنهم وتصبح جنسيتهم موضع تساؤل. ومن الأمثلة الواضحة على ذلك، والتي لم تحظ باهتمام كاف في المناقشات المتعلقة بالنزوح غير الطوعي، ما ترتب على انهيار الاتحاد السوفيتي السابق وتحركات السكان القسرية الجماعية إلى «روسيا الأم» في حالة الشعوب ذات الأصل الروسي التي لم تعد تلقى الترحاب في الدول الجديدة مثل أوزبكستان وطاجيكستان وأوكرانيا. ويمثل ذلك وضعاً صعباً بصورة خاصة للمسنين الذين ربما يكونون قد ولدوا وعاشوا طوال حياتهم في الجمهوريات السوفيتية السابقة. وتشير الدلائل التي جمعتها المنظمات المشاركة للمنظمة الدولية لمساعدة المسنين في تلك المنطقة إلى أنه نظراً لإلغاء جوازات السفر السوفيتية عند انهيار الاتحاد السوفيتي فإن المسنين الذين ولدوا خارج حدودها الحالية يعانون من صعوبة شديدة في استخراج جوازات سفر روسية جديدة. ولهذا الوضع نتائج خطيرة على إمكانية ممارستهم لحقوقهم، خصوصاً ما يتعلق منها بالسكن والخدمات الاجتماعية والمعاشات. ويتطلب هذا الوضع اهتماماً جاداً للوقوف على الظروف الحقيقية التي يعيش فيها هؤلاء الناس.

ويرتبط قدر كبير من التمييز الذي يواجهه المسنون عموماً، والمسنون في الدول النامية خصوصاً، بعدم وجود دليل على المواطنة السارية. ويلاحظ أن خطاب حقوق الإنسان يعتمد أساساً على فكرة المواطنة وحق الفرد في الحصول على الدعم والحماية من الدولة، وفي هذه الظروف يعد امتلاك الفرد لورقة قانونية تشهد بوضعه كمواطن أمراً لازماً في بعض الأمور الأساسية مثل الحق في التصويت والحصول على الضمانات الاجتماعية وضمان العبور المجاني خلال أرض الوطن. ولذلك فإن المسنين الذين ليس لديهم أوراق رسمية يواجهون مشاكل من نوع خاص. وتظهر القضايا المتعلقة بحقوق الملكية والميراث عند انتقال العائدين للعيش في مكان جديد. ويقف المسنون الأميون خصوصاً في موقف بالغ الضعف في هذه الظروف. لذلك من الضروري اتخاذ إجراءات

لضمان عدم انتهاك حقوق النازحين الداخليين المسنين أو التلاعب بها من جانب السلطات أو أفراد الأسر.

كما يجب بذل المزيد من الجهد لضمان أمن النازحين الداخليين عند انتقالهم من مكان لآخر وعند عودتهم، وتعويضهم عما تحملوه من خسائر. فمثلاً من بين الآلاف الذين نزحوا في أثناء مذابح رواندا تعرضت أعداد غير معلن عنها من النساء للاغتصاب على أيدي جنود مصابين بفيروس الإيدز؛ ونتيجة لذلك توجد الآن نساء كثيرات من كل الأعمار اليوم في رواندا يعانين من صدمة الاغتصاب ومن الفيروس. ولا نعرف على وجه الدقة أعداد النساء المصابات بالفيروس حتى الآن. وتحتاج النساء المسنات اللاتي يقمن على رعاية ضحايا الإيدز والأحفاد الذين قتل آباؤهم إلى مساعدات إنسانية وحماية قانونية ومعونات إنمائية.

إن عدم اهتمام الحكومات والمجتمع الدولي بإدراج المسنين والتعامل معهم كمواطنين على قدم المساواة مع غيرهم في أوقات النزوح له عواقب خطيرة بالنسب لقدرة المسنين على ممارسة حقوقهم. ويتعلق ذلك بمدى احترام حقوق المسنين قبل الطوارئ من جانب المجتمع والأسرة بل والمسنين أنفسهم. ويلعب الفقر والإقصاء دوراً هاماً في تحديد قدرة المسنين على ممارسة هذه الحقوق. ولذلك فمن الضروري أن يتم تطبيق القوانين الخاصة بحقوق الإنسان بالتساوي على كل الأشخاص وأن يتم التعامل مع التمييز الذي يواجهه المسنون، والذي ينبع غالباً من القوالب النمطية السلبية عن كبر السن، بطريقة تضمن التكافؤ في الحصول على المساعدات والفرص والتنمية للجميع.

الأدوات الدولية لحماية الناس من جميع الأعمار

تنص المبادئ التوجيهية الخاصة بالنزوح الداخلي نصاً واضحاً على ضرورة ألا يؤثر أي تمييز من أي نوع، بما في ذلك التمييز على أساس السن، على القيام بعمليات الإغاثة. كما تشير إشارة صريحة إلى أن «كبار السن لهم الحق في الحماية والمساعدة التي تقتضيها حالتهم وفي المعاملة التي تراعي احتياجاتهم الخاصة»[٣]. وينطبق الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام ١٩٤٨ على كبار السن مثلما ينطبق على أي إنسان آخر، ولكن لنا أن نتساءل ما إذا كان تطبيق هذا الإعلان عبر الفئات العمرية يسري فعلاً في كل وقت ومكان. فالمسنون يشملهم القانون الإنساني الدولي، وتشير اتفاقيات جنيف (١٩٤٩) إليهم إشارة محددة. لكنهم لا يظهرون باعتبارهم فئة «مستضعفة» في البروتوكولات الإضافية (١٩٧٧)، ومن ثم لا يحصلون على اهتمام خاص، على العكس من النساء والأطفال والمعوقين. ويمكن أن يعتبر المسنون ضمنياً جزءًا من هذه البروتوكولات، ولكن من الواجب الإشارة إشارة واضحة إليهم، ورصد الإجراءات المتخذة في هذا الصدد والإفادة عنها حتى لا يستهان باحتياجاتهم ومشاركتهم.

الاستفادة من مؤتمر مدريد: ما الخطوة التالية؟

لماذا لا يأخذ المسنون والشيخوخة – كقضية من قضايا الحماية والتنمية – مكاناً أبرز في اهتمامات الوكالات الإنسانية؟ لقد اهتمت الأمم المتحدة بمسألة الشيخوخة منذ المؤتمر الأول بخصوص المسنين الذي عقد في فيينا عام ١٩٨٢، والذي اعتمد خطة للعمل بخصوص المسنين. وفي عام ١٩٩١ وضعت الأمم المتحدة مجموعة من «المبادئ الخاصة بالمسنين» وقع عليها عدد من الحكومات،[٤] كما أعلنت الأمم المتحدة عام ١٩٩٩ عاماً للمسنين. لكن هذه المبادئ لم تصبح بعد ملزمة من الناحية القانونية، كما يغلب البطء على الالتزام الصادق من جانب الدول الأطراف في تنفيذها.

وفي أبريل/نيسان ٢٠٠٢ وافق المؤتمر الدولي الثاني بخصوص المسنين الذي عقد في مدريد على خطة عمل دولية جديدة [انظر الإطار لمزيد من المعلومات عن مقال إيرين موني ص ١١-١٣]. ويتمثل التحدي الحالي في ضمان تلبية الحكومات للالتزامات التي تعهدت بها في مدريد. وحيث أن المسنين هم أكثر المضارين، فإن لهم وللمنظمات المعنية بهم دوراً حيوياً في حمل الحكومات على اتخاذ إجراءات بخصوص هذه التوصيات الواردة في خطة العمل، وفي متابعة التقدم المحرز في هذا الصدد. ويلاحظ أن هذه الخطة لا تلزم الحكومات أو المجتمع الدولي بتوفير مصادر إضافية للتنفيذ، وهذا ما يعني ضرورة ضمان توفير الموارد عن طريق برامج مكافحة الفقر الخاصة بكل قطر على حدة.

وتسعى المنظمة الدولية لمساعدة المسنين إلى سد الفجوة بين القوانين واللوائح الدولية المكتوبة وبين تنفيذها من خلال اتخاذ إجراءات محلية ملموسة للامتثال لها، وبين الإغاثة الإنسانية والمساعدات الموجهة للرعاية الاجتماعية والسلام والتنمية المستدامة على المدى الطويل من أجل تحقيق مجتمع لكل الأعمار. ولكي يتحقق ذلك على أرض الواقع لا بد من وجود بيانات شاملة يُعتمد عليها بشأن الأوضاع الفعلية لكبار السن والمتقدمين في السن في شتى أنحاء العالم، خصوصاً في ظروف الصراع والطوارئ. فهذا أمر ضروري لكي نتمكن من إعداد البرامج والسياسات وتوجيهها وتنفيذها بصورة كافية تتيح المشاركة الكاملة للمسنين وإدراجهم وحمايتهم.

فلورا ماكدونالد وزيرة الخارجية الكندية سابقاً، كانت حتى وقت قريب تشغل منصب رئيسة المنظمة الدولية لرعاية كبار السن. ومن بين المنظمات غير الحكومية التي لها دور حالي فيها الفرع الكندي لمؤسسة الرعاية الدولية «كير»، ومنظمة المشاركة بين أفريقيا وكندا، والمنظمة الفيدرالية العالمية الكندية، والمجلس الكندي للاجئين. بريد إلكتروني: flora@intranet.ca نهاية الإطار والمقال

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال ببرنامج الأمم المتحدة للمسنين، بقسم السياسات الاجتماعية والتنمية بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة:
UN Programme on Ageing, Division for Social Policy and Development, Department of Economic and Social Affairs, United Nations, DC2 -1370, New York, NY 10017, US.
عنوان الموقع على الإنترنت:
www.un.org/ageing

لمحة عن الخطة الدولية للعمل بخصوص المسنين

جوانب القوة

تعتبر تقدم السكان في العمر «طاقة هائل»، وليس عبئاً

تؤكد على ضرورة التعامل مع فقر المسنين تمشياً مع هدف الألفية للتنمية وهو خفض الفقر في العالم إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥

تؤكد على حقوق المسنين ومشاركتهم في عمليات التنمية

تغطي القضايا المهمة لكبار السن في الدول الأكثر فقراً

جوانب الضعف

لا توفر موارد إضافية للتنفيذ

تنقصها الآليات اللازمة للتنفيذ والمتابعة

١ لمزيد من المعلومات عن «المبادئ العامة لأفضل الممارسات» انظر: www.helpage.org/images/pdfs/ODmanual/ODintro.pdf

٢ عنوان موقع خدمة الاستشارات الخاصة بالمشروعات على الإنترنت: www.infotext.org/pcs

٣ المبادئ التوجيهية الخاصة بالنزوح الداخلي، رقم ٤-١ و٤-٢.

٤ للرجوع إلى نص المبادئ انظر: www.un.org/esa/socdev/iyop/iyoppop.htm#Principles

التزامات جديدة تجاه النازحين المسنين

بقلم: إيرين موني

من بين القضايا العديدة التي أدرجت على جدول أعمال المؤتمر العالمي الثاني بشأن الشيخوخة، الذي عقد في مدريد في أبريل/نيسان ٢٠٠٢، احتلت قضية اللاجئين والنازحين المسنين مكاناً بارزاً.

وقد عقد هذا الاجتماع للمنظمات الحكومية الدولية بناء على طلب الجمعية العامة للأمم المتحدة، وشاركت فيه العديد من الحكومات بهدف تقييم التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل بشأن الشيخوخة الصادرة عن المؤتمر الأول الذي انعقد في فيينا في عام ١٩٨٢، ووضع التحديات الجديدة التي نشأت مؤخراً موضع الاعتبار.

ومن بين التوصيات الإحدى والخمسين الصادرة عن مؤتمر فيينا كانت هناك توصية واحدة فقط تتناول قضية النزوح:

> يجب السماح قدر الإمكان بإدراج المسنين، مثلهم مثل البالغين والأطفال، ضمن مجموعات اللاجئين الذين تقبلهم أي دولة، وينبغي بذل الجهد للحفاظ على شمل المجموعات الأسرية وضمان توفير المسكن الملائم والخدمات الملائمة لهم.[1]

وكان الأمين العام للأمم المتحدة قد أكد قبل انعقاد المؤتمر العالمي الثاني بشأن الشيخوخة في تقرير له بعنوان «إيذاء المسنين: الاعتراف بالإيذاء الذي يتعرض له المسنون والتعامل معه في سياق عالمي» أن اجتماع المتابعة في مدريد ينبغي أن يوجه مزيداً من الاهتمام لقضايا النزوح. وأشار الأمين العام إلى أن «الاحتياجات الخاصة للنازحين المسنين نادراً ما تلبيها خطط الإغاثة الإنسانية»، وأن المسنين خصوصاً في المخيمات «قد يتعرضون للتهميش في توزيع الغذاء والرعاية الصحية».[2]

وهناك دلائل كثيرة توحي بأن المؤتمر الدولي الثاني وضع في حسبانه بالفعل دعوة الأمين العام لتركيز مزيد من الاهتمام على الاحتياجات الخاصة لكبار السن من النازحين واللاجئين. إذ تتضمن خطة العمل الدولية الصادرة عن مؤتمر مدريد،[3] والتي اعتمدت بإجماع الآراء فيه، عدداً من الالتزامات الرامية إلى تحسين سبل التعامل مع الاحتياجات الخاصة لكبار السن من اللاجئين والنازحين الداخليين. وتجدر هنا الإشارة خصوصاً إلى التوصيات الثماني عشرة المتعلقة بأوضاع الطوارئ والتي تندرج تحت الهدفين الأساسيين للخطة.

الهدف الأول هو ضمان «التكافؤ في الفرص أمام المسنين للحصول على الغذاء والمأوى والرعاية الطبية وغيرها من الخدمات في أثناء الكوارث الطبيعية وغيرها من الطوارئ الإنسانية وبعدها». وتحقيقاً لهذه الغاية أوصت الدول باثني عشر إجراءًا محدداً:

- اتخاذ إجراءات ملموسة لحماية المسنين ومساعدتهم في أوضاع الصراع المسلح والاحتلال الأجنبي، مثل توفير خدمات إعادة التأهيل الجسدي والمعنوي للمعوقين في هذه المواقف.
- حماية المساعدات الإنسانية والمساعدات الموجهة إلى حالات الطوارئ الإنسانية ودعمها وتوفيرها للمسنين في أوضاع النزوح الداخلي وفقاً لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة.
- تحديد المسنين وتعيين أماكنهم في أوضاع الطوارئ وضمان إدراج إسهاماتهم وجوانب ضعفهم في تقارير تقييم الاحتياجات.
- توعية العاملين بوكالات الإغاثة بالجوانب البدنية والصحية الخاصة بكبار السن وبكيفية تعديل الدعم المخصص للاحتياجات الأساسية لتلبية متطلبات المسنين.
- ضمان توافر الخدمات المناسبة وضمان وصول المسنين إليها فعلاً وإشراكهم في تخطيط الخدمات وتقديمها حسبما يقتضي الأمر.
- مراعاة أن اللاجئين المسنين الذين ينتمون إلى خلفيات ثقافية مختلفة، ويتقدم بهم العمر في ظروف جديدة غير مألوفة لهم، يحتاجون دائماً بصفة خاصة إلى وجود الروابط الاجتماعية والدعم الإضافي، والعمل على ضمان حصولهم فعلاً على هذه الخدمات.
- الإشارة على نحو صريح إلى مساعدة المسنين في خطط الإغاثة من الكوارث، بما في ذلك الاستعداد لمواجهة الكوارث وتدريب العاملين في مجال الإغاثة وتوفير الخدمات والسلع، ووضع مبادئ عامة وطنية لهذا الغرض.
- مساعدة كبار السن على استعادة الروابط الأسرية والاجتماعية والتعامل مع ما يعانون منه من إجهاد ناشئ عن التعرض للصدمات النفسية.
- إنشاء الآليات اللازمة للتعامل مع الأوضاع التي تعقب وقوع الكوارث لمنع النصابين المحتالين من الإيقاع بالمسنين واستغلالهم مالياً.
- توعية كبار السن وحمايتهم من الإيذاء البدني أو النفسي أو الجنسي أو المالي في ظروف الطوارئ، وتوجيه اهتمام خاص إلى المخاطر التي تواجهها المرأة على وجه التحديد.
- تشجيع إدراج المسنين على نحو هادف في كل جوانب تخطيط البرامج وتنفيذها وما إلى ذلك، عن طريق مساعدة القادرين منهم على تدبير شؤونهم الذاتية وتعزيز مبادرات الرعاية الاجتماعية للطاعنين

في السن.

- تعزيز التعاون الدولي من قبيل المشاركة في تحمل الأعباء وتنسيق المساعدات الإنسانية المقدمة إلى الدول المضارة من كوارث طبيعية وغيرها من الطوارئ الإنسانية ومواقف ما بعد الصراع بطريقة تمهد لإعادة البناء والتنمية على المدى الطويل.

ومن النقاط المتعلقة بحالات النزوح في خطة العمل الهدف الذي ينص على «تعزيز إسهام المسنين في إعادة تأسيس المجتمعات وبنائها وإعادة بناء النسيج الاجتماعي في أعقاب الطوارئ». وتقترح الخطة في هذا الصدد عدداً من الإجراءات:

- إدراج المسنين في برامج الإغاثة الاجتماعية وإعادة التأهيل، بما في ذلك تحديد المسنين المستضعفين ومساعدتهم.

- الاعتراف بإمكانية قيام المسنين بدور قيادي على مستوى الأسرة والمجتمع في مجال التعليم والاتصال وحل الصراعات.

- مساعدة المسنين على استعادة الاكتفاء الذاتي الاقتصادي من خلال مشروعات إعادة التأهيل، التي تتضمن توليد الدخل وبرامج التعليم والأنشطة المهنية، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة للمسنات.

- توفير المشورة والمعلومات القانونية للمسنين في أوضاع النزوح ونزع ملكية الأراضي وغيرها من الأصول الإنتاجية والشخصية.

- توفير رعاية خاصة للمسنين في برامج المعونات الإنسانية وترتيباتها المتاحة في مواقف الكوارث الطبيعية وغيرها من الطوارئ الإنسانية.

- تبادل الدروس المستفادة من الممارسات التي نجحت في استغلال إسهامات المسنين في أعقاب الطوارئ، وذلك حسبما يستدعي الحال.

وإذا كانت معظم هذه الإجراءات المقترحة يجب أن تتخذ صورة مباشرة، فقد أعرب عدد من الوفود عن أسفهم لأن التوصية الصادرة إلى الحكومات بحماية النازحين الداخليين وتقديم المساعدات لهم لم تشر بمزيد من الوضوح إلى إمكانية اتخاذ إجراءات ملموسة لمساعدتهم، على نحو يعكس المسؤولية المركزية للسلطات الوطنية والدور الذي يمكن أن يلعبه المجتمع الدولي لدعم النازحين[٥]. وكان مشروع الخطة الأسبق قد دعا الحكومات بمزيد من التحديد إلى «مراعاة المبادئ التوجيهية الخاصة بالنزوح الداخلي، التي تتضمن إشارة خاصة إلى كبار السن»[٦]. ويلاحظ أن المبادئ التوجيهية تشير إلى ضرورة تطبيقها دون تمييز على أساس مجموعة من العناصر من بينها العمر، كما تشير إلى أن فئات معينة من النازحين، ومن ضمنهم كبار السن، يحق لهم «تلقي الحماية والمساعدة اللتين تتطلبهما أحوالهم والمعاملة التي تقتضيها احتياجاتهم الخاصة»[٧]. وقد أشير في اجتماع مدريد إلى أن المبادئ التوجيهية «ثبت بالفعل أنها أداة مفيدة» للسلطات الوطنية والوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية في مساعدة النازحين المسنين».[٨]

وقبل انعقاد الاجتماع طُرحت العديد من المقترحات التي تستند إلى مشروع التوصية للإشارة إلى المسؤولية الوطنية والدولية تجاه النازحين الداخليين مع الإبقاء على الإشارة إلى المبادئ التوجيهية[٩]. ويلاحظ أن المبادئ التوجيهية نفسها تؤكد على هذه الموضوعات، إذ تنص مثلاً على أن السلطات الوطنية هي المسؤولة في المقام الأول عن توفير الحماية والمساعدة للنازحين الداخليين، ويتوجب عليها ذلك في حدود

UNHCR/A Hollmann

اختصاصاتها (المبدأ ٣). وقد تكررت هذه الصياغة حرفياً في المقترحات التي قدمتها مصر وسوريا والجزائر والسودان والهند وكوبا وليبيا وباكستان، التي أشارت أيضاً إلى «جهود ممثل الأمين العام في جمع وتحليل المعايير القانونية، ووضع مبادئ توجيهية خاصة بالنزوح الداخلي».[١٠]

وعلى الرغم من أن خطة العمل، التي روجعت جوانب كثيرة منها قبل أن يعتمدها الاجتماع، لم تتضمن في آخر الأمر إشارة صريحة إلى المبادئ التوجيهية، فإن دعوة الحكومات إلى حماية النازحين الداخليين ومساعدتهم «وفقاً لقرارات الجمعية العامة» تتجاوز لغة مشروع الخطة التي تطالب «بمراعاة» المبادئ التوجيهية وحسب. وجدير بالذكر أن آخر قرارات الجمعية العامة بخصوص النازحين الداخليين، الذي لاحظ المؤتمر أنه ينبغي أن يكون مرجعاً لخطة العمل، يشير بنبرة التقدير إلى عدة أمور منها زيادة عدد الدول ووكالات الأمم المتحدة والهيئات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية التي تستخدم المبادئ التوجيهية وتشجع على نشرها وتعزيزها وتطبيقها على نطاق أوسع، بما في ذلك عقد الندوات الإقليمية بالإضافة إلى دعم بناء القدرات في مجال استخدام هذه المبادئ. وكما أشرنا فيما تقدم، فإن خطة العمل الصادرة عن مؤتمر مدريد تدعو أيضاً إلى توفير المشورة والمعلومات القانونية إلى كبار السن في مواقف النزوح. وقد ترجمت المبادئ التوجيهية الآن إلى أكثر من عشرين لغة من لغات العالم، ومن الضروري أن تراعي الجهود الرامية إلى نشرها الاحتياجات الفريدة لكبار السن من النازحين، وذلك مثلاً من خلال نشر نُسَخ من المبادئ التوجيهية بحروف كبيرة سهلة القراءة. كما تعد برامج التوعية والمراكز القانونية المتنقلة مهمة للوصول إلى كبار السن بين جموع النازحين. وأشارت خطة العمل أيضاً إلى أن عدم إمكانية الاستفادة من الحماية القانونية كثيراً ما يؤدي إلى تفاقم الانتهاكات والعنف الموجه ضد المرأة[١١]. ونظراً لأن كبار السن غالباً ما يحظون بالاحترام الكبير كعيون المجتمع بصورة رسمية أو غير رسمية، حيث يوجهون أفراده ويترأسونهم خصوصاً في جهود السلام والمصالحة، فإن إشراكهم في نشر المبادئ التوجيهية واستخدامها يمكن أن تكون له أهمية كبيرة لا في ضمان سلامة المسنين فحسب، بل في ضمان سلامة مجتمع النازحين بأكمله أيضاً.

وتتسم الأهداف الأخرى المتضمنة في خطة

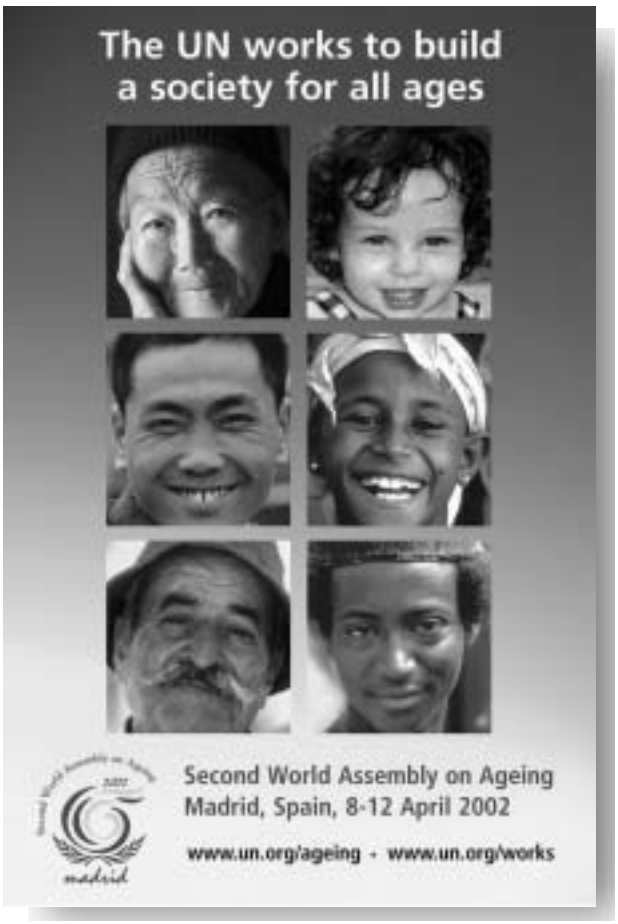

العمل الصادرة عن مؤتمر مدريد بأهميتها البالغة للجهود الرامية إلى تحسين طرق التعامل مع احتياجات اللاجئين والنازحين المسنين. كما يجب الاهتمام بالالتزامات المتعلقة بتوليد الدخل والتعليم والغذاء والإسكان والرعاية الصحية البدنية والنفسية وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والإعاقة والحماية من الإهمال والانتهاك والعنف، تلك الأمور التي يجب أن تهتم بها كل الجهات المشاركة في التعامل مع محنة كبار السن من اللاجئين والنازحين الداخليين.

وموجز القول إن المؤتمر العالمي الثاني بشأن الشيخوخة وخطة العمل الصادرة عنه يمثل تقدماً كبيراً في مجال تركيز مزيد من الاهتمام على الاحتياجات الخاصة للمسنين من اللاجئين والنازحين الداخليين، وعلى بلورة عدد من الالتزامات الملقاة على عاتق الدول. وإذا كانت المسؤولية الأساسية في تنفيذ خطة العمل تقع على عاتق الحكومات، فإن الخطة تراعي أيضاً الدور الهام للمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني إلى جانب المنظمات الدولية والإقليمية. وتمثل الإجراءات المقترحة فيها توجيهاً هاماً لوكالات التنمية ووكالات المساعدات الدولية ومنظمات حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني وكل الجهات المعنية بمحنة اللاجئين والنازحين لتعزيز طرق التعامل مع الاحتياجات الملحة للنازحين المسنين بعد أن ظلت معرضة للتجاهل زمناً طويلاً.

إيرين موني نائبة مدير مشروع بروكنغز-كوني للنزوح الداخلي. بريد إلكتروني: Emooney@gc.cuny.edu

١ توصية رقم ٤٣ في «خطة العمل الدولية بشأن الشيخوخة»، التي اعتمدها المؤتمر العالمي بشأن الشيخوخة في فيينا بالنمسا، وصادقت عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها رقم ٥١/٣٧ (١٩٨٢). ويمكن الرجوع إليها على الموقع التالي:
www.un.org/esa/socdev/ageing/ageipaa.htm

٢ «إيذاء المسنين: الاعتراف بالإيذاء الذي يتعرض له المسنون والتعامل معه في سياق عالمي»، تقرير الأمين العام للأمم المتحدة إلى لجنة التنمية الاجتماعية بوصفها اللجنة التحضيرية للمؤتمر العالمي الثاني بشأن الشيخوخة. رقم الوثيقة: UN Doc E/CN.4/2002/PC/2، بتاريخ ٩ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٢، الفقرة ١٥.

٣ خطة العمل الدولية بشأن الشيخوخة الصادرة عن مؤتمر مدريد في عام ٢٠٠٢، التي اعتمدها المؤتمر العالمي الثاني بشأن الشيخوخة في مدريد بتاريخ ١٢ أبريل/نيسان ٢٠٠٢، وتوجد منها نسخة مبدئية غير منقحة على العنوان التالي:
www.un.org/ageing/coverage/index.html

٤ خطة العمل الصادرة عن مؤتمر مدريد

٥ انظر البيان الصحفي الصادر عن المؤتمر الدولي الثاني بعنوان «الحكومات تؤكد على مفهوم المجتمع لكل الأعمار»، SOC/M/22، بتاريخ ١٢ أبريل/نيسان ٢٠٠٢.

٦ مسودة خطة العمل الدولية بشأن الشيخوخة، ٢٠٠٢. رقم الوثيقة: UN Doc. A/CONF.197/3/Add.2، بتاريخ ٦ مارس/آذار ٢٠٠٢، الفقرة ٥٥ (أ).

٧ «المبادئ التوجيهية الخاصة بالنزوح الداخلي»، تقرير فرانسيس م. دينغ، ممثل الأمين العام المعني بالنزوح الداخلي، المقدم إلى لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. رقم الوثيقة: UN Doc E/CN.4/1998/53/Add.2، المبدأ رقم ٤.

٨ كلمة الوفد الكندي أمام المؤتمر العالمي الثاني بشأن الشيخوخة في ١٢ أبريل/نيسان ٢٠٠٢.

٩ انظر مثلاً: UN Doc A/Conf.197/3/Add.5

١٠ المصدر السابق.

١١ خطة العمل الصادرة عن مؤتمر مدريد، الفقرة ٩٩.

تطوير قواعد إرشادية لحماية المسنين في حالات الطوارئ الإنسانية

بقلم: ف. فيجاياكومار

بدأ الالتزام الذي أظهره المجتمع الدولي حديثاً لمعالجة القضايا التي تواجه المسنين، والذي انعكس في تخصيص عام ١٩٩٩ «عاماً دولياً للمسنين»، يحدث تأثيره في عمل الوكالات الإنسانية.

وتعد مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، وحركة الصليب الأحمر، والشبكة الدولية لمساعدة المسنين، ضمن تلك المؤسسات التي سعت لإدخال برامج وسياسات موجهة لكبار السن، كما سعت لتطوير وحدات نموذجية للتدريب وقواعد إرشادية لأفضل أشكال الأداء، كما شرعت في استشارة المسنين في عملية تصميم البرامج.

وقد صاغت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين سياسة خاصة تتطلع من خلالها «لأن تصبح الجهود المستقبلية لصالح المسنين مندمجة على نحو جيد في جميع جوانب الحماية وتخطيط البرامج وتنفيذها، بحيث تتوقف في الوقت المناسب الحاجة إلى سياسة منفصلة بشأن اللاجئين المسنين».[١] ومن الممكن القول بأن سياسات الاستجابة النابعة من الاعتراف باحتياجات اللاجئين المسنين، لم تأخذ المتغيرات ذات الصلة في الاعتبار، اللهم إلا القليل منها. فهل صيغت القواعد الإرشادية لأفضل أشكال الأداء على أساس دراسة واحدة أو اثنتين فقط ؟ وهل يمكن القول بناء على ذلك بأن سياسة مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين بشأن اللاجئين المسنين يشوبها سوء الفهم؟

إن أي منظور فعال وذي مغزى للسياسة الواجب اتباعها من جانب الوكالات الدولية، والحكومات الوطنية، والمنظمات غير الحكومية لن يتأتى إلا بتحليل التحركات السكانية الفردية، وتلبية الاحتياجات المحددة للمسنين الذين يخضعون لتلك الظروف. ولذا، فثمة حاجة لمراعاة كل من:

- اللاجئين المسنين المعاد توطينهم في البلدان المتقدمة واحتياجاتهم
- اللاجئين المسنين المعادين إلى أوطانهم الأصلية
- اللاجئين المسنين في أوضاع اللجوء طويلة الأمد
- المهاجرين المسنين في البلدان المتقدمة
- المسنين من النازحين الداخليين
- المسنين في حالات الطوارئ الإنسانية

وتتيح أوضاع اللجوء الطويلة الأمد وأوضاع اللاجئين المعاد توطينهم أفضل الفرص لتحديد احتياجات اللاجئين المسنين وتلبيتها على نحو مجد. وقد تشمل الاحتياجات والمشكلات التي يتعين تحديدها: (أ) الصحة النفسية (ب) مرض التوتر التالي للصدمات الانفعالية (ج) ضعف الصحة العامة، والمساعدة الطبية (د) الفرص المتاحة لممارسة المعتقدات الدينية (هـ) النواحي التعليمية (و) المهارات اللغوية (ز) النقل (ح) مانحو الرعاية (ط) سوء التغذية (ي) الفراغ والترفيه (ك) إشراكهم في أنشطة خدمة المجتمع المحلي وغيرها. وتحتاج الوكالات أن تتجاوز أسلوب الاحتياجات الأساسية وأن تتصدى للقضايا الخاصة بالتأهيل عن طريق تمكين المسنين من المشاركة في صنع القرار واستخدام مهاراتهم في مشروعات تدر دخولا والإدارة اليومية للمعسكرات.

إن الاستجابة الخاصة للاجئين المسنين الذين يندرجون ضمن حقوق بعينها – كفلتها لهم المادة ٢٤ (١) (باء) من اتفاقية اللاجئين، وغيرهم من المسنين، بموجب المادة ٢٥ (١) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وكذلك بموجب المبدأ ٤ (٢) من المبادئ التوجيهية (التي وضعها الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة بشأن النازحين الداخليين) – لا يمكن توفيرها على نحو صحيح إلا في ظل هذه الظروف. وقد يكون من الممكن أيضاً الاستناد إلي وثائق أخرى من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان لحماية حقوق النازحين المسنين.

وفي الوقت الذي يعد فيه من الضروري التصدي للاحتياجات الخاصة للاجئين المسنين، والنازحين الداخليين، وطالبي اللجوء، فإن طبيعة التطاول الزمني لأوضاع اللاجئين وإعادة التوطين طويلة الأمد هي التي تتيح الوقت الكافي لمحاولة التعرف بصورة صحيحة على المسنين، واحتياجاتهم وقدراتهم. ونحن في حاجة إلى طريقة تناول شاملة تأخذ في الحسبان أهمية وصلة جميع العناصر المشاركة، بما فيها مجتمعات اللاجئين نفسها.

وثمة حاجة لعمليات تحليل مقارنة لتحديد العوامل المشتركة، وطرق التعامل معها، وهي مطلوبة أيضاً من أجل تطوير أساليب عملية جديدة. إن المطلوب هو عملية تشاورية أوسع نطاقاً بكثير بحيث تضم الوكالات الدولية، والحكومات الوطنية، والأكاديميين، ووسائل الإعلام. فهذا بدوره من شأنه تسهيل التوصل إلى سياسة عامة أكثر ملاءمة من جانب الدول التي تقوم بإعادة التوطين، والوكالات الدولية، والمنظمات غير الحكومية، ومن شأنه منع الازدواجية ودفع التعاون والتنسيق إلى مستويات أعلى وأكثر فعالية.

ف. فيجاياكومار باحث زائر ومنسق اتصال دولي لآسيا في مركز دراسات اللاجئين، جامعة يورك، تورونتو، كندا. وهو أستاذ قانون في كلية القانون الوطنية في جامعة الهند، وقام بإدارة المناقشات التابعة لرئاسة مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين حول قانون اللاجئين حتى مارس ٢٠٠١.
البريد الإلكتروني : vkumar@yorku.ca

١ «اللاجئون المسنون: استشراف ما بعد العام الدولي للمسنين»، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ٧ فبراير/شباط ٢٠٠٠، اللجنة الدائمة، الوثيقة رقم: EC/50/SC/CRP.8 انظر أيضاً الموقع التالي: www.unhcr.ch/cgi-bin/texis/vtx/print?tbl=EXCOM&D=3ae68d0f8

UNHCR/A Hollmann

استلهام الماضي وإعادة بناء المستقبل: اللاجئون المسنون وتحدي البقاء

بقلم: جاسنتا غوفياس

تعرض تحركات اللاجئين صوراً نابضة بالحياة لأناس يحملون معهم كل ما يملكونه من متاع الدنيا، وتبدو وجوههم حزينة متعبة، وأرجلهم متورمة، وهم يجرجرون أنفسهم عبر طريق طويلة تأخذهم إلى مستقبل غير معلوم. لكننا لا نرى بنفس القدر من الوضوح الآلاف من اللاجئين المسنين المنهكين،[1] الذين يجاهدون للتشبث بالحياة وهم يعانون من التوتر والحيرة. فما هي دلالة غيابهم بالنسبة لما نراه والصورة التي نراهم بها؟ وما هي النتائج المترتبة على تجاهلنا للإسهامات التي يمكن أن يقدمها اللاجئون المسنون؟

طبقاً لما جاء في تقرير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الذي قدمته إلى اللجنة الدائمة في عام ٢٠٠٠ بعنوان «اللاجئون المسنون: التطلع إلى ما بعد العام العالمي للمسنين»، تزيد نسبة اللاجئين المسنين في واقع الأمر عن النسبة المعترف بها دائماً في جملة أعباء المفوضية، وهي حوالي ٥ , ٨٪ من إجمالي عدد اللاجئين. وقد يرتفع الرقم إلى أكثر من ٣٠٪ في بعض الحالات،[2] ومعظم هؤلاء المسنين من النساء.

وعندما أعلن عام ١٩٩٩ عاماً عالمياً للمسنين، هرعت الوكالات إلى إظهار المسنين على أنهم ممثلون في كافة جوانب العمل الذي تقوم به. فاستعرضت اللقطات الفوتوغرافية والرسومات الفنية الرائعة والسياسات والممارسات التي تُذَكِّرنا، فيما يبدو، بأن الأزمات لا تعرف حاجز العمر. ونتيجة للجهود التي بذلت خلال ذلك العام، وضعت الأمم المتحدة أخيراً «السياسة الخاصة باللاجئين المسنين» التي تعترف بأن المسنين نادراً ما يلتفت إليهم، على الرغم من وجودهم دائماً في أزمات اللجوء.

وعند التعامل مع احتياجات اللاجئين المسنين نجد أن خيارات وضع البرامج كثيراً ما تكون محدودة. فمعظم العاملين في الوكالات على وعى بضيق الوقت، وضخامة القضايا التي تواجه اللاجئين، وندرة التمويل، والضغوط التي تبذلها الجهات المانحة والحكومات المضيفة طلباً لنتائج ملموسة. وقد وضعت مفوضية شؤون اللاجئين الإطار التخطيطي المبني على احتياجات للأشخاص،[3] بقصد رسم صورة لمجتمعات اللاجئين وتكوينها من حيث الجنس والعمر لضمان تعامل البرامج مع احتياجاتهم تعاملاً فعالاً، وفي الوقت نفسه مراعاة التقاليد والممارسات الثقافية للاجئين. إلا أن الأوضاع في ظل الطوارئ تميل إلى تعليق كل النوايا الطيبة وإرجاء تنفيذها، إذ تصبح الترتيبات الموضوعة لغرض خاص هي المعيار الغالب.

وضماناً لتلبية الاحتياجات الفورية على نحو فعال تظهر هياكل المجتمع المحلي التي تنشئها وكالات المعونة عموماً لتيسير عملية توزيع المساعدات المادية. وهذه الهياكل ليست عادة بالهياكل التي تستخدمها مجتمعات اللاجئين نفسها، إذ تؤكد المسوح الميدانية التي أجريت في العديد من مواقف اللجوء عجز هذه الهياكل عن ضمان تلبية احتياجات كل اللاجئين على قدم المساواة. وكما هو متوقع، فإن أضعف جماعات اللاجئين، خصوصاً الذين لا رفيق لهم، هم الذين يتعرضون للتهميش. ويدرك اللاجئون المسنون واللاجئون الذين يعيشون وحدهم جيداً مدى الضعف الذي يعيشون فيه، لكنهم مثل معظم اللاجئين الآخرين يترددون في طلب العون أو الجأر بالشكوى، أو الإبلاغ عن تعرض ممتلكاتهم للسرقة، أو الإعراب عن مخاوفهم الأمنية أو احتياجاتهم الصحية،

معلّم شيخ يشرف على مجموعة من الأطفال الصحراويين في مخيم سمارة، تيندوف، الجزائر

خشية أن يؤثر ذلك على المجتمع الذي يعيشون فيه.

وثمة توتر كبير بين تعظيم النتائج (وتسجيلها في التقارير) من ناحية، والإعمال الفعلي للمبادئ المنصوص عليها في وثائق الوكالات وأدلة الممارسات الفضلى الصادرة عنها من ناحية أخرى. إذ تطالب هذه الإصدارات كل العاملين بالوكالات بأن يتعرفوا أولاً على المجتمع المحلي، من حيث أعمار أفراده وجنسهم وخصائصهم العرقية وأسباب نزوحهم واستراتيجيات البقاء التي يتبعونها والروابط التي تجمع بينهم في نسيج اجتماعي مترابط.

الافتراضات التي تتبناها الوكالات

ثمة لون جديد من النزعة الاستعمارية تتخلل عملية تقديم المساعدة والحماية. فالوكالات الدولية تميل إلى استيراد ممارساتها التنظيمية والثقافية، ومعظم العاملين فيها إما يأتون من دول بعيدة وإما يتلقون تدريبهم في دول بعيدة عن الدول التي يأتي منها اللاجئون أو يسعون للالتجاء إليها. كما أن مفهوم «العمل الميداني» عندهم غامض ودخيل عليهم، مثلما هي الحال بالنسبة للغات وثقافات الناس الذين يعملون على مساعدتهم. ويتبدى ذلك في كيفية النظر إلى اللاجئين المسنين من منظور «النفع» الاجتماعي الملموس والقابل للقياس. ويلاحظ هنا أن التركيز الغربي على المنفعة يتناقض مع الوعي الجديد الناشئ بالحاجة إلى «الوجود»، وهي ملمح سائد في معظم الثقافات غير الغربية، خصوصاً فيما يتعلق بكبار السن.

وكثيراً ما ينظر إلى حالات اللجوء على أنها فرصة لاستحداث ممارسات جديدة (مثل تمكين المرأة ومهارات اكتساب الرزق والممارسات الصحية الجديدة) والتصدي للممارسات القديمة الضارة مثل تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية. وبينما تعترف الوكالات بأن المبادرات في هذا الصدد يمكن أن يكتب لها المزيد من النجاح والاستمرار إذا شاركت فيها المجتمعات على كل المستويات، فمن الشائع النظر إلى كبار السن على أنهم عقبة تقف في طريق التغيير. والافتراض الأساسي الذي يكمن وراء هذا الموقف هو أن كل ما هو قديم يعيق تقدم المجتمع، وأن الجديد فقط هو ما يأخذ بيده إلى الأمام ويبشر بالنجاح.

ومن الافتراضات الشائعة أيضاً أنه لا يمكن تحقيق أي شيء بدون وجود الوكالات الإنسانية الدولية والوطنية. وإذا كان ذلك يصدق على تقديم المساعدات المادية والحماية، فثمة طرق أخرى كثيرة يمكن بها للمجتمعات أن تحافظ على إحساسها بذاتها. وعندما ننظر إلى السيل المستمر من تقارير الوكالات ومسوحها التي تركز على بناء القدرات، فنادراً ما نجد أي اعتراف بأن اللاجئين ينتمون إلى مجتمعات ذات تاريخ وتقاليد ومعتقدات وممارسات خاصة بها.

ومن دواعي القلق أيضاً ما أسميه «بعنصرة الاستجابة للطوارئ»؛ إذ إن أزمات اللجوء التي جعلت اللاجئين المسنين يدخلون إلى حيز اهتمام الوكالات هي الأزمات التي شهدتها مناطق البلقان وشرقي أوروبا، حيث يتميز الناس بأساليب حياة وتوقعات مختلفة كل الاختلاف عن أساليب الحياة والتوقعات التي تميز اللاجئ الأفريقي أو الآسيوي «التقليدي». ذلك أن اللاجئين الأوروبيين معتادون على الحصول على قدر أكبر من المساعدات المؤسسية، ومن الواضح أن أهم أقدر على التعبير عن احتياجاتهم والمطالبة بتقديم المساعدة لهم. وقد تم توفير الموارد اللازمة لمساعدتهم، وكانت الوكالات مستعدة للتعبير عنهم بشجاعة وضمان تحديد احتياجاتهم والتعامل معها. ونتيجة لهذا الاهتمام ولمستوى التمويل المتاح، اتجهت أنظار مجتمع الجهات المانحة ومقدمي الخدمات إلى الاحتياجات وبواعث القلق الخاصة المتعلقة بجماعات بعينها من جماعات اللاجئين.

نحو المشاورة والإشراك والتمكين

إذا كانت وكالات اللاجئين ملتزمة حقاً بإتاحة فرصة المشاركة للاجئين المسنين، فهناك عدة تساؤلات لا بد أن توجهها لنفسها، وهي: كيف نفسر الاحتياجات؟ ومن الذي يفسرها، ولمن؟ وما الشكل الذي تأخذه المشاورات؟ ومن يستشير من؟ وكيف؟ ومن الذي سيشترك؟ وفيما يشترك؟ ومن الذي يقرر من يحتاجون إلى المشاركة؟ ومن يقرر من يُستبعدون؟

إن العاملين بالوكالات لا بد أن يدركوا أنه إذا كانت معظم الثقافات تبجل كبار السن باعتبارهم منبعاً للحكمة ومعيناً للمعرفة، فإن العاملين في ظل ظروف اللجوء قد يميلون إلى اعتبار المسنين عبئاً، والنظر إليهم على أنهم ليسوا إلا عاملاً من عوامل القلق التي لا بد أن يواجهها المجتمع. ومن ثم فإن الوكالات ليست مطالبة فقط بالكف عن البحث عن السبل الكفيلة «بالتعامل» مع «مشكلة» اللاجئين المسنين، بل إنها مطالبة أيضاً بالكف عن اعتبارهم فئة «بالغة الضعف»، أي مجموعة من العجزة الذي يحتاجون إلى «العناية بهم» و«التعامل معهم».
إذن كيف عسانا أن نضع مجتمعات اللاجئين في موقع القيادة؟ إن أفضل سبيل لتحقيق ذلك هو الالتجاء إلى المبادئ الأساسية لتنمية المجتمعات المحلية، ودراسة قدرة المجتمعات على تحديد بواعث قلقها وقضاياها واحتياجاتها وقدرتها على العمل مع الوكالات. ولا بد أن تعترف المبادرات الفعالة لبناء المجتمعات المحلية بأن أوضاع اللجوء ليست أوضاعاً «طبيعية»، وأن لكبار السن دوراً حيوياً في إعادة بناء «المجتمع».

وبمقدور الوكالات أن تساعد اللاجئين في الحفاظ على تقاليدهم وثقافتهم بغرض إيجاد الظروف المواتية لعودة اللاجئين إلى ديارهم. وإذا كانت وكالات اللاجئين صادقة في رغبتها في استخدام مبادئ تنمية المجتمعات المحلية، فلا بد من إدخال تغييرات لا في مواقف العاملين الأفراد فحسب، بل وفي الثقافة التنظيمية أيضاً. ولا بد من الاعتراف بدور كل فرد في المجتمع ومكانه فيه والاحتفاء به، وكذلك بالحق الأصيل للاجئين في تحديد مسار حياتهم.

إن ضياع المجتمع والتاريخ والتقاليد يجعل الناس بلا سياق يعيشون فيه. وفي مواقف التشرد نجد أن التركيز القائم على المجتمع المحلي، والذي يستلهم تاريخه ومعارفه، لا يحافظ على سلامة اللاجئين فحسب، بل يمكّنهم أيضاً من الإفادة من التقاليد في الحفاظ على إحساسهم بالذات والأمل في المستقبل. ولا بد أن ينهض اللاجئون المسنون بدور رئيسي في هذه العملية، لما يتمتعون به من المعرفة والمهارة والقدرة اللازمة للحفاظ على تماسك المجتمعات، والقدرة على استلهام الكثير من تجارب الماضي وذكرياته لتذكير أهليهم بأنهم تغلبوا فيما مضى على صعاب أخرى ونجوا منها. أما استبعادهم أو تهميش إسهاماتهم فيمثل خسارة لا للمجتمعات فحسب، بل للوكالات التي تزعم أنها تساعدهم أيضاً.

جاسنتا غوفياس طالبة بجامعة يورك في تورونتو. وتستند في مقالتها إلى تجربة عملها مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على مدى ستة أعوام في وظيفة مسؤول خدمات المجتمعات المحلية.
عنوان البريد الإلكتروني:
jgoveas@yorku.ca

١ المُسنّ، حسب التعريف الذي وضعته منظمة الصحة العالمية، هو من تجاوز عمره الستين. ولكن نظراً للظروف المختلفة التي يشهدها الناس في حياتهم، فإن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تراعي في تطبيقها لسياساتها طائفة من العوامل مثل متوسط العمر، والمعايير الثقافية التي تختلف من منطقة إلى أخرى.

٢ تركز إحصائيات مفوضية شؤون اللاجئين دائماً على اللاجئين المسجلين المعترف بهم، وفي بعض الحالات على النازحين الداخليين. ولكن في الواقع العملي، هناك عدد غير قليل من اللاجئين الشرعيين والنازحين الداخليين الذين قد لا يدخلون في التعداد.

٣ وضعت مفوضية شؤون اللاجئين إطاراً للعمل من أجل اللاجئين أسمته «التخطيط المبني على احتياجات الأشخاص» في أوائل التسعينيات، وذلك أساساً لضمان تسجيل القضايا المتعلقة بالنوع (من ذكر أو أنثى) والتعامل معها. لكن هذا الإطار يعتبر أداة مفيدة لتكوين صورة فعالة عن مجمل جموع اللاجئين، ويمكن تعديله والتوسع فيه بسهولة ليشمل مجالات أخرى من مجالات المعلومات المتصلة باللاجئين. وعلى مدى سنوات مضت، تم تدريب مئات من العاملين بالمفوضية والوكالات المشاركة لها والعاملين بالحكومات في شتى أنحاء العالم على الاستعانة بمبادئ «التخطيط المبني على احتياجات الأشخاص» وممارساته، وتدريب الآخرين على استخدامها. وجدير بالذكر أن هذا الإطار تجري مراجعته وتنقيحه منذ بضع سنوات.

التركيز على رعاية اللاجئين المسنين

بقلم: ليني كسيلي

تمثل القارة الأفريقية، وعلى وجه الخصوص دولة أوغندا بأعدادها الكبيرة من المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، حالة خاصة فيما يتعلق بدور كبار السن في المجتمعات التي يعيشون فيها.

ففي أفريقيا نجد أن كبار السن في كثير من الأحيان هم الذين يتحملون مسؤولية تمريض المحتضرين من أبنائهم، ومسؤولية العناية بأحفادهم الأيتام.

ويبلغ إجمالي عدد اللاجئين المسنين في أوغندا ٣٥٣٦ شخصاً، منهم ١٧٢٨ من الإناث، ويمثل هؤلاء المسنون ١,٩٪ من إجمالي أعداد اللاجئين (١٧٩٧٣٦ شخصاً). ويتعرض اللاجئون المسنون للتمييز الذي يعاني منه معظم اللاجئين، إلا أنهم يعيشون في أوضاع اجتماعية واقتصادية أصعب من الأوضاع التي يعيش فيها اللاجئون الآخرون؛ لذلك من المهم معالجة مشكلة تهميش اللاجئين المسنين والإفادة من الممارسات الجديدة لتمكينهم من أن يحيوا حياة كاملة لها قيمة نافعة.

هل تستمع وكالات الإغاثة لكبار السن؟

يعتبر كبار السن من الرجال والنساء في أفريقيا «الحكماء» في المجتمعات التي يعيشون فيها، ويُلتجأ إليهم عموماً طلباً للمشورة في الأمور الهامة. كذلك نجد أن وكالات الإغاثة التي تريد إنشاء برامج ومشروعات في مستوطنات اللاجئين غالباً ما

يعتبر اللاجئون المسنون غالباً دعائم الحياة الاجتماعية

تستشير كبار السن الذين يقومون بدور قيادي أو تمثيلي في المجتمعات التي ينتمون إليها. كما يمكن أن يساعد هؤلاء الكبار في عملية تسجيل الأحداث الذين لا مرافق لهم والأطفال المنفصلين عن أسرهم حال وصولهم إلى المخيمات وغيرها من مستوطنات اللاجئين، باعتبار أنهم يمثلون القبائل أو العشائر أو الجماعات العرقية المختلفة. وفي مستوطنات اللاجئين يعتبر اللاجئون المسنون غالباً دعائم الحياة الاجتماعية، ويحظون بالاحترام لخبراتهم ومعارفهم، ومن ثم ينبغي على الوكالات التي ترغب في العمل في هذه المستوطنات أن تستشيرهم.

وجدير بالذكر أن إدخال الفئة العمرية المحددة بسن الستين وما فوقها ضمن إحصائيات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين يبين تزايد الاهتمام العالمي بهذه الفئة[1]. وتُعتبر اللاجئات المسنات من بين الفئات التي تحصل على أكبر قدر من المساعدات نظراً لتصنيفهن ضمن فئة «الأفراد المستضعفين للغاية» الذين يحق لهم الانتفاع بنوع خاص من الرعاية. وفي مستوطنات اللاجئين يقوم اللاجئون أو جماعات الشباب ببناء المساكن وتجديدها من أجل المسنين من اللاجئين، الذي يحصلون على الغذاء والإمدادات الغذائية بالإضافة إلى العناصر غير الغذائية مثل الأغطية وأدوات الطهو. أما اللاجئون المسنون أرباب الأسر فيحصلون على مزايا إضافية حتى يتمكنوا من رعاية من يعولون.

معالجة التهميش

ما زال التحيز بسبب السن يمنع المسنين من المشاركة في تنمية مجتمعاتهم مشاركة كاملة؛ فالخرافات والتصورات الخاطئة ترسم صورة المسنين باعتبارهم أناساً غير منتجين ولا حيلة لهم وضعافاً أو عجزة وكثيري النسيان وغير قادرين على تعلم مهارات جديدة أو استيعاب معلومات جديدة.

ومن ثم فإن التدابير القائمة على مستوى المجتمع المحلي تعتبر ذات أهمية بالغة في معالجة التهميش والتصورات الخاطئة. وفي مارس/آذار ٢٠٠١ ناقشت ورشة عمل تدريبية عقدت في مدينة نيروبي الإجراءات المطلوبة في هذا الصدد، وهي توسيع نطاق الخدمات المتنقلة، واستخدام الهياكل القائمة في المجتمع المحلي مثل الجماعات الكنسية وجماعات الجيرة وغيرها من الآليات القائمة لتحديد كبار السن والتعامل مع احتياجاتهم الخاصة من خلال إدارة الحالات الأسرية. ولا بد أن تكون هناك تدابير للتبصير والتوعية في مجتمعات اللاجئين والوكالات المعنية والعاملين في المجال الاجتماعي لتمكينهم من رعاية اللاجئين المسنين بالإضافة إلى التوعية بالقضايا التي تؤثر عليهم.

كما ينبغي وضع القوانين الملائمة وتنفيذها[2]؛ إذ إن زيادة المشاركة من جانب الحكومات والوكالات العاملة من أجل اللاجئين ستهيئ البيئة المناسبة التي تمثل فيها السياسات والتشريعات إطاراً فعالاً. والأهم من ذلك أنها ستسمح للاجئين المسنين بالإسهام في الأنشطة التي تؤثر على حياتهم وستشجع بعض الجماعات منهم على التعاون لمساعدة أنفسهم بأنفسهم.

الممارسات الجديدة

اتخذت تدابير محددة في أوغندا وفي شتى أنحاء أفريقيا للتغلب على هذا التهميش، وأدى بعضها إلى رفع قدرات اللاجئين المسنين على توصيل أصواتهم وعلى تمكينهم من مساعدة أنفسهم بأنفسهم، وهذه التدابير ينبغي التوسع فيها.

فمنذ عدة سنوات أنشئ «مكتب» لكبار السن في وزارة شؤون المرأة والعمل والتنمية الاجتماعية في أوغندا، وكللت جهوده مؤخراً بتعيين وزير مسؤول عن شؤون المسنين والأفراد المعاقين. وقد ساعد هذا الإجراء على تبادل مزيد من الحوار بين الحكومة وكبار السن، بمن فيهم اللاجئون. وتمخض حوار مشابه في غانا عن إتاحة الرعاية الطبية مجاناً لمن تزيد أعمارهم عن ٧٢ عاماً.

وهناك ممارسات أخرى مبتكرة تطبقها المنظمة الدولية لرعاية كبار السن، ويمكن اتباعها في التعامل مع اللاجئين أيضاً. ففي أوغندا تقدم المنظمة الدعم لدور المسنين ومراكز الرعاية الخارجية وجماعات المسنين المشاركة في بعض الأنشطة الاقتصادية مثل تربية الأبقار الحلوبة. وفي بعض البلدان الأفريقية الأخرى نجحت المنظمة في تلبية الاحتياجات الأساسية وفي توفير الأنشطة التي تدر الدخل وتعلم مبادئ القراءة والكتابة والحساب وزراعة الحدائق لكبار السن وأسرهم.

كما استعانت مفوضية شؤون اللاجئين في أوغندا بكبار السن وأشركتهم في برامج مماثلة، وهي برامج الزيارات المنزلية التي تقوم بها جماعات الخدمة المتنقلة في المجتمع المحلي لتوفير الرعاية للمسنين في منازلهم، وتوفير التدريب للأسر على مساعدة كبار السن من أفراد الأسرة. كما يشارك اللاجئون المسنون في العديد من الأنشطة التدريبية التي لا تستهدف كبار السن وحسب،

وإنما تمتد إلى غيرهم من أفراد المجتمع أيضاً. ويركز هذا النوع من التدريب على قضايا التوعية بشؤون المرأة، وحقوق الأطفال، والقيادة، والأنشطة المدرة للدخل، والاعتماد على الذات، وإعادة التأهيل اعتماداً على المجتمع، والصحة النفسية والدعم النفسي، وتعليم الفتيات، والعنف القائم على الجنس والنوع، وتعليم الكبار مبادئ القراءة والكتابة والحساب.

الخلاصة

تعتبر مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرها من الوكالات أن اللاجئين المسنين فئة مستضعفة، تستحق، بل تستوجب، نوعاً خاصاً من الرعاية. وثمة مبادرات جديدة لخدمة اللاجئين المسنين بطرق مختلفة، مما يبعث على الأمل في إمكانية قيامهم بدور أكثر نشاطاً في تنمية مجتمعاتهم، ورعاية من يعولون والحياة حياة كاملة قيمة. وبحكم خبراتهم ومعارفهم يلعب كبار السن دوراً قيماً في مجتمعاتهم، وذلك هو ما ينبغي أن تدعمه جهود مفوضية شؤون اللاجئين وشركائها في العمل.

ليني كسيلي من كبار منسقي شؤون الخدمات/التعليم في المجتمعات المحلية بمفوضية شؤون اللاجئين في كمبالا بأوغندا.
عنوان البريد الإلكتروني:
KESSELLY@unhcr.ch

١ «اللاجئون من النساء والأطفال والمسنين: توزيع جموع اللاجئين حسب الجنس والعمر، مع التركيز على أولويات سياسات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين»، وحدة البيانات السكانية، قسم البيانات السكانية والجغرافية بمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ١٩ يوليو/تموز ٢٠٠١، جنيف.

٢ انظر «الشيخوخة في أفريقيا»، العدد ١١، فبراير/شباط ٢٠٠١، الصادر عن المنظمة الدولية لمساعدة المسنين، للاطلاع على مناقشة للقانون الذي يهدف إلى وضع نظم الضمان الاجتماعي الرسمية وغير الرسمية، وزيادة فرصة المسنين في الحصول على الخدمات الصحية وخدمات إعادة التأهيل.

يتيمة تتلقى الرعاية من جدّها.

Giacomo Pirozzi/Panos Pictures

هل ترغب في الكتابة في «نشرة الهجرة القسرية»؟

إن كانت لديك خبرة ميدانية فيما يتعلق ببرامج اللاجئين أو النازحين داخلياً، وتعتقد أنها ذات فائدة للقراء، فلما لا تساهم بمقالاتك في المجلة؟ يمكنك الكتابة عن أي مشاريع ناجحة، أو مشكلات عملية تعلمت منها، أو عن أي خبرات أو معارف ثاقبة اكتسبتها أو أساليب عملية مفيدة مارستها. فمن الضرورة تبادل الخبرات والمعارف حتى تعم الفائدة على الجميع؛

وقد تظن أن وقتك لا يسمح بكتابة مقال، أو أنك لا تجيد الكتابة، غير أن ذلك لا ينبغي أن يثنيك عن الكتابة، فنحن على أتم الاستعداد لمناقشة أفكارك، وتقديم أقصى قدر ممكن من المساعدة لك؛ بل إننا مستعدون لإعادة صياغة ما تكتب، أو تحريره، أو إعداد مقالتك من أي تقارير أو مذكرات لديك. أما طول المقالة فلا ينبغي ألا يتجاوز ٣٠٠٠ كلمة.

ويضم كل عدد من المجلة أبواباً تدور حول مواضيع رئيسية (انظر صفحة ٢)، وإن كنا ندرج أيضاً مقالات عن أي موضوع يتعلق بالهجرة القسرية. فإن كان لديك موضوع مهم تود أن تطلع الآخرين عليه، فسارع بالكتابة إلينا!

ابعث إلينا رسالة بالبريد الإلكتروني على العنوان التالي:fmr@qeh.ox.ac.uk أو اكتب إلينا على العنوان التالي:
FMR, Refugee Studies Centre
QEH, 21 St Giles, Oxford OX1 3LA, UK. Fax: +44 (0)1865 270721.

لاجئ مسن يطرح تأملاته الشخصية

بقلم: إيفريم هابياريمانا

UNHCR/R Chalasani

عندما يضطر مسن إلى الرحيل عن دياره يجد نفسه يعيش في سياق حياة غير عادية وغير مستقرة تجعله أكثر ضعفاً من ذي قبل.

وهذا ما أستطيع أن أؤكده من خلال تجربتي الشخصية بعد العيش ثلاث سنوات (١٩٩٤– ١٩٩٦) في مخيمين جماعيين للاجئين الروانديين في شرقي زائير، وكنت أعمل أيضاً في ذلك الوقت في مجال المساعدة الإنسانية في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

إن اللاجئين الأكبر سناً يتميزون بأن لهم احتياجات خاصة، ولكن يبدو أن العاملين في مجال المساعدات الإنسانية يتجاهلونهم؛ فمعظم اللاجئين كبار السن ضعاف البنية ويحتاجون إلى عناية خاصة ودائمة لا يستطيع أن يوفرها لهم الشخص غير المدرب، فقد تتألف العناية بكبار السن من الرعاية الصحية والمساعدة في أمور النظافة الشخصية وتناول الطعام فضلاً عن الصحبة. ونظراً لعدم وجود تمويل، فليست هناك منظمات غير حكومية ذات برامج متعددة التخصصات للتعامل مع مشاكل كبار السن على نحو واف. ولم أر طوال الوقت الذي عشته في المخيمين في زائير أي منظمة تعمل أساساً لمساعدة كبار السن من اللاجئين.

فمعظم مشروعات الطوارئ تتناول جوانب الرعاية الصحية والصرف الصحي وتوزيع الأغذية في مخيمات اللاجئين، وهذه الخدمات عادة لا تفرق بين المستفيدين على أساس السن، ولا تستهدف كبار السن بصورة خاصة غالباً. ويمثل توزيع الغذاء مثالاً على ذلك؛ فكبار السن لا يستطيعون الوقوف في طابور لمدة طويلة، وهو ما يحدث كثيراً عند توزيع الغذاء على بعض قطاعات المخيمات؛ لذلك فإن معظم كبار السن لا يحضرون جلسات توزيع الأغذية. وفي بعض الأحيان قد يطلب إلى أحد أفراد الأسرة أو أحد المعارف مساعدة اللاجئ المسن إما مجاناً وإما في مقابل أجر، وغالباً ما يتضمن هذا الأجر قدراً معيناً من الطعام الذي يجلبه هذا الشخص، الأمر الذي يبدو كنوع من العقاب للمسن.

وكثيراً ما يكون كبار السن خائري القوة بحيث لا يستطيعون السير مسافات طويلة، وعندما تخرج جموع النازحين الداخليين من ديارها أشتاتاً يصبح من الصعب الوصول إلى كبار السن؛ لأن العاملين في مجال المساعدات الإنسانية لا يتمكنون من الوصول إلى المناطق التي يدور فيها القتال. وفي معظم الأحوال يترك كبار السن من النازحين الداخليين يواجهون مصيرهم وحدهم دون أن يتلقوا أي مساعدات إنسانية.

وهكذا سيظل اللاجئون المسنون مهمشين من جانب وكالات الإغاثة ما لم يتوفر التمويل اللازم لرعايتهم غير متاح وما لم تنشأ برامج خاصة لهم. ومن ثم فإن تعزيز ثقة اللاجئين المسنين في وكالات الإغاثة يتطلب أن يكون على رأس هذه الوكالات منسقون أكثر نضوجاً، كما يجب دمج مساعدة اللاجئين المسنين في صميم ما يقوم به أفراد أسرهم أو من يقومون برعايتهم بصورة مباشرة وعلى نحو دوري. كما أن كبار السن الذين لا يزالون يتمتعون بالنشاط والحيوية يمكنهم أن يشتركوا في كافة الجهود التي تهدف إلى تنظيم المخيمات وتوزيع الأغذية وفي الأعمال العادية الجارية من النوعية التي نجدها كثيراً في مخيمات اللاجئين، لأن إشراكهم سيساعد على إشراك اللاجئين المسنين في حياة المخيم والحد من تهميشهم.

مخيم كيزيزي للاجئين، كيسانغاني، زائير، ١٩٩٧

إن تجربة كبار السن تجربة ثرية يمكن أن تساعد في إدارة مخيمات اللاجئين، لأنهم يعرفون مجتمعهم المحلي جيداً ويمكنهم أن يكونوا مصدراً للمعلومات الموثوق بها التي ينبغي أن تعتمد عليها وكالات الإغاثة في إعداد برامج الطوارئ. فمن خبرة كبار السن تستطيع وكالات الإغاثة أن تتعرف على

برامج خاصة ... يتطلب أن يكون على رأسها منسقون أكثر نضوجاً

نوعيات الغذاء التي يمكن توزيعها، وعلى الكيفية التي تستطيع أن تقدم بها نفسها لتحظى بالقبول من جانب المستفيدين من خدماتها، وعلى كيفية ترتيب الأولويات في حالة التدخل لتقديم المساعدات الإنسانية وكيفية تنظيم البنية المكانية للمخيمات.

د. إيفريم هابياريمانا طالب بمرحلة الدكتوراه في جامعة توسكيا في إيطاليا.
عنوان البريد الإلكتروني:
h.ephrem@libero.it
هاتف: ٣٤٨٧٤٣٣٧٤٢ ٣٩+

انهيار الثقافات في مخيمات اللاجئين

بقلم: جوزيه إرويستو

يمثل التفاعل بين جيل الكبار وجيل الشباب، باعتباره أداة للحفاظ على العادات وتناقل القيم والتقاليد، مكوناً ضرورياً من مكونات الحياة في أفريقيا. وفي أنغولا تتراوح أكثر الثقافات التي يشيع تناقلها بين طقوس الزواج وتعدد الآلهة والختان.

لكن هذه الأمور تتلاشى سريعاً من حياة الكثيرين من اللاجئين الأنغوليين؛ فقد أدى الصراع الممتد في أنغولا وما ترتب عليه من هجرة الملايين هجرة قسرية إلى تراجع حاد في مستوى التفاعل بين الكبار والشباب. إذ أدى إنشاء المدارس المحلية مثلاً إلى تقليص الدور الذي كان يلعبه شيوخ المجتمع في حياة الشباب، الذين لم يعد يُنظر إليهم على أنهم أرباب الحكمة والمشورة. وكما يحث في كثير من بقاع العالم فقد صار هؤلاء الكبار ينظر إليهم غالباً على أنهم أصحاب أفكار بالية لا تجاري العصر، وأن آراءهم ومبادئهم تتضارب مع ما تعلمه المدارس.

وفضلاً عن ذلك، فإن أبناء كافة الجماعات العرقية يعيشون معاً في مخيمات اللاجئين؛ ففي مخيم مايوكوايوكوا في زامبيا نجد أبناء قبائل المبوندا والكالوكازي واللوبالي، على سبيل المثال لا الحصر، يعيشون جنباً إلى جنب؛ وعندما يبدأ الصغار من الجماعات المختلفة في الاختلاط معاً يصبح في حكم المستحيل على كبار هذه الجماعات العرقية المختلفة أن ينقلوا إليهم العادات والقيم الخاصة بهم. ومما يزيد من هذه الصعاب طول الفترة التي يقضيها اللاجئون في دول أخرى، حيث يبدأون في اعتناق الأفكار والآراء التي يؤمن بها من حولهم، والتي تتعارض مع آراء وأفكار الوافدين الجدد من أنغولا.

وتتضمن التغييرات التي تطرأ على الممارسات العرفية الأمور التالية:

الزواج

يتألف المهر الذي يقدم للعروس في أنغولا غالباً من الأطعمة والهدايا؛ ولكن قسوة الظروف الاقتصادية تدفع اللاجئين إلى المطالبة بمبالغ كبيرة من المال قبل الموافقة على الزواج. وكانت الفتيات الصغيرات غالباً ما يعشن من خطابهن إلى أن يبلغن سن الزواج، أما اليوم فإن النقص في حصص الغذاء جعل هذا الأمر مستحيلاً.

القنص وصيد الأسماك والزراعة

سبل كسب الرزق التي كانت تعيش عليها الأسر في أنغولا ليست متاحة للاجئين في زامبيا بسبب عدم إمكانية استغلالهم للأرض، ونظراً القيود الصارمة التي تحظر على اللاجئين الصيد في مياه نهر زامبيزي.

النزانغو: النزانغو كلمة تشير إلى موضع التقاء أبناء المجتمع المحلي كباراً وصغاراً لتناول الطعام والسمر ومناقشة الأمور الهامة وتناقل المهارات وتسوية النزاعات، وكان هذا الملتقى يعد من المكونات الضرورية لحياة المجتمعات المحلية في أنغولا، إلا أن اللاجئين ليس لديهم مثل هذا الملتقى، حيث يقتصر التفاعل بين جيل الكبار وجيل الشباب عندهم على نطاق الأسرة النووية. ولم تعد المهارات التي كانت تُلقن للصبية ذات مغزى في حياة اللاجئين، الأمر الذي يلغي دور الكبار من رجال الأسرة، بينما تصبح النساء في أغلب الأحوال هن المسؤولات هم تعليم كل من الفتية والفتيات.

الزعامة

«إن الماضي هو دائماً مفتاح المستقبل»

لكل من الجنسين أدوار واضحة ومحددة في المجتمع الأبوي في أنغولا، أما في مجتمع اللاجئين فقد أصبح هذا الإطار مفقوداً. ومع تعيين قيادات لمجتمعات اللاجئين (ومن المهم هنا أن نلاحظ أن أسلوب الاختيار محفوف بكثير من الشكوك)، وتركيز المنظمات غير الحكومية تركيزاً كبيراً على تمكين المرأة، فسرعان ما يتلاشى الدور التقليدي للرجل ويبدأ الرجال يشعرون بانعدام القيمة والأهمية. وقد يكون لعدم وجود هذه البنية الراسخة التي تضح لكل فرد من أفراد المجتمع دوراً محدداً تداعيات كثيرة على اللاجئين العائدين إلى أنغولا.

الختان

لقد فاق هذا التقليد سواه من التقاليد في قدرته على البقاء؛ فهو يمارس في دول أفريقية أخرى ومن ضمنها زامبيا، ولو أن ثمة اختلافات في الطريقة التي يمارس بها، فالحد الأدنى للسن الذي تُجرى عنده عملية الختان في أنغولا هو ١٢ عاماً، بينما تجرى هذه العملية للصبية في زامبيا وهم في السادسة من العمر. ولما كان الأنغوليون ينظرون إلى الختان على أنه عتبة مرور الصبي إلى مرحلة الرجولة، فإنهم يعتقدون بوجوب إجراء الختان في سن البلوغ.

تعدد الآلهة

اعتنق كثير من اللاجئين المسيحية، ونفضوا عنهم معتقداتهم القديمة من عبادة الآلهة المتعددة مثل آلهة المطر والمال.

وعلى الرغم من أن العادات والتقاليد الأنغولية بين اللاجئين تغيرت كثيراً أو تلاشت تماماً، فما زال الكثيرون من شباب اللاجئين يحترمونها ويقدرون أهميتها في فهم جذورهم وإعطائهم هويتهم الحالية. وكما قالت إحدى الشابات في مخيم مايوكويوكوا «إن الماضي هو دائماً مفتاح المستقبل». إن هؤلاء الشباب يتوقون إلى استعادة ما ضاع منهم وبثه إلى الأجيال القادمة، ولكن مادامت العوامل السابق ذكرها قائمة فيبدو أن هذا سيظل أمراً مستبعد الحدوث.

جوزيه إرويستو مذيع ينتمي إلى مقاطعة هويلا في أنغولا، ويقيم في مخيم مايوكويوكوا في زامبيا منذ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٠.
ويمكن الاتصال به عن طريق منظمة الإغاثة والتنمية المسيحية، وهي منظمة بريطانية غير حكومية تعمل في تنفيذ برامج خدمة المجتمع المحلي لصالح اللاجئين الأنغوليين في مخيمي مايوكويوكوا ونانغويشي في المقاطعة الغربية بزامبيا.
للاتصال على العنوان التالي:
Jane Travis, Refugee Programme Officer, CORD, 1 New Street, Leamington Spa, Warwickshire, CV31 1HP, UK.
عنوان البريد الإلكتروني:
jtravis@cord.org.uk
عنوان الموقع على الإنترنت:
www.cord.org.uk

التعاون في مواجهة الشدائد: المهاجرون والمساعدون في «سانغات»

بقلم: هنري كوراو

منذ افتتاح مخيم سانغات في عام ١٩٩٩ مر عليه أكثر من ٥٥ ألف شخص.

وكان هذا المخيم قد صمم أساساً لاستيعاب ٨٠٠ شخص، لكن الأعداد الموجودة به في عام ٢٠٠٢ وصلت إلى ١٣٠٠ شخص ممن تعتبر أوضاع إقامتهم «شاذة». ويصل عدد الجنسيات الموجودة في هذا الموقع إلى نحو ٥٠ جنسية، ويعتبر الأكراد العراقيون أكبر مجموعة فيهم جميعاً، ويليهم الأفغان والإيرانيون. وتتفاوت الأعداد المتدفقة أسبوعيا على سانغات تبعاً للأوضاع العالمية ويبلغ متوسطها ٥٠٠ شخص. ويلاحظ أن ٩٥٪ من المقيمين في سانغات رجال غير متزوجين، ويبلغ متوسط أعمارهم ٢٣ عاماً. وكان كثيرون منهم قد تركوا ديارهم استجابة لطلب أسرهم، وفراراً من انتهاكات حقوق الإنسان؛ ويتمتعون بالحرية في الذهاب والمجيء كيفما يشاءون. ولكن لا يسمح بدخول المخيم إلا لمن لا يحملون بطاقات هوية، إذ يمنع رجال الأمن دخول كل الصحفيين والمصورين والمتفرجين والأسلحة.

ويعتبر مخيم سانغات المحطة الأخيرة قبل رحلة المهاجرين إلى إنجلترا، وهو القبلة المنشودة التي ظلت تداعب خيالهم على مَدى الشهور والأعوام التي قضوها في السفر. وقد أنفق معظم هؤلاء ما يتراوح بين خمسة آلاف وعشرة آلاف جنيه إسترليني، واستوقفتهم سلطات الحدود مراراً، وكثيراً ما اضطروا للتراجع وغالباً ما تعرضوا للسجن. لذلك اعتادوا على إخفاء هويتهم، وعند وصولهم إلى سانغات فإنهم لا يكشفون مطلقاً عن أسمائهم الحقيقية.

وقد روى لي طبيب عراقي عربي قصة تعتبر نموذجاً لما مر به المقيمون هناك، وهي أنه اختبأ لمدة ستة أشهر على سطح مدرسة في العراق، سعياً للفرار من الاضطهاد الذي يكابده على يد نظام الرئيس العراقي صدام حسين؛ وكان يقتات على الأرز والبسكويت وكانت تسليته الوحيدة الاستماع إلى الدروس التي يتلقاها الأطفال في الطوابق التي تقع تحته. وفي كل ليلة كان يخرج ليتحين الفرصة للتسلل عبر الحدود إلى تركيا. والآن أصبح يخرج في كل ليلة مثل كل الباقين في سانغات ليجرب حظه مرة أخرى.

ومن الصعب تحديد ما إذا كان يصح تسمية هؤلاء الأشخاص باللاجئين السياسيين أو المهاجرين بدوافع اقتصادية. فجميعهم فروا من مواطنهم بحثاً عن مستقبل أفضل وأكثر أماناً، ورغبتهم التي يكررون التعبير عنها هي أن «يعيشوا كالناس العاديين». وتعد إنجلترا بالنسبة لهم مكاناً مكتسياً بهالة فردوسية: «البريطانيون يعطونك الفندق وأطايب الطعام، والناس يسعدون باستقبالك... إن توني بلير في انتظارنا».

وتمثل المجموعة الكبيرة من القصّر الذين لا رفيق معهم في مخيم سانغات عبئاً من نوع خاص على الصليب الأحمر الفرنسي الذي يتولى إدارة المخيم، إذ يعتبر الصليب الأحمر مسؤولاً مسؤولية قانونية عمن تقل أعمارهم عن الثامنة عشرة، وقلما يقر أحد من القصر الموجودين بالمخيم، وعددهم ٢٥٠، بأنهم دون الثامنة عشرة، إذ يحاولون إقناع المسؤولين عن الاستقبال بأنهم بالغون، لكنهم كثيراً ما ينكشفون عندما يُسألون عن سنة ميلادهم.

داخل مخيم سانغات

سانغات مستودع تبلغ مساحته 25 ألف متر مربع، وقد كان يستخدم فيما سبق في أثناء بناء النفق الذي يربط بين إنجلترا وفرنسا ثم خصصته الحكومة الفرنسية لإيواء المهاجرين الذين يحاولون عبور بحر المانش (القنال الإنجليزي) بدلاً من تركهم ينامون في العراء في شوارع مدينة كاليه. وفي داخل المستودع يقيم المهاجرون في خيام، أو في كبائن إذا كانوا أفضل حظاً من غيرهم.

ويعتبر مركز الحياة الاجتماعية في سانغات هو السوق غير الرسمية التي أقامها المهاجرون، حيث يجدون الأطعمة والأشياء التي لا يوفرها لهم الصليب الأحمر. وعندما يرجع الرجال سيئو الحظر بعد محاولاتهم الفاشلة في أثناء الليل وهم جياع فإنهم يعزّون أنفسهم بتناول السندوتشات والمشروبات الغازية والبسكويت والمكسرات والفطائر وبتدخين السجائر. كما تباع الأقلام وبطاقات التليفون وأجهزة الراديو ذات الموجة القصيرة في «المدينة الوسطى»، وهو الاسم الذي يطلقه المهاجرون على ساحة مفتوحة واسعة في منتصف عنبر سانغات. وبعيداً عن أعين المسؤولين يمكن أن يجد المرء أشياء أخرى للبيع مثل البطاطين والأسرّة والملابس والأحذية والأطقم النظيفة من الملابس المعقمة التي توزع على المصابين بالجرب، أو أماكن الإقامة في الكبائن التي يتطلع إليها الكثيرون. كما يمكن أن يراهن الراغبون على نتائج مباريات كرة القدم أو الكرة الطائرة التي ينظمها المهاجرون من جنسيات مختلفة. وتقع «المدينة الوسطى» بجوار مكاتب الصليب الأحمر والمقصف والعيادة ومرافق الاغتسال. وبينما نجد الأطفال يلعبون، نرى الرجال يشاهدون التليفزيون الفرنسي ويتبادلون التكات ويتشاحنون ويبتاعون ويشترون. وجدير بالذكر أن الكثير من السلع المعروضة للبيع تمر من فتحات في جدران العنبر لتحاشي الكشف عنها أمام سلطات الأمن على البوابة.

إنجلترا مهما كان الثمن

في أواخر النهار تبدأ الطقوس اليومية بتدفق عشرات من الأشخاص من البوابة وهم يخفون معهم بطاطين الصليب الأحمر التي سيتقون بها البرد والأسلاك الشائكة المكهربة، وبعض البسكويت والكوكاكولا للرحلة، وزجاجة للتبول إذا اضطروا للبقاء مدة طويلة داخل شاحنة من الشاحنات. ويرتدى الكثيرون منهم عدة بنطلونات وقمصان وسترات ويحملون كل ما يمتلكون من متاع الدنيا في حقائب على ظهورهم، بقصد أن يتخلصوا من الطبقة الخارجية من الملابس المتسخة ليحافظوا على مظهر لائق عندما يصلون إلى إنجلترا.

وفي حوالي العاشرة مساء يصل إلى سانغات أول فوج من «شرطة التاكسي» وهو الاسم الذي يطلقه المهاجرون على الشاحنات الصغيرة للشرطة، لتفرغ حمولتها من الأشخاص الذين ضبطتهم قبل احتشادهم في داخل الشاحنات، فنجدهم يهزون أكتافهم ويقولون بنبرة متفلسفة «لا حظ لنا اليوم، الشرطة تحكم قبضتها. غداً إن شاء الله!».

ويتزايد التعقيد في عملية عبور المانش مع قيام مسؤولي السكك الحديد والشرطة الفرنسية وسلطات ميناء كاليه وشركات الشحن البحري بوضع ضوابط وترتيبات صارمة باطراد للكشف عن المخالفين للقانون. ويعتبر المهاجرون مباريات كرة القدم من أفضل الفرص لعبور المانش دون أن يكتشفهم أحد، فمن المعروف أن رجال الشرطة الفرنسية ساعتها يتسمَّرون أمام شاشات التليفزيون ولا تفارقها أعينهم.

المهربون

بعد فترة وجيزة يسهل التعرف على مهربي الأشخاص، فهم يعيشون في سانغات ولكنهم لا يتناولون طعامهم في المقصف، ويمتلكون أجهزة التليفون المحمولة وهم الوحيدون الذين يعودون من ميناء كاليه والابتسامة تعلو

وجوههم في أغلب الأحيان، ومعظمهم يحملون أوراقاً تعطيهم وضعاً شرعياً في المملكة المتحدة أو في إحدى دول اتفاقية «شنغن». وبحكم ارتباطهم بشبكات التهريب متعددة الجنسيات فإنهم يستخدمون عملاء لهم داخل المخيم ليلتقطوا الوافدين الذين قد يكون معهم قدر من المال، ويظلون دائماً يبحثون عن رجال الأعمال والمتعلمين والتجار الذين يستطيعون تدبير ما يتراوح بين ٣٠٠ و٧٠٠ جنيه إسترليني نظير عبور المانش إلى إنجلترا.

ويعتبر المهاجرون أن المهربين أسفل السفلة؛ ويقوم هؤلاء المهربون باصطحاب زبائنهم إلى الشاحنات، وقد يتجشمون أحياناً عناءً غير مألوف لمساعدتهم، فقد قيل إن أحدهم ذات مرة ساعد مهاجراً مقعداً يستعمل كرسياً متحركاً في الانتقال إلى إنجلترا دون مقابل. ولكن المهربين في معظم الأحوال لا يتورعون عن التخلص ممن يهددون مصالحهم ولا يترددون في ذلك حتى لو أرسلوهم إلى إنجلترا دون الحصول على مال منهم.

ولكل مجموعة من المهربين المنتمين إلى جنسية معينة منطقة خاصة بها. ويعتبر ميناء كاليه من اختصاص الأكراد الذين يدافعون عنه بهمة ضد الأفغان الذين اشتبكوا معهم في صدام كبير في شهر مايو/أيار. أما النفق فهو مفتوح للجميع وإن كان مكاناً مخيفاً بسبب الكلاب الرهيبة والحواجز المكهربة فيه، وخطر التعرض للموت تحت عجلات القطارات المارة أو السقوط من القطار بعد الصعود إليه.

الصليب الأحمر الفرنسي

للصليب الأحمر الفرنسي فريق من الأخصائيين الاجتماعيين مهمتهم مساعدة أي مهاجر يرغب في طلب اللجوء إلى فرنسا. ويحضر هؤلاء الأخصائيون دورات تدريبية ويعقدون الندوات بصفة منتظمة حول الإجراءات الخاصة باللجوء، ويقضون وقتاً طويلاً في تبادل الحديث مع الناس في محاولة لتخفيف إحساسهم بالتوتر ومساعدة أكثر المقيمين ضعفاً وإقامة الصلة بين المهاجرين وبين إدارة المخيم. ولكن الأخصائيين الاجتماعيين لا يجدون إلا فرصاً محدودة لتقديم المشورة بشأن اللجوء، فلم يزد عدد من تقدموا بطلب البقاء في فرنسا عن ٤٠٠ شخص، أي ٠,٨٪ من العدد الإجمالي لمن يمرون عبر سانغات. وكثير من هؤلاء يتخلون عن طلباتهم ويتجهون إلى إنجلترا، وإذا رفضتهم المملكة المتحدة فعندئذ لا يستطيعون العودة إلى فرنسا أو إلى أي دولة أخرى من دول اتفاقية «شنغن».

ولا يتمتع الصليب الأحمر بخبرة سابقة في إدارة أي منشأة مثل سانغات، فهي ظرف لم يسبق له مثيل في تاريخ مؤسسة اللجوء الحديثة. ويتسم العمل فيه بأنه مرهق إلى حد بعيد، وتنتشر فيه الشائعات دائماً عما سيحدث للمركز أو عن خطط السلطات إزاءه. ويتعرض العاملون بالمركز والصليب الأحمر لاحتمال تشويه صورتهم وللأكاذيب واللمز من جانب وسائل الإعلام. ونظراً لموقع المخيم على مفترق هام للطرق في أوروبا فإن الأضواء تبقى مسلطة عليه دائماً، وبفضل سهولة المواصلات بينه وبين باريس ولندن وبروكسل فإن الصحفيين والمصورين دائماً ما يقفون على بابه ويلحون على العاملين به ليسمحوا لهم بالدخول.

وتكثر النزاعات المهنية والشخصية داخل الإدارة والعديد من فرق العاملين، وتشيع بينهم الشكاوى والمكائد وتسوية الحسابات. وفي أول يوم لي في سانغات طلبت المشورة من أحد الزملاء فقال لي «إذا كان في ذهنك أي أفكار، فلتنسها»، فشعرت بخيبة أمل من تولد هذا الإحساس بالمرارة إلى هذا الحد عند تلك المجموعة من العاملين في مجال الإغاثة الإنسانية.

Trygve Sorvaag/Panos Pictures

يافطة تحذيرية على السياج المحيط بمحطة يوروستار، كاليه، فرنسا، أبريل/نيسان ٢٠٠٢

فالعاملون يأتون وفي أذهانهم تصورات مبدئية عن اللاجئين باعتبارهم يتسمون بالوداعة ويشعرون بالامتنان للمساعدات التي يحصلون عليهم، ثم لا تلبث هذه التصورات أن تتراجع مع فتور إحساسهم بالشفقة، إذ يتحول الكثيرون إلى الاعتقاد بأن اللاجئين بطبيعتهم تنقصهم الأمانة ويميلون للتخريب. وعندما تتوتر الأعصاب فمن الشائع أن تسمع المهاجرين يتعجبون بقولهم «لسنا حيوانات!». وفي ذات مرة رأيت مجموعة من المهاجرين يرفضون الخروج من كابينتهم حتى يتم تنظيفها خشية أن يطردوا منها، ويردون على إصرار العاملين بالموقع بسيل من الإهانات الفرنسية المعروفة، واحتدم الصراع بين الفريقين فما كان من أحد العاملين بالمركز إلا أن عقب بقوله «كم أحب صدام حسين!».

الهبة والسلطة

تؤدي الأنشطة المشروعة وغير المشروعة داخل المخيم إلى تشكيل علاقات السلطة فيه، فبعيداً عن السلطة التي يتمتع بها مسؤولو الصليب الدولي على المهاجرين، نجد أن المهاجرين أنفسهم ينقسمون إلى طبقات على أساس أن البعض منهم يحصلون على أشياء من العاملين، والبعض الآخر لا يحصلون على شيء، كما ظهر نوع مماثل من الترتيب الهرمي بين العاملين. وهكذا أصبحت هناك ثلاث محاور للقوة بين الصليب الأحمر والمهاجرين، وفي داخل دوائر المهاجرين والعاملين، وهذه المحاور تتشكل في ضوء علاقات المنح والمنع والتلقي، الأمر الذي يؤدي إلى التأثير على الطريقة التي تنظر بها كل جماعة إلى الجماعات الأخرى وتسيء فهمها، ويؤدي إلى أن يخيم في الأفق دائماً شبح عدم الاستقرار وانقلاب موازين السلطة.

إن فئة المهاجرين والفئة التي تقدم لهم العون ليس لديهما الوقت ولا الفرصة لتتعرف إحداهما على الأخرى أو لإقامة روابط اجتماعية بينهما. فللمهاجرين نظامهم الإداري الخاص بهم، الذي نبع من احتياجاتهم ورغبتهم الجارفة في الوصول إلى إنجلترا ومغادرة فرنسا، ولكن الصليب الأحمر يعتبر هذا النظام نظاماً غير قانوني. ويرى العاملون بالصليب الأحمر أن الحياة لا بد أن تستمر. أما اللاجئون فيظلون مسافرين أو رحلاً، وتدفعهم نفس الآمال التي دفعت الآلاف الذين مروا عبر سانغات قبلهم.

هنري كوراو طالب يعد رسالة دكتوراه في الأنثروبولوجيا بكلية الدراسات العليا في العلوم الاجتماعية في باريس، وهو مشارك في وحدة البحوث ١٠٢ بمعهد بحوث التنمية. ويعمل حالياً مع الصليب الأحمر في سانغات.
عنوان البريد الإلكتروني:
henricourau@yahoo.fr

UNHCR/L Boscardi

من الذي يجب أن يتولى الرقابة على قانون اللجوء؟

بقلم: جيمس هاثاواي

في ١٣ ديسمبر/كانون الأول تعهدت مجموعة من الدول «... بالنظر في السبل اللازمة لدعم تنفيذ اتفاقية ١٩٥١ و/أو بروتوكول ١٩٦٧».[1] ومن المدهش أننا أخيراً وبعد مرور نصف قرن من توقيع الاتفاقية ربما نكون قد بدأنا لتونا في التعامل مع مسألة الرقابة على الاتفاقية على نحو يتسم بالجدية.

لكن ما يثير قلقي هو أن دعاة الحقوق بعد أن ظلوا يرقبون هذه الاتفاقية وهي تذوي على مدى ٥٠ عاماً قد يشعرون الآن بالحاجة إلى التحرك فوراً انطلاقاً إلى هذا التعهد الجديد لدعم آلية من نوع ما للرقابة على تطبيق اتفاقية اللاجئين، حتى ولو كانت لا تتمتع إلا بالحد الأدنى من الفعالية. وأخشى أن نندفع إلى تبني نموذج معين للرقابة على حقوق اللاجئين لكي نحقق بعض التقدم على الأقل في هذه القضية، فلا نلبث أن نكتشف أننا ألزمنا أنفسنا بمنهج ليس كافيا على المدى الطويل[2]. وإذا كانت هناك إمكانية لإقامة مشروع لتبادل الحد الأدنى من الخبرة وسبل بناء الثقة اللازمة للتحرك في اتجاه أكثر طموحاً في المستقبل، فمن الممكن أيضاً أن تذهب الدول إلى القول بأن إنشاء آلية تحقق الحد الأدنى من المعايير يعني أنها قد «تعاملت مع مسألة الرقابة»، وقد تقول بأنه لا داعي لطرح الموضوع للمناقشة مرة أخرى، على الأقل في المستقبل المنظور.

فليس من الممكن أن نتخلى عن مستقبل عملية حماية اللاجئين في محاولة متعجلة لإقامة ما يشبه آلية للرقابة على تطبيق اتفاقية اللاجئين بشكل أو بآخر.

وتوضيحاً لهذه المسألة، ينبغي القول بأن هذا الجدل لا يدور حول كيفية إبقاء هذا الموضوع على رأس اهتمامات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فللمفوضية صلاحيات أوسع كثيراً من الإشراف على اتفاقية اللاجئين. ففي السنوات الأخيرة أصبح عملها كوكالة للإغاثة الإنسانية يغطي على مهامها الأساسية المتعلقة بالحماية، كما غطت جهودها الموجهة إلى رعاية النازحين الداخليين في أحوال كثيرة على واجبها الأساسي وهو حماية اللاجئين، وكثيراً ما قامت بأدوار تدخل في نطاق السياسة، على الرغم من النصوص الصريحة التي تحدد أن اختصاصاتها ليست سياسية. وإذا كان من الممكن، بل ومن اللازم، اتخاذ مبادرات بشكل أكثر فعالية للرقابة على المفوضية باعتبارها وكالة فهناك موضوعات أرى من الناحية المنطقية ضرورة تكليف اللجنة التنفيذية للمفوضية بها، أو بالأحرى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة. ويجب ألا نترك مسألة استكشاف أفضل السبل للرقابة على تطبيق اتفاقية اللاجئين تتحول إلى مسائل صعبة، وإن كانت محددة، بشأن الرقابة على التزام المفوضية بصلاحياتها الواسعة المنصوص عليها، فضلاً عن كيفية رصد المهام العديدة التي تولت القيام بها والتي لا تدخل ضمن صلاحياتها الأصلية.

ومن ناحية أخرى من الخطأ بنفس القدر أن تحاول مفوضية شؤون اللاجئين إنهاء الجدل بطريقة مصطنعة حول المجموعة الملائمة من الآليات التي يحتمل استخدامها للإشراف على اتفاقية اللاجئين بالاعتماد على سلطتها المؤسسية المخولة لها بمقتضى المادة ٣٣ من اتفاقية اللاجئين.[3] وكما نعرف جميعاً، فإن المفوضية مسؤولة مسؤولية خاصة بمقتضى المادة ٣٥ عن «مراقبة تنفيذ» اتفاقية اللاجئين، لكن هذا النص لا يجعل الإشراف على الاتفاقية حكراً على المفوضية. بل إن الاتفاقية على العكس من ذلك مسؤولة من الدول التي وقعت عليها باعتبارها ميثاقاً دولياً. وكما توضح الآليات

مدارس مؤقتة تقامها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مخيم شمشاتو الجديد، باكستان

الموضوعة لتنفيذ الاتفاقية نفسها فإن الدول الموقعة لها حق أساسي وعليها واجب أساسي في ضمان أن تفي الدول الأخرى بالتزاماتها بموجب هذه الاتفاقية. وليس في المادة ٣٥ أي شيء يستبعد الدول التي يسري عليها نظام حماية اللاجئين والدول الوصية عليه من تقرير إنشاء آلية منفصلة لتقديم التوجيه العام بشأن الاتفاقية وللرقابة عليها. بل إن اتخاذ إجراء في هذا الصدد هو عين ما أرى أنه مطلوب الآن.

إنشاء آلية الرقابة

عند التفكير في هذه المهمة يمكن أن نطرح السؤال التالي أولاً: لماذا لا تزال اتفاقية اللاجئين بدون آلية مستقلة لتعزيز المساءلة فيما بين الدول، ولماذا تنفرد بذلك وحدها بين كل المعاهدات الأساسية لحقوق الإنسان؟

يعتبر هذا السؤال سؤالاً تاريخياً إلى حد ما، فاتفاقية اللاجئين هي المعاهدة الثانية الأساسية معاهدات حقوق الإنسان التي اعتمدتها الأمم المتحدة، إذ سبقتها اتفاقية تحريم الإبادة الجماعية. وجدير بالذكر أن اتفاقية تحريم الإبادة الجماعية، مثل اتفاقية اللاجئين، لا تشرف عليها أي أطراف خارجية، الأمر الذي يعنى أن غياب آلية خارجية رقابية في حالة اتفاقية اللاجئين هو انعكاس إلى حد ما للواقع التاريخي الذي ساد في أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات، وهو أن الرقابة على حقوق الإنسان فيما بين الدول كانت فكرة جديدة برمتها، وقد تنطوي عل شيء من التهديد وقد لا تقبلها الدول بنفس راضية. ولكن مع اعتماد العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان والمعاهدات الأخرى الأكثر تخصصاً بدءًا من منتصف الستينيات أصبحت مسألة إنشاء آلية مستقلة للرقابة على معاهدات حقوق الإنسان فيما بين الدول مسألة روتينية. فإذا لم يكن هناك سبب معقول نابع من مبدأ معين يعطي قانون اللجوء حصانة من هذا الالتزام العام، فقد آن الأوان لتغيير هذا الظرف التاريخي الشاذ عن طريق التوفيق بين الالتزام بالرقابة على قانون اللجوء وبين الممارسات في مجال قانون حقوق الإنسان بصورة عامة.

دور مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

ولكن ربما يرى البعض أن وجود مفوضية لشؤون اللاجئين تابعة للأمم المتحدة كان ولا يزال هو الملمح الذي يميز قانون اللجوء عن أي مشروع آخر من مشروعات الأمم المتحدة بخصوص حقوق الإنسان. فقانون اللجوء وحده هو الذي ينص على وجود منظمة دولية مكلفة حصراً بالرقابة على تنفيذ المعاهدة، أما معاهدات حقوق الإنسان الأخرى الصادرة عن الأمم المتحدة فيمكن في أفضل الأحوال أن تعتمد على السلطة الواسعة المنشأة حديثاً لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (التي تشكو من عدم كفاية التمويل بصورة فادحة) لدعم جهود الأجهزة الرقابية التي تعمل بعض الوقت في هذا المجال. ونظراً لأن قانون اللجوء له الرقيب المؤسسي الخاص به الذي يتجسد في شخص رئيس مفوضية شؤون اللاجئين، فقد يعتقد البعض أنه لا داعي لإنشاء أي آلية رقابية جديدة.

وأعتقد أن هذا سوء تقدير يصل إلى درجة مأساوية، فمن الواضح أن مفوضية شؤون اللاجئين تقدم بعض الإسهامات الأساسية في الرقابة على الاتفاقية من خلال سلطتها الرقابية المقننة بالمادة ٣٥. وعلى وجه التحديد، تتمتع إدارة الحماية الدولية في المفوضية بخبرة حقيقية في مجال مساعدة الحكومات على صياغة السياسات والتشريعات، وفي مجال المشاركة المباشرة وغير المباشرة في حالات التدخل الدفاعي، وفي تنظيم وإجراء التدريب والأنشطة الخاصة بقانون اللجوء في المناطق تبعد عن مقرها. ويتكامل دور إدارة الحماية الدورة مع المهمة الحيوية التي تقوم بها اللجنة التنفيذية للمفوضية والتي تؤكد تأكيداً رمزياً على التزام الدول بقانون اللجوء وتضفي الشرعية الديمقراطية على عمل المفوضية. ومن ثم فلا داعي لوجود آلية للرقابة الدولية تتولى القيام بهذه الأدوار.

ولكن هناك أشياء تعتبر عادة عناصر محورية في أي مشروع مفيد للرقابة الدولية ولا تقوم بها المفوضية بنفس الدرجة من الكفاءة ولعلها ليست في وضع مثالي يؤهلها للقيام بذلك. فعلى صعيد الممارسة نجد أن إدارة الحماية الدولية واللجنة التنفيذية لم تبذلا الجهد الكافي لتقديم التوجيه المنهجي حول محتوى قانون اللجوء بخصوص السياسات غير المتعلقة بالكوارث، بحيث يرتكز هذا التوجيه بدقه على السياق الواقعي للتحديات القائمة في مجال الحماية. وهناك نقص على المستوى القيادي في تصميم الآليات اللازمة لتحقيق المشاركة في الأعباء والمسؤوليات لإتاحة الفرصة للتوفيق بين الضرورات التي ينص عليها قانون اللجوء وبين الواقع السياسي والاجتماعي في دول اللجوء. ولم يحدث أن شاركت أي مجموعة شاملة حقا، بمعنى أنها تضم أصوات اللاجئين أنفسهم، مشاركة جادة في عملية الرقابة. ولم تبذل جهود كافية لتمكين المؤسسات المحلية من جعل تطبيق حقوق الإنسان أمراً مجدياً بطريقة لا تستطيع أي مؤسسة دولية أن تطمح إليها. هذه أمثلة لنوعية العمل الذي يستند في معظم السياقات إلى جهاز رقابي مستقل.

وبصرف النظر عن أهمية وضع توقعات معقولة حول نوعية المهام الرقابية التي يتوقع من المفوضية نفسها القيام بها، هناك سببان رئيسيان يجعلان فكرة تخويل المفوضية المسؤولية الوحيدة عن الرقابة على اتفاقية اللاجئين فكرة غير سديدة.

أولاً أن مفوضية شؤون اللاجئين مرت بتحول جوهري في أثناء التسعينيات، فبعد أن كانت مهمتها تتمثل إلى حد كبير في القيام بدور الوصي أو الأمين على حقوق اللاجئين التي تطبقها الدول، تحولت إلى وكالة تركز الآن أساساً على تقديم الخدمات المباشرة[٤]. لم يعد في متناول مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تنفيذ الحماية للاجئين. ففي معظم أزمات اللجوء الكبرى في شتى أنحاء العالم اليوم، تعتبر مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بحكم نص القانون أو الواقع الفعلي، أداة تقديم الحماية للاجئين

لم يعد في متناول مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تنفيذ الحماية للاجئين

موظفو مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين يحذرون الكوسوفيين العائدين من مخاطر الألغام الأرضية والأفخاخ المتفجرة

الرعاية الطبية للوافدين حديثاً من زائير، مخيم نيارا غوسا، مقاطعة كاسولو، تنزانيا، ١٩٩٦.

الواقع. وهكذا فإن المفوضية تواجه مأزقاً، فإما أن تعود إلى التركيز على تنفيذ مسؤولياتها الرقابية الأساسية (وتترك لغيرها ما أصبح يمثل الجزء الغالب من صلاحياتها العملية) وإما أن تعترف بأنها غير قادرة من الناحية الأخلاقية على الرقابة الذاتية وأن تصادق على إنشاء جهاز منفصل فعلاً لضمان الرقابة على اتفاقية اللاجئين.

ثانياً تتمثل الصعوبة في الاعتماد على المفوضية وحدها للرقابة على اتفاقية اللاجئين في أن ذلك الوضع يشجع الدول على تفادي المساءلة الحقيقية فيما بينها، والتي تكمن في قلب المشروع العالمي لحقوق الإنسان برمته. ونظراً لأن الدول في الوقت الحاضر لا تنهض إلا بمسؤولية محدودة، إن تولت أصلاً أي مسؤولية من هذا النوع، عن ضمان وفاء الدول الأخرى المشاركة لها بالتزاماتها وفقاً لقانون اللجوء الدولي، فإن أسلوب إقناع الشركاء أو استمالتهم بل توبيخهم – وهي أمور ضرورية لنجاح المشروع العالمي لحقوق الإنسان بصفة عامة – غائب إلى حد كبير عن قانون اللجوء. فما أسهل أن تلقى هذه المهمة عندئذ على عاتق مفوضية شؤون اللاجئين.

ولكننا نعرف جميعاً أن مفوضية شؤون اللاجئين ليست في وضع يؤهلها بالفعل لتطبيق الأشكال المجدية من الضغط على الدول. فهي في آخر الأمر كيان ذو ميزانية أساسية ضئيلة وتعتمد اعتماداً فعلياً على المساهمات السنوية التطوعية من عدد محدود جداً من الدول القوية، التي لا تكاد أي منها تكون مستعدة لتمكين المفوضية من العمل على نحو مستقل لتعزيز نظام قوي للحماية الدولية للاجئين. صحيح أن هذه الدول كانت كريمة في تقديم التمويل لإغاثة اللاجئين والمساعدات الإنسانية، لكنها في الأعم الأغلب تفادت تأكيد المفوضية على أهمية مبادئ الحماية، وفي بعض الأحيان راوغت للهروب من هذه المسؤولية. وليس هناك شاهد على هذه المشكلة أكبر من الأحداث المأساوية التي وقعت مؤخراً أمام سواحل أستراليا ورد فعلها الداخلي، الذي لا يمكن الدفاع عنه بأي حجة قانونية، إزاء محاولة التأثير عليها بالاستناد إلى القانون الدولي.

وبالإضافة إلى ذلك، ونظراً لأن مفوضية شؤون اللاجئين مقيدة سياسياً ومالياً بحكم بنيتها، ونظراً لأنها سوف تظل على هذه الحال، فليس من المعقول أن نتصور أنها ستدعو بقوة إلى ضرورة توجيه اهتمام ثابت إلى حماية اللاجئين حالياً. وقد لا يكون هناك أي سبب وجيه لتقليص الجهود التي تبذلها المفوضية على أرض الواقع لتعزيز تنفيذ اتفاقية اللاجئين – التي كثيراً ما تتطلب الحلول الوسطى بل والتعجيل من أجل إنقاذ أرواح المعرضين للخطر – بجعلها مصدراً للنقد والتوجيه العام بشأن الممارسات الدولية المقبولة في إطار اتفاقية اللاجئين. وليس من المعقول أن نتصور أن تقوم المفوضية بوصفها منظمة مكونة من مجموعة من الدول بتصميم أنواع معقدة من الآليات السياسية – التي تنطوي على المشاركة الدولية في تحمل الأعباء والمسؤوليات – التي تعد ضرورية لاستمرار فعالية قانون اللجوء في العالم الحديث.

وموجز القول إن المعنيين بدعم حماية اللاجئين لا يحبذ أن يقصروا نطاق تفكيرهم على النماذج الموجودة في جهود مفوضية شؤون اللاجئين كمنظمة دولية، أو النماذج التي تتداخل وظائفها معها. وعلى نفس المنوال، لا يحبذ أن تصر المفوضية بوصفها منظمة على إنشاء أي آلية داخلية لدعم الرقابة على اتفاقية اللاجئين؛ لأن ذلك لن يؤدي إلا إلى الحد من فعاليتها العملية في مجال الحماية وغيره من المجالات، وإلى زيادة الإحساس باليأس الساري حالياً بين كثيرين من العاملين بالمفوضية الذين لا تتناسب توقعاتهم مع درجة استقلالها السياسي أو المادي.

الخطوات التالية

في ضوء هذا الظروف يجب ألا نسارع بالتحول عن الاهتمام الذي تبدى في جنيف بضرورة تعزيز الرقابة على اتفاقية اللاجئين

من الضروري أن نأخذ الوقت المطلوب لنتعلم الدروس المستفادة من الرقابة على الاتفاقيات في جوانب أخرى من منظومة الأمم المتحدة

إلى اعتناق أي نموذج بعينه للرقابة على الاتفاقية. فمن الضروري أن نأخذ الوقت المطلوب لنتعلم الدروس المستفادة من الرقابة على الاتفاقيات في جوانب أخرى من منظومة الأمم المتحدة[٥]. وعلى وجه التحديد، يمثل نجاح أو فشل الأجهزة الست الأساسية للرقابة على معاهدات الأمم المتحدة مصدراً غنياً للمعلومات التي تؤكد على قيمة أشكال معينة من الرقابة أو على عدم نفعها، وإذا تجاهلنا هذه المعلومات فلا بد لنا أن نتحمل العواقب. وفي الوقت الذي يصر فيه كل رؤساء الأجهزة المنبثقة عن معاهدات حقوق الإنسان التي أبرمتها الأمم المتحدة على التنسيق الدوري والتعلم المتبادل، نجد مع الأسف مفارقة ساخرة تتمثل في أن بعض العاملين في مجتمع حماية اللاجئين قد يهرعون إلى تبني نماذج لا تستند إلى معرفة وثيقة بمجموعة الخيارات المحتملة غي مجال الحماية.

كما يجب ألا نخشى من الإصرار المؤسسي على أن تصبح الرقابة على اتفاقية اللاجئين وظيفة مقصورة على المفوضية؛ إذ إن واجب المفوضية في الرقابة على تنفيذ الاتفاقية،

والالتزام الدول الأطراف على نطاق واسع بتولي المسؤولية الجماعية عن الرقابة على التزاماتهم بموجب الاتفاقية مسؤوليتان متوافقتان، لا تستبعد أي منهما الأخرى.

ونظراً لعدم وجود نموذج بعينه للإشراف على اتفاقية اللاجئين ينتظر اعتماده في القريب العاجل، فلا داعي للتعجل بتبني أي مدخل بعينه. فبعد انتظار دام ٥٠ عاماً من الأفضل لنا أن نتمهل قبل نشرع في أي مبادرة قوية قائمة على أساس واسع لإنشاء الآلية اللازمة للرقابة والقادرة على الصمود في وجه التحديات الجديدة التي تأتي بها الأيام. كما يجب أن نلتزم بتعلم الدروس المستفادة من تاريخ حقوق الإنسان، وبالتفكير ملياً وبطريقة خلاقة في أهداف الرقابة على قانون اللاجئين المرتبطة بسياقات محددة. فعلى أساس هذه العملية وحدها يمكننا أن نضع نموذجاً للرقابة على اتفاقية اللاجئين بشكل يتسم بالجدية والقدرة على التجاوب مع الاحتياجات الفعلية.

جيمس هاثاواي أستاذ في الحقوق ومدير برنامج قانون اللاجئين واللجوء بجامعة ميتشيغان، ومن كبار الباحثين الزائرين بمركز دراسات اللاجئين بجامعة أكسفورد. بريد إلكتروني: jch@umich.edu

١ الإعلان الذي اعتمده في جنيف المؤتمر الوزاري للدول الأطراف في اتفاقية ١٩٥١ للاجئين و/أو بروتوكول ١٩٦٧ الملحق بها المتعلق بوضع اللاجئين، الفقرة ٩.

٢ مقترح من «المجموعة الاستشارية» للخبراء المسؤولين أمام رئيس المفوضية وزعته العديد من المنظمات غير الحكومية التي تتخذ من جنيف مقراً لها في أواخر عام ٢٠٠١. وقد رحب اجتماع المنظمات غير الحكومية، الذي عقد في أثناء المشاورات التي جرت تحت رعاية المجلس الدولي للوكالات الطوعية في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠١، بالمقترح على أساس أنه يعزز من جهود مكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين، لكنه رأى أن الاقتراح لا يقدم آلية كافية للإشراف على الاتفاقية: http://www.icva.ch/cgi-bin/browse.pl?doc=doc00000503

٣ في اجتماع المائدة المستديرة العالمي للتشاور الذي انعقد في كمبريدج في يوليو/حزيران ٢٠٠١ تبنت مفوضية شؤون اللاجئين الموقف القائل بضرورة عدم إنشاء أي جهاز جديد أو آلية جديدة للرقابة. ونتج عن هذه المشاورات الاتفاق على أن «...تحديد الآليات الملائمة يجب أن يعمل على الحفاظ على أهمية وسلطة الصوت الذي يتمتع به رئيس المفوضية، بل وعلى تعزيزه. ويجب تجنب كل ما من شأنه أن يقوض من سلطة المفوضية الرقابية الحالية المخولة لها بموجب المادة ٣٥».

٤ جيمس هاثاواي: «اتجاهات جديدة لتجنب المشاكل العسيرة: تشويه الدور الملطف لحماية اللاجئين»، مجلة دراسات اللاجئين، ١٩٩٥، ٨(٣)، ص ٢٨٨–٢٩٤.

٥ انظر فيليب ألستون وجيمس كروفورد (محرران): «مستقبل رصد معاهدات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان» (مطبعة جامعة كمبريدج، ٢٠٠٠). تتضمن دراسة البروفيسور والت كالين عن خيارات الرقابة على اتفاقية اللاجئين (التي أعدها لعملية التشاور العالمي) تطبيقات مفيدة لبعض هذه الدروس على سياق اللجوء.

لتعزيز هذه البحث النقدي، قامت المجلس الدولي للوكالات الطوعية وبرنامج قانون اللاجئين واللجوء بجامعة ميتشيغان بإنشاء مشروع تعاوني وإعداد سبع أوراق للمناقشة تضم طرفاً من تاريخ الرقابة على معاهدات حقوق الإنسان.

تتناول **ورقة العمل رقم ١** مسألة متطلبات الإبلاغ المطلوب من الدول مراعاتها، والتي تجري مراجعتها مراجعة دورية من خلال «حوار تبريري» بين الجهاز الرقابي والدول، وتدعمها التعليقات والآراء القوية الواردة من قطاع المنظمات غير الحكومية. وتؤكد الورقة على قيمة الإبلاغ الموضوعي القائم على أهداف معدة بحرص، لا على التقارير الروتينية العامة، كما تفصِّل إجراءات عملية المراجعة محكمة الإعداد، والتي تتطلع إلى المستقبل.

وتتناول **ورقة العمل رقم ٢** إمكانية إنشاء آلية لفحص الشكاوى في إطار اتفاقية اللاجئين، وتوصي بإنشاء نظام انتقائي قائم على المنظمات لفحص الالتماسات؛ ليكون أداة لإدراج أصوات اللاجئين مباشرة في عملية الرقابة.

وتتناول **ورقة العمل رقم ٣** قيمة «التعليقات العامة» التي كثيراً ما تتعرض للتجاهل والتي تصدر عن الأجهزة المنبثقة عن معاهدات حقوق الإنسان لتقنين عملها بخصوص قضايا قانونية بعينها، وهو ما له أبلغ الأثر في التأثير على عمل المحاكم والهيئات القضائية المحلية. وتوصي الورقة بوضع إجراءات مقسمة إلى مراحل لوضع التعليقات العامة ومراجعتها، ومن بينها الحوار المفتوح الذي يمكن أن تشارك فيه المنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية مشاركة فعالة.

وتقترح **ورقة العمل رقم ٤** أن يلحق بالجهاز الرقابي طاقم مساعد للتحقيقات استكمالاً لوظائف الجهاز في مجال الإبلاغ وفحص الشكاوى وإعداد التعليقات العامة. وتؤكد الورقة على أهمية الوصول المباشر إلى الأدلة على أرض الواقع باعتبارها عنصراً ضرورياً لتحقيق مصداقية الجهاز الرقابي وفعاليته.

أما الأوراق الثلاث الأخيرة فتتناول عملية الرقابة على اتفاقية اللاجئين:

تتناول **ورقة العمل رقم ٥** الدروس المستفادة من تجربة الأجهزة المنبثقة عن المعاهدات الأخرى في إشراك المنظمات الوطنية والدولية في عملها، وربط جهود الجهاز الرقابي بإمكانية التطبيق المباشر على أيدي القضاة ولجان حقوق الإنسان في الدول الأطراف.

وتقر **ورقة العمل رقم ٦** بأهمية تفادي التداخل بين عمل الجهاز الرقابي المعني باتفاقية اللاجئين وعمل الأجهزة المنبثقة عن اتفاقيات حقوق الإنسان الأخرى التي أبرمتها الأمم المتحدة، وتقترح إنشاء آليات دقيقة للتعاون الوثيق والموسع مع هذه الأجهزة وغيرها من الأجهزة الرقابية؛ لحثها بطريقة أكثر فعالية على تبني قضية حماية اللاجئين في سياق عملها.

أما **ورقة العمل رقم ٧** فتدعو إلى التمييز بين جهود الحماية التي تقوم بها مفوضية شؤون اللاجئين، والجهود المنتظر أن يقوم بها الجهاز المستقل للرقابة على اتفاقية اللاجئين، وتوضح أنه من مصلحة المفوضية والدول الالتزام بإيجاد آلية منفصلة للرقابة على اتفاقية اللاجئين.

يمكن الرجوع إلى هذه الأوراق كلها على الموقع التالي على الإنترنت:
www.icva.ch/cgi-bin/browse.pl?doc=doc00000505

تحسين الدعم المخصص لإعادة توطين لاجئي كوسوفا في نيوزيلندا

فريق البحث المعني باللاجئين بجامعة أوكلاند للتكنولوجيا

UNHCR/LeMoyne

تعتبر نيوزيلندا من البلدان القليلة التي تقبل استقبال حصص دورية من اللاجئين الذين تختص بهم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

وفي عام ١٩٩٩ طالبت المفوضية تقديم مزيد من المساعدات للاجئين الفارين من الأزمة السياسية في البلقان، كما طلبت الجالية الألبانية المقيمة في نيوزيلندا من الحكومة مساعدتها في إجلاء ذويهم عن كوسوفا بعد أن مزقتها الحرب، فوافقت الحكومة على قبول لاجئين من كوسوفا بالإضافة إلى حصتها السنوية المعتادة. ومُنح اللاجئون الذين لهم أقارب في نيوزيلندا الإقامة الدائمة فيها في إطار برنامج خاص للطوارئ. وكان على الجالية الألبانية المقيمة في نيوزيلندا أن تتعهد بكفالة اللاجئين الجدد وتوفير أماكن الإقامة لهم وتقديم الدعم لهم في مرحلة الانتقال والاستقرار في المجتمع الجديد[١]. وإلى جانب توفير فرصة الإقامة الدائمة أتاحت نيوزيلندا لهؤلاء اللاجئين الخيار لمساعدتهم في العودة إلى الوطن بتحملها تكلفة السفر جواً. (وجدير بالذكر أن معظم الدول الأخرى التي قدمت المساعدات في هذا الصدد اقتصرت على توفير الحماية المؤقتة فقط، على أن يعاد اللاجئون إلى كوسوفا بعد الحرب، وهو ما كان يتم بالقوة أحياناً[٢].)

وعند وصول اللاجئين إلى نيوزيلندا التحقوا ببرنامج قصير تموله الحكومة يتضمن فصولاً لتعليم اللغة الإنجليزية، والتعريف بالحياة في نيوزيلندا والرعاية الصحية والمشورة، إلى جانب منحة إعادة التوطين لشراء الأثاث والضروريات المنزلية، وقرض لتغطية أقساط إيجار المساكن، مع اعتبار اللاجئين مستحقين بصورة تلقائية للحصول على إعانات البطالة الطارئة. كما قدمت الحكومة التمويل لمساعدة المدارس المحلية على تقديم برامج تعليمية خاصة بالإنجليزية لأطفال كوسوفا وتوفير المشورة والدعم لمدرسيهم.

وعندما وصلت أول مجموعة من لاجئي كوسوفا إلى أوكلاند كان هناك اهتمام عام كبير بهم، فقد استقبل اللاجئون بتحية حارة في المطار، لا من أصدقائهم وأقاربهم من الجالية الألبانية المقيمة فحسب، بل من رئيس الوزراء وعدد من الوزراء والبرلمانيين وكبار الشخصيات المحلية وممثلي قبائل الماوري ومجموعة من الصحفيين أيضاً. كما أدت التغطية الإعلامية إلى خلق رد فعل مضياف على مستوى المجتمع المحلي، فتدفقت التبرعات في صورة الأدوات الكهربية ودمى الأطفال والمفروشات والملبوسات على أوائل الوافدين[٣]. لكن درجة التعاطف العام مع لاجئي كوسوفا والاهتمام بهم تراجعت مع استمرار وصول مزيد من القادمين، الأمر الذي يعكس تضاؤل الاهتمام الإعلامي بهذا الموضوع.

لاجئون كوسوفيون، ١٩٩٩.

وقد قام عدد من الباحثين الذي يدرسون فعالية برنامج استقبال اللاجئين بإجراءات مقابلات شخصية مع مجموعة من اللاجئين بعد فترة تتراوح بين ستة أشهر واثني عشر شهراً من وصولهم[٤]. ولوحظ أن الروايات التي حكاها هؤلاء اللاجئين تلقي الضوء على الصعوبات التي تكتنف عملية التكيف الثقافي، وعلى العوامل التي تساعد على تخطي الصعاب في سياق عملية استيعاب الثقافة الجديدة.

مشاكل التكيف الثقافي

تبين مشاكل التكيف الثقافي ارتفاع مستويات التوتر والانفعال المقترنة بالحياة في ظل الحرب والقدوم إلى بلد جديد والتئام شمل الأسر. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تغيير وضع المرء من مواطن مستقل له مهنة يمارسها وبيت يملكه إلى لاجئ مستأجر لا عمل له ولا يعرف لغة المجتمع الجديد يزيد من صعوبة التكيف مع الحياة في نيوزيلندا.

وكانت لحظة الوصول إلى نيوزيلندا بالنسبة للاجئين مشحونة بالانفعالات، فقد أخذتهم النشوة لاجتماع شملهم بأصدقائهم وأسرهم مرة ثانية، وسرى بينهم إحساس طاغ بالارتياح لابتعادهم عن أهوال الحرب:

«جئت إلى مكان جديد لا أرى فيه أسلحة ولا جيشاً... فشعرت أنني أستطيع التنفس... شعرت براحة نفسية، وتحقق حلمي في أن أرى النور والجمال حولي في كل مكان».

ولكن الترحيب ذاته كان أليماً للبعض، إذ إن غربة المكان جعلتهم يشعرون بالتوتر وبأنهم يثيرون فضول الأهالي «كالحيوانات النادرة المحبوسة في الأقفاص»:

«أول ما آلمني هو وجود كاميرات التليفزيون والصحفيين الذين التقطوا صوراً لنا... كان حرياً بهم أن يمهلونا بعض الوقت لنستعد نفسياً... لأننا في تلك اللحظة... لم نكن في حالتنا الطبيعية، بل لاجئين لا أكثر».

وعلى الرغم من القلق والانفعال المرتبط بالانتقال إلى بلد جديد فقد كانت التوقعات تشير إلى أن لاجئي كوسوفا سوف ينسجمون بسهولة مع المجتمع النيوزيلندي، إذ إنهم يشتركون في تراثهم الأوروبي مع معظم سكان هذا البلد المضيف، ويأتون من بلد متقدم تشيع فيه ملكية البيوت. ويلاحظ أن بين اللاجئين نسبة كبيرة من المتعلمين تعليماً عالياً والذين كانوا يعملون في وظائف مهنية مختلفة،[٥] لكن معظمهم كانوا لا يزالون بلا عمل في وقت إجراء المقابلات الشخصية، وكانوا لا يزالون يعيشون في مساكن مستأجرة ويعتمدون على الحكومة للحصول على الدعم المالي. وعلى الرغم من أن أطفالهم استقروا بسهولة نسبية في المدارس، فقد لقي الكبار صعوبة شديدة في التكيف مع الحياة في نيوزيلندا:

«إن الحياة تمضي من حولك دون أن تكترث بك، فأنت موجود وغير موجود في نيوزيلندا؛ لذلك يجب أن تكون أكثر ارتباطاً بالناس وبالمجتمع...»

ويلاحظ أن الإحساس بتقدير الذات وبالهوية عند اللاجئين كان يرتبط بامتلاكهم البيت الذي يعيشون فيه:

«من عادة الألبانيين أن يرتاحوا إلى العيش في بيوتهم، أي في بيوت يملكونها. ولو كان البيت من طابق واحد أو اثنين أو ثلاثة، ولو كان كوخاً صغيراً لا أكثر، فالألباني يشعر بأن له كل الحق في امتلاكه ملكية خاصة».
كما أن لديهم إحساساً بالفخر يرتبط بمهاراتهم المهنية:

«إننا شعب إذا اكتسب مهارة في مهنة ما فإنه يفتخر بها... لذلك يشق علينا أن ننتقل بكل هذه الخبرة لمكان نحتاج فيه إلى البدء من جديد لنثبت لأهله من نكون».

ومن المهم للاجئين أيضاً أن يشعروا بأنهم يقدمون إسهاماً إلى المجتمع:

«إن شعب كوسوفا يتميز بالحيوية والكد في العمل، لذلك فإن الإحساس بالترقب والانتظار وبأن المرء يستهلك السلع التي ينتجها غيره في منظومة الدخل القومي يختلف عن الإحساس بأن المرء يسهم في تكوين الدخل القومي».

كما يعتقدون أن العمل مهم للسلامة الشخصية:

«شعاري هو أن العمر مهما تقدم، فيجب على المرء أن يستمر في العمل... فإذا جلس المرء في البيت طول الوقت دون أن يفعل شيئاً...

أطفال كوسوفيون لاجئون، نيوزيلندا

فسوف يدهمه المرض والشيخوخة والموت قبل الأوان».

وكان اللاجئون معتادين على الاستقلال والقوة، لكن وضعهم الجديد كمتلقين للمعونات يعني أنهم غير قادرين على القيام بالأدوار التي ينبغي لهم القيام بها ليكونوا قدوة لأبنائهم:

«الأطفال على شاكلة آبائهم، لكي يكونوا أقوياء يجب أن تكون قدوة لهم... فإذا كانت الأم لا تجد عملاً وتعيش كمتلقية للإعانات، فهذا أمر فظيع».

ويدرك اللاجئون أهمية اكتساب اللغة – «إذا كنت لا تتحدث اللغة، فكأنك أصم». – ويشعرون بالامتنان للخطوات التي اتخذتها المدارس لمساعدة أطفالهم على الاستقرار. لكنهم ظلوا يقارنون بين تقدم أطفالهم في تعلم الإنجليزية وبين المشاكل اللغوية التي يلاقونها هم أنفسهم:

«لقد ساعدوا أطفالنا كثيراً... فلم يكن الأطفال يعرفون كلمة واحدة بالإنجليزية... وكان المدرسون رفقاء بهم. والآن أصبح أطفالي يجيدون التحدث بالإنجليزية، ودائماً ما يقولون لي: نرجوك ألا تتحدث بالإنجليزية لأنك لا تعرف كيف تتحدث بها».

كما يربط اللاجئون دائماً بين وضعهم المالي والصعوبات التي يلاقونها في تعلم الإنجليزية وعدم وجود وظائف لهم:

«لا مال لدينا لأننا لا نعمل. ولا عمل لدينا لأننا لا نتكلم اللغة. ولا نتكلم اللغة لأن الفصول تأخرت ولأن استيعابنا بطيء جداً».

وقد منعهم الإحساس بعدم الاستقرار المالي من معايشة جوانب الثقافة النيوزيلندية، ومن استكشاف هذا البلد الجديد:

«لا نستطيع الذهاب إلى السينما مطلقاً، ناهيك عن المسرح. ومن المستحيل أن أشترى كتاباً أو مجلة مهنية متخصصة. ولا أستطيع حتى التفكير في الذهاب إلى متحف أو معرض من معارض الفنون. كما أننا لا نستطيع حضور الاحتفالات الثقافية في أوكلاند. وكل ما في وسعنا هو أن نحلم بالذهاب إلى ولينغتن».

وبصفة عامة، يتملكهم إحساس قوي بافتقاد وضع المواطن وبعدم الانتماء:

«صحيح أننا نأمن على حياتنا هنا، ولكننا نعاني في قرارة أنفسنا؛ فمعظمنا كان يتمتع بسمعة طيبة عندما كنا في كوسوفا، وهذه مسألة كرامة، أما هنا فلا أحد يعرفنا».

المساعدة على التكيف الثقافي

حدد اللاجئون عدداً من الجوانب التي تؤثر تأثيراً إيجابياً على استقرارهم في المجتمع الجديد، مثل المساعدات التي تقدمها المدارس، والدعم الذي يتلقونه من أقاربهم وممن يكفلونهم، وكفاءة العاملين بمركز الاستقبال وروح المودة التي يتسمون بها:

«لم أكن أتصور أن يتم الأمر بهذه السرعة... كل المستندات تم استيفاؤها في أسبوع – البطاقة الاجتماعية والبطاقة المصرفية وكل هذه الأشياء. في أسبوع واحد كنا مستعدين للذهاب إلى بيوتنا ومواصلة حياتنا. لقد أتينا ونحن نشعر جميعاً بالإعياء بسبب ما عانيناه من الحرب وعدم الانتظام في تناول الطعام والعيش على العبوات الغذائية التي يوزعها حلف شمال الأطلسي (الناتو)، ولكن في غضون أسبوع واحد أصبحنا قادرين على أن نطهو طعامنا بأنفسنا».

كما كان برنامج التوجيه بنيوزيلندا مفيداً جداً للاجئين:

«برنامج التوجيه... كان بمثابة عون مذهل لنا لأنه عرَّفنا على الحياة في نيوزيلندا، وعلى الحقوق والواجبات تجاه الدولة... وساعدنا على ألا نقع في الأخطاء التي يقع فيها المبتدئون».

مقترحات لتحسين الأوضاع

لا بد من الاستماع إلى المقترحات التي طرحها اللاجئون بشأن تحسين أوضاع إعادة التوطين، وهي ما يلي:

- زيادة الاهتمام بالدعم المقدم للأطفال والشباب.
- توفير القروض لشراء المساكن.
- توفير المنح للحرفيين لشراء الأدوات اللازمة.
- إنشاء نظام مركزي لتداول السلع المستعملة.
- الاعتراف بالحق في العمل كحق أساسي من حقوق الإنسان.
- وضع مخططات تنطوي على حوافز مالية لتمكين اللاجئين المؤهلين من العمل بصفة تطوعية لاكتساب خبرات عملية وتحسين مهاراتهم اللغوية.
- رفع مستوى المواءمة بين مهارات العمل التي يتمتع بها اللاجئون وبين فرص التدريب المتاحة لهم.
- إتاحة التدريب على مهارات اللغة الإنجليزية المتعلقة بالوظيفة.
- إنشاء مكتب لبحوث اللاجئين لضمان تحديد التحسينات المطلوب إدخالها على عملية إعادة التوطين واتخاذ ما يلزم لتنفيذها.

خاتمة

كانت تحديات الاستقرار في نيوزيلندا أكبر من طاقة بعض اللاجئين الذين لم يستطيعوا مقاومة رغبتهم في العودة إلى موطنهم. ففي أغسطس/آب ٢٠٠٠، عاد ١٠٠ منهم إلى كوسوفا مستفيدين من قيام الحكومة النيوزيلندية بدفع تكلفة السفر لهم. وتعبر بعض الصور التي استخدمها اللاجئون لوصف صعوبة التكيف الثقافي تعبيراً صادقاً عما كانوا يشعرون به:

«عندما أخرج من وطني أشعر أنني كالطير في مكان غريب».

«إذا أبعدت قنفذاً عن الشجيرات ووضعته على الطريق المرصوف، فلن يلبث أن يعود إلى الشجيرات بعد ثوان».

أما من بقوا في نيوزيلندا فلا تزال البطالة أمامهم قضية رئيسية، ولذلك ينبغي الاستماع إلى مقترحاتهم بخصوص حل بعض المشاكل على المستوى المناسب، إذ يمكن أن تؤثر هذه المقترحات على القواعد والسياسات السارية بخصوص التوطين في نيوزيلندا.

إعداد فريق من الباحثين بكلية التربية والعلوم الاجتماعية بجامعة أوكلاند للتكنولوجيا في أوكلاند بنيوزيلندا.
أعضاء الفريق: هيذر ديفير، تيوتا كاجتازي، مان هاو ليف، لومي مازلوم، كيرين ماكديرموت، كيماجل موراتي، جين فيربيتسكي.
عنوان البريد الإلكتروني:
heather.devere@aut.ac.nz

١ عرضت نيوزيلندا استقبال ٢٠٠ أسرة، أو ما يصل إلى ٦٠٠ لاجئ. وبلغ إجمالي عدد من اختاروا المجيء إلى نيوزيلندا ٤٠١ لاجئاً.

٢ باستثناء كندا والولايات المتحدة وآيرلندا.

٣ إلى جانب التبرعات في صورة السلع العينية، قامت مجتمعات محلية عديدة في نيوزيلندا بتنظيم حملات لجمع التبرعات للاجئي كوسوفا في نيوزيلندا وفي منطقة الأزمة نفسها.

٤ للرجوع إلى تفاصيل منهج البحث المستخدم، انظر بحث كيرين ماكديرموت المعنون «تطور نموذج البحث العابر للثقافات الملائم لاستكشاف إعادة توطين اللاجئين»، والمقدم إلى مؤتمر شبكة البحوث الاستكشافية بنيوزيلندا في ١٨ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٠.

٥ على سبيل المثال كان هناك خمسة أطباء أسنان وسبعة أطباء وخمس ممرضات و١٧ من معلمي المدارس وأربعة أساتذة جامعة و١٢ مهندساً وأربعة محامين وثلاثة محاسبين ومخرجان سينمائيان.

دور الدولة في اندماج اللاجئين وتوطينهم: مقارنة بين إيطاليا وهولندا

بقلم: مايا كوراتش

لاجئون من يوغوسلافيا السابقة.

خلال البحث الذي أجريته في ٢٠٠٠ – ٢٠٠١ بين لاجئي يوغوسلافيا السابقة في إيطاليا وهولندا، قابلت طبيباً بوسنياً في أمستردام. وكان الطبيب، البالغ من العمر ٣٥ عاماً، قد فر إلى هولندا في ١٩٩٢ وصار مواطناً هولندياً. وهو يعمل طبيبا في أحد المستشفيات. وكان ضمن أولئك اللاجئين الذين ساورني اعتقاد بأنهم حققوا نجاحا كبيرا فيما يتعلق بإعادة صياغة حياتهم وسط مجتمع جديد. ومع ذلك فعندما سألته عن تجربة اندماجه، كانت إجابته:

«إنني أعمل في مؤسسة طبية هولندية، وأجيد التحدث باللغة الهولندية، ويذهب طفلي إلى مدرسة هولندية وعما قريب سيتكلم بالهولندية أفضل من لغته الأصلية. وعلى الرغم من ذلك، فإننا نعيش هنا حياة موازية لحياة الآخرين، لأننا ليس لدينا اتصال حقيقي بالمجتمع الهولندي؛ فلا نحن مقبولون منهم ولا مرفوضون. ومع أنني لدي شقة في أمستردام وأعيش هنا، فليست لي أية علاقات بالشعب الهولندي. إنني أفعل فقط ما يطلب مني فعله، وكل شيء يسير طبقا لقواعد «الاندماج» التي يتعين علينا «كلاجئين» اتباعها. فنحن لم نكن في الواقع مضطرين للاندماج، وإنما كان علينا أن ننفذ ما أمرنا به».

إن النموذج الهولندي لاستقبال اللاجئين ودمجهم يقوم على عدد من أشكال تدخل الدولة لتلبية الحاجات المباشرة للاجئين، ولتسهيل اندماجهم التدريجي في المجتمع الهولندي. أما أولئك الذين يطلبون اللجوء في هذا البلد، فإنهم يمرون عادة بإجراءات للدخول والاستقبال تتم على مرحلتين، وتقتضي البقاء لما يصل إلى ٤٨ ساعة في مركز للتحريات يعقبه قضاء عدة أشهر في مركز لطالبي اللجوء. وبالنسبة للبعض، توجد مرحلة ثالثة أيضا في إجراءات الاستقبال، وهي الحالات التي يمنح فيها تصريح مؤقت بالبقاء في البلاد. وتستمر تلك المرحلة عادة لما يصل إلى ثلاث سنوات، وتوفر المسكن وبدلاً نقدياً متواضعاً، إلا أنها لا تتضمن أي مساعدة عملية على الاندماج في المجتمع الهولندي، من قبيل التدريب اللغوي المحترف أو الحق في إعادة التدريب وفي العمل. وقد تستمر عملية الاستقرار هذه التي تقودها الدولة، والمقسمة إلى مراحل زمنية، لعدة سنوات. ولذلك، فقد استغرق الأمر من الطبيب البوسني سبع سنوات لكي يحصل على وضع اللاجئ، ويتعلم اللغة، ويحظى بالاعتراف بدرجته العلمية لكي يستمر في مزاولة مهنته. وفي الوقت نفسه، فإن التساهل في تطبيق سياسات التجنس مكَّنه من الحصول على الجنسية.

وقد تبين على ضوء البحث أن لاجئي يوغوسلافيا السابقة الذين هم الآن في روما يعانون من مشكلات شتى تتعلق بأنظمة الدخول والاستقبال والتوطين. وقد شرح رجل بوسني يبلغ ٢٩ عاماً، كان قد تخرج لتوه في إحدى الجامعات الإيطالية، الصعوبات التي لاقاها منذ فراره إلى إيطاليا في ١٩٩٢؛ ففور وصوله مباشرة تقريباً، منح تصريحاً مؤقتاً يتيح له البقاء والدراسة والعمل. وكانت الأشهر الأولى له في هذا المنفى عبارة عن نضال مستمر للبحث عن مأوى وكسب ما يكفي من النقود لإعالة نفسه وتعلم اللغة. بل اضطر أيضاً لقضاء بعض الليالي في إحدى محطات القطار بروما عندما لم يجد مكاناً آخر يأوي إليه. وفيما بين عامي ١٩٩٢ و١٩٩٩ عمل مساعداً في محل للتصوير وأخذ يدخر بالتدريج ما يكفيه للدراسة بعض الوقت. ومنذ تخرجه في ١٩٩٩، كان يعمل في مهنته بموجب عقود قصيرة الأمد. وحينما التقيت به بعد ٨ سنوات قضاها في إيطاليا، كان لا يزال معه تصريح إقامة من النوع الذي يمنح لأسباب إنسانية. وقد أوضح وضعه في روما على النحو التالي:

«إن الوقت الوحيد الذي لا أشعر فيه بالاستقرار في روما هو قبيل انتهاء صلاحية تصريح إقامتي؛ فحينئذ أحس حقيقة بأنني أجنبي؛ أما فيما عدا ذلك، فإنني أشعر كأنني في وطني. أما صلاتي الاجتماعية فقد كانت كلها تقريباً مع الإيطاليين، باستثناء شريكي الذي هو من البوسنة أيضا. وأنا أشعر أنني أنتمي إلى هنا من نواح كثيرة، والإيطاليون يقبلونني هكذا. ولكنني عندما أواجه مؤسسات الدولة أشعر بالإذلال، وهذا فقط هو الوقت الذي أشعر فيه بأنني لا أنتمي إلى هنا».

ولم يحصل أحد تقريباً من جميع اللاجئين الذين أجريت معهم مقابلات في روما على الجنسية الإيطالية؛ فجميعهم تقريباً كانت لديهم تصاريح إنسانية مؤقتة للبقاء، والتي تمنح عادة دونما أي إجراء مطول للبت فيها؛ وتشمل هذه التصاريح الحق الفوري في العمل والدراسة. ومع ذلك، فإن الأغلبية العظمى لم تتلق أية مساعدة للاستقرار في إيطاليا،

ولذلك فقد واجهتها مصاعب شديدة لمحاولة موازنة الدخل والنفقات خلال سنواتهم الأولى في روما. وقد كان من العسير بنوع خاص على أولئك الذين لديهم أطفال صغار وكذلك على كبار السن مواجهة أعباء المعيشة في هذه المدينة، ولذلك فقد كان معظم هؤلاء قد اضطروا لمغادرتها قبل أن يبدأ البحث الذي أجريته هناك. وفي حين أعرب اللاجئون الذين التقيت بهم عن تقديرهم للحق في العمل باعتباره شيئاً ثميناً، فقد أوضحوا في الوقت نفسه أن عدم وجود نظام استقبال أولي هو الذي أجبرهم على ضرورة تحقيق الاكتفاء الذاتي حتى لو كان معنى ذلك أن يقبلوا بالأعمال الدنيا التي لا تتناسب مع تعليمهم ومهاراتهم. وبالنسبة للذين تقطعت فترات تعليمهم دون اكتمال، فقد كانت النفقات هي العامل الرئيسي وراء تأجيلهم الاستمرار في التعليم أو حتى نبذ الفكرة تماماً. وقد التحقت الغالبية العظمى بوظائف ذات أجور متدنية في قطاع الخدمات.

ولم يكد يساور أحداً منهم الشعور بأنه نجح في الاستقرار في إيطاليا أو بأنه استطاع التخطيط للمستقبل. وعندما طلب منهم تحديد الخسائر التي انطوت عليها عملية فرارهم ونفيهم، ذكروا جميعهم الافتقار إلى الرعاية الاقتصادية، والمصير المجهول الذي ينتظرهم، ولم يذكروا العزلة الاجتماعية. والقليلون فقط، مثل الرجل البوسني البالغ من العمر ٢٩ عاماً، الذي أشرت إليه آنفاً، هم الذين يمكن اعتبارهم «ناجحين» لأنهم نجحوا في خاتمة المطاف في الحصول على وظائف تناسب مهاراتهم، ولأنهم قضوا تقريباً نفس عدد السنوات في المحاولة المضنية للاندماج في سوق العمل بطريقة معقولة على غرار نظرائهم في أمستردام. ولكن على خلاف أولئك المقيمين في أمستردام، فإن اللاجئين في روما أقاموا روابط اجتماعية قوية جدا خارج جماعاتهم العرقية من خلال صلات يومية غير رسمية في محيط أحيائهم السكنية، وفي العمل، وعبر لقاءات اجتماعية كثيرة أخرى مع الإيطاليين. بل إن بعض اللاجئين في روما – وعلى النقيض من أولئك المقيمين في أمستردام – وجدوا لهم شركاء أو أزواجا محليين.

وقد أقامت غالبية من اللاجئين الذين تمت مقابلتهم في أمستردام في مراكز لطالبي اللجوء على مدى عدة أشهر، وصلت في بعض الأحيان إلى ما يزيد عن سنة. وشعر معظمهم، ومن بينهم مسنون، أو أشخاص أقل حظا من التعليم، أو أشخاص لديهم أطفال صغار – شعروا بأن احتياجاتهم الأولية الملحة كان يتم تلبيتها بدرجة معقولة خلال المراحل الأولى من إجراءات الدخول والاستقبال. ومع ذلك، فقد كادوا يجمعون على وصف تجربتهم في مراكز طالبي اللجوء باعتبارها مضيعة للوقت في ضوء محدودية الحق في الحصول على تدريب لغوي ومهني، وللتجربة المهينة الخاصة بالانعزال عن «العالم الخارجي». وقد أدى هذا إلى إثارة مشاعر الاغتراب عن مجتمع الاستقبال، وهي المشاعر التي تزايدت فيما بعد مع إخفاقهم في إقامة علاقات أوثق مع الهولنديين.

الخلاصة

إن شهادة اللاجئين الذين قابلتهم تؤكد على حقيقة مؤداها أن الاندماج، كما يتصوره ويرغبه اللاجئون أنفسهم، يتعلق بأمرين معا، أولهما الجوانب الوظيفية مثل التعليم، وإعادة التدريب، والتوظيف، وثانيهما الجوانب الأخرى المتعلقة بالمشاركة الاجتماعية في المجتمع الأوسع. وتوثق روايات اللاجئين حاجتهم لأن يصبحوا جزءا من النسيج الاجتماعي للحياة في المجتمعات التي تستقبلهم، من خلال الاتصال والتواصل مع السكان المحليين، مع الاحتفاظ في الوقت ذاته بالإحساس بهويتهم المتميزة. وهم يشيرون أيضاً إلى ما يبذلونه من جهود واعية لإقامة مثل هذه الاتصالات، وإلى النجاح الذي أحرزه اللاجئون في أمستردام وروما، وإن بمستويات مختلفة، في تحقيق هذا الهدف المهم المتمثل في الاندماج. وعلى الرغم من أن طبيعة الثقافات وأنماط الحياة لكل من البلد الأصلي ومجتمع الاستقبال قد لعبت دوراً في عملية الاندماج الاجتماعي الأوسع نطاقا، فقد أوضح هذا البحث أيضاً الأهمية التي تكتسبها طبيعة الأنظمة الخاصة بالسياسات واستقبال اللاجئين في إيطاليا وهولندا.

إن غياب مبادرات تنظمها الدولة في روما يجبر اللاجئين على الاعتماد على مهاراتهم ومواردهم الشخصية من أجل الولوج في المجتمع الإيطالي. واتصالاتهم مع الإيطاليين لا تتوسط فيها جهات محترفة لتقديم الخدمات الاجتماعية كما يحدث في هولندا. وفي إيطاليا، تتم حالات التواصل مع البيئة الجديدة بصورة تلقائية، وتتسم بصبغة فردية، وتتيح مجالا أوسع للوفاء باحتياجات اللاجئين الفردية .ويعمل هذا النمط من الاتصالات الاجتماعية مع الإيطاليين على الحصانة من التصور الذي يضع الثقافة الأصلية للاجئ في مواجهة الثقافة الجديدة على طرفي نقيض. ويدعم هذا قدرة اللاجئين في روما على التكيف مع البيئة الجديدة لأنها تشجع على الانفتاح على الفروق الثقافية.

إن السياسات الهولندية تتعامل بصورة جوهرية مع مسألة الإدماج باعتبارها عملية يصبح اللاجئون فيها بمثابة موضوعات للسياسة وليسوا موردا حيويا بذاته. ونتيجة لذلك، يبقى الكثيرون منهم بلا فرصة في الالتحاق بعمل ويظلون عالة على المخصصات المالية الاجتماعية، أو يبقون عاطلين عن العمل لافتقارهم إلى الدافع لولوج سوق العمالة، وكسب ما هو أكثر مما يمكنهم الحصول عليه من خلال هذه المعونات. وثمة أعداد أكثر من هؤلاء ليس بمقدورهم مواصلة ما يمتهنون من حرف، ولا يرجع ذلك لأن مهاراتهم غير مطلوبة في سوق العمل الهولندي، بقدر ما هو راجع لكثرة الحواجز الهيكلية التي تحول بينهم وبين دخول هذه السوق. بل إنه حتى أولئك الذين يمكن اعتبارهم ناجحين يظلون من نواح كثيرة معزولين عن المجتمع. وقد يقول قائل إن حالات التدخل بموجب السياسة الهولندية تلبي كثيرا من المتطلبات التي حددها اللاجئون أنفسهم باعتبارها مهمة للبدء في عملية الاندماج، بيد أنها في ذاتها لا تجعل اللاجئين يشعرون بأنهم قد اندمجوا في لحمة المجتمع وسداه، وذلك لأن هذه السياسة لا توفر استراتيجية لمشاركة اجتماعية أفسح مجالاً.

إن أوجه القصور التي ينطوي عليها غياب برنامج منظم لمساعدة ودمج اللاجئين الذين تمت المقابلات معهم في روما، هي على عمقها تنطوي بالضرورة أيضا على مزايا كامنة فيها لأن عدم وجود برنامج أتاح لهم، بل ودعم أيضا، اعتمادهم على الحافز الشخصي لإعادة صياغة حياتهم؛ ولو أن هذا لا ينبغي أن يفهم على أنه تبرير لغياب استراتيجية خاصة للإدماج، بل إنه في الحقيقة بمثابة دعوة لإعمال الفكر من جديد في أوجه القصور الهيكلية التي تشوب الأساليب السائدة حالياً لمساعدة اللاجئين ودمجهم في مجتمع الاستقبال، وهي الأساليب التي تخضع لسيطرة الدولة وتنقسم إلى عدة مراحل. إن الجهود التي يبذلها الاتحاد الأوروبي حاليا لتنسيق إجراءات الدخول وأنظمة الاستقبال والاستقرار تضفي مزيداً من الأهمية أيضاً على مسألة إعادة النظر في اتجاهات السياسة الحالية. ولذلك، فإنه من المهم أن نتناول بعين فاحصة ليس فقط كيفية إدارة الحكومات لحالات التدفق الضخمة للاجئين عليها، ولكن أيضا كيفية تأثير هذه السياسة من خلال أدواتها في مساعدة عملية الإدماج الاجتماعي من وجهة نظر اللاجئين أنفسهم، أو كيفية تأثير غيابها أيضا في عرقلة هذه العملية. وعلاوة على هذا، تشير نتائج البحث كذلك، وبقوة، إلى أنه من الواجب لسياسات الاستقرار أن تطرح استراتيجيات لعملية إدخال وإدماج اجتماعية أوسع نطاقاً. وبدون مثل هذه الاستراتيجيات، وحتى بعد الحصول على حقوق الجنسية الكاملة من جانب القادمين الجدد، فإنهم سيظلون منعزلين بصورة أساسية عن المجتمع بغض النظر عن مدى اندماجهم الجيد في سوق العمل.

مايا كوراتش شغلت منصب كبيرة مسؤولي البحوث في مركز دراسات اللاجئين، جامعة أكسفورد من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠١. وهي تعد حالياً لكتاب حول بحثها الذي قامت به في إيطاليا وهولندا. البريد الإلكتروني: maja.korac@qeh.ox.ac

حساب الثمن: اللاجئون والتحويلات المالية و«الحرب على الإرهاب»

بقلم: سندي هورست ونك فان هير

هل يمكن أن يكون هناك سبيل لخلق مزيد من المشقة وزعزعة الاستقرار وإيجاد مزيد من اللاجئين المحتملين، مع زيادة إغراء التطرف في الوقت نفسه، أكثر من قطع شريان التحويلات المالية إلى الصومال عن طريق إغلاق الوكالات القائمة بالتحويلات؟

لقد اعترت الصدمة الصوماليين في شتى أنحاء العالم يوم ٧ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠١ عندما وجدوا أن مكاتب «الحاويلاد» (التحويلات) التي اعتادوا استخدامها لإرسال الحوالات المالية لأقاربهم قد وضعت على قائمة المنظمات المشتبه في صلتها بأسامة بن لادن وتنظيم «القاعدة». فمن دون سابق إنذار، أغلقت مكاتب «البركات» في جميع أنحاء العالم بالقوة، وصودرت أرصدتها وقطعت خطوط اتصالاتها في إطار «الحرب العالمية على الإرهاب». وبرر المسؤولون الأمريكيون هذه التدابير بالادعاء بأن عشرات الملايين من الدولارات كانت تحول كل عام من «البركات» إلى «القاعدة»، إلا أنهم لم يقدموا أدلة تذكر للبرهنة على صحة هذا الادعاء. وتتناول هذه المقالة بالفحص جانبا من جوانب عملية الإغلاق التي تعرضت للتجاهل بشكل كبير: ألا وهو آثار ذلك على الصوماليين العاديين.

نظام «الحاويلاد»

في اللغة الصومالية تعني هذه الكلمة، المشتقة أصلا من اللفظة العربية «حول»، التحويل، وغالباً ما يتعلق المعنى بالنقود أو المسؤوليات. و«الحاويلاد» هو نظام غير رسمي لتحويل المبالغ المالية يقوم بهذه الوظيفة في كل بقعة من بقاع العالم تقريبا. وهو نظام يديره صوماليون ويستخدمه أساسا صوماليون، لإجراء صفقات الأعمال وإرسال التحويلات المالية للأقارب. وهو يعمل بطريقة هي غاية في البساطة على نحو يسترعي الانتباه: فإذا أراد رجل صومالي في مينيابوليس أو شرق لندن أن يرسل نقودا إلى أمه في نيروبي أو مقديشيو، فإنه يقدم المبلغ لكي يتم تحويله إلى الوسيط المالي في بلدته، ذاكرا جميع التفاصيل الخاصة به وبمن سيتلقى المال. ثم يرسل الوسيط المالي فاكسا أو رسالة بريدية إليكترونية إلى مكتب نيروبي أو مقديشيو حيث يتم الاتصال بوالدته في أسرع فرصة. وتذهب هي بشخصها إلى مكتب «الحاويلاد» ويتعين عليها أن تقدم التفاصيل الكاملة المتعلقة بالشخص الذي تعتقد أنه أرسل لها النقود، وكذلك عليها أن تبرز ما يثبت هويتها. فإذا ما تطابقت البيانات مع ما ذكره المرسل فإنها ستتسلم المال، وبعد بضعة أيام فحسب من إرساله. ويتم في وقت لاحق تسوية أو مقاصة الحسابات فيما بين مكاتب «الحاويلاد» المختلفة من خلال إرسال القيمة النقدية أو من خلال التجارة في المواد الاستهلاكية أو الذهب أو غير ذلك من السلع. وغالبية نشاط تحويل الأموال الصومالية تتولاها ثلاث شركات رئيسية: «البركات»، و«دهبشيل» (التي تعني المجوهرات المسيلة أو المنصهرة)، و«الأمل». وعلى الرغم من أن هذه الشركات بدأت في العمل في أواخر الثمانينيات، فإن نظام التحويلات له تاريخ طويل في الصومال. فلطالما لعبت التحويلات دورا مهما في اقتصاد البلاد، منذ هاجر عدد كبير من المواطنين الصوماليين إلى بلدان أخرى بحثا عن فرص أفضل، أو عمل أو نشاط تجاري أو تعليم أرقى.

الهجرة الصومالية والتحويلات

شهدت السنوات الثلاثون الأخيرة شكلين رئيسيين من الهجرة خارج الصومال، مما أدى إلى تكوين «شتات» ضخم وذي نفوذ في الخارج. ومن أوائل السبعينيات، ذهب كثير من الصوماليين كعمال مهاجرين للعمل في دول الخليج خلال فترة ازدهار النفط في تلك الآونة. وكان عددهم يتراوح سنويا خلال السبعينيات بين ١٥٠ ألفا و٢٠٠ ألف تقريبا، في حين بلغ عدد الصوماليين الذين كانوا يعملون في بلدان الخليج النفطية بحلول نهاية الثمانينيات ما بين ٢٠٠ ألف و٣٧٥ ألفا. وأدى اندلاع الحرب الأهلية في عام ١٩٨٨ ونشوب المعارك بين العشائر المختلفة بعد سقوط سياد بري في عام ١٩٩١ إلى نزوح مئات الآلاف من الصوماليين داخل البلاد، كما حمل ذلك كثيرين آخرين على مغادرة البلاد إلى إثيوبيا وكينيا واليمن وغيرها من بلدان الجوار، بل دفع بآخرين أبعد من ذلك، إلى المملكة المتحدة وإيطاليا وهولندا والدول الإسكندنافية وكندا والولايات المتحدة، وغيرها من الدول الغربية. وبينما لا يمكن التأكد من الرقم على وجه الدقة، فبحلول عام ٢٠٠٠ كان يعتقد أن ثمة نحو ٣٠٠ ألف شخص نازحين داخل الصومال، وأنه يوجد حوالي ٤٠٠ ألف لاجئ في إفريقيا واليمن، وما يربو على ٧٠ ألف لاجئ في البلدان الغربية، من أصل حجم شتات إجمالي في الدول الغربية ربما يبلغ ٢٠٠ ألف شخص[1].

ومثلما تعددت أشكال الهجرة الصومالية، فقد تنوعت كذلك مصادر التحويلات المالية. وفي حين لا تعد الأرقام المتاحة سوى تقديرات تقريبية، فقد كان يجري منذ أواخر السبعينيات تحويل ما يصل إلى ٣٠٠ مليون دولار سنوياً، وهو ما يعادل حوالي خمسي الناتج الوطني الإجمالي. وفي الثمانينيات ارتفع الرقم إلى ٣٧٠ مليون دولار، عندما صار المهاجرون الذين يعملون في الخليج يشكلون

يتم تحويل حوالي ٥٠٠ مليون دولار سنوياً إلى أرض الصومال

نحو ٧٥ ٪. ومنذ أواخر الثمانينيات وعلى مدى التسعينيات، أصبح الشتات الأوسع نطاقاً، والذي ساهمت في تكوينه جزئياً عمليات تدفق اللاجئين، مسؤولا عن نسبة أكبر من التحويلات المالية. وفي الوقت الراهن، قد يصل ما يتم تحويله إلى الصومال سنوياً إلى حوالي ٥٠٠ مليون دولار، وربما نفس القيمة أيضاً إلى أرض الصومال (صوماليلاند).[2]

Cindy Horst

ومنذ السبعينيات، شرع التجار الصوماليون في جمع العملة الصعبة من العاملين المهاجرين في الخليج من أجل استخدامها لشراء سلع يبيعونها في الصومال. وكان ما يقابل ذلك بالعملة الصومالية أو في شكل بضائع يتم بعد ذلك تسليمه إلى عائلات المهاجرين وأقربائهم. وقد عرف الشكل الأول من هذه الطريقة باسم نظام «الفرنك – الفالوتا»؛ إلا أنه حظر استخدامه في عام ١٩٨٢، وكان من أسباب ذلك أنه كان يتحايل على الرقابة التي كان يفرضها نظام بري. وتم إحلال نظام «الحاويلاد» محله، وهو ما شجع عليه انهيار اقتصاد الصومال الرسمي وتنامي القطاع غير الرسمي. وكلا النظامين تأسس على اثنتين من الخصائص الرئيسية في الثقافة الصومالية، ألا وهما: قوة وشائج القرابة والنسب، والقابلية العالية للحركة. وعلى الرغم من أن أفراد العائلة كثيراً ما يتحركون في اتجاهات مختلفة، وهكذا قد يجدون أنفسهم متباعدين جداً، فإنهم يظلون يشعرون بمسؤولية قوية لمساعدة بعضهم بعضاً.

«الحاويلاد» واللاجئون الصوماليون في معسكرات داداب في كينيا

لقد اكتسب نظام «الحاويلاد» أهمية كبيرة في حياة كثير من الصوماليين، ومن بينهم اللاجئون؛ فبالنسبة لأولئك الموجودين في المعسكرات الثلاثة القريبة من داداب الواقعة شمال شرقي كينيا، فإن البقاء على قيد الحياة هو عملية كفاح يومية وسط بيئة قاحلة. ويقوم المجتمع الدولي بتوزيع حصص تموينية من الذرة وأحيانا من دقيق القمح، أو من الفول كل ١٥ يوماً، إلا أن هذه الحصص لا تكفي إلا لنحو عشرة أيام. ويتم أيضا توزيع حطب الوقود حوالي مرتين في السنة وإن كانت كمياته أبعد ما تكون عن الكفاية. وعلاوة على ذلك، فللناس احتياجات أخرى لا يتم تلبيتها من خلال هذه الحصص المجانية التي يتم توزيعها. ومن الصعب جدا العثور على مصادر إضافية للدخل في تلك المنطقة. وربما تمكن أولئك الذين جاءوا ومعهم مواردهم الخاصة من إقامة مشروعات أعمال صغيرة. كما استطاع آخرون جلب رؤوس من الماشية إلى داداب أو اشتروها من المكان ذاته. وتواجه الزراعة عراقيل تتمثل في الموانع البيئية وانعدام الأمن. وتقتصر العمالة التي تدفع فيها مرتبات، بدرجة كبيرة، على الوظائف التي تتاح من خلال وجود وكالات الإغاثة والتنمية التي تعمل في المنطقة. وفي غالبية الأحوال، ينخرط الناس في أنشطة تجارية صغيرة جداً من قبيل النسج، أو الخبز، أو إعداد الشاي، أو بيع كميات صغيرة من حليب الجمال أو السكر أو أوراق الشاي، أو جمع الحطب. والأرباح بالغة الضآلة في حين قد تكون المخاطر عالية؛ فعندما تذهب النساء إلى الغابة لجمع الحطب، مثلاً، فإنهن يخاطرن بالتعرض للاغتصاب من جانب الـ«شفتا» أو «قطاع الطرق».[٢]

ولذلك، فإن تلقي تحويل مالي بقيمة ١٠٠ دولار شهرياً من أحد الأقارب في تورونتو أو نيروبي يمثل فارقاً هائلاً للاجئين في داداب. وحتى لو لم يكن ذلك الشخص في وضع يسمح له بإرسال تحويلات بصورة منتظمة كل شهر، فهو على الأقل يمكن اللجوء إليه في الضوائق والطوارئ، مثل المرض أو الوفاة. وقد كان يونس أحمد لاجئاً في منتصف الأربعينيات من العمر، ويعيش في معسكر داغاهالي. وكان قد عمل لحساب بعض الوكالات مدرساً ومترجماً في عدد من المهام قصيرة الأجل. وكان يعيش في المعسكر مع أمه المسنة، قريبا من المنزل الذي كان يقيم فيه أخوه مع زوجته. وكان الأخ يعاني من مشكلات عقلية سرعان ما تفاقمت حتى بلغت المرحلة التي أصبح يشكل فيها خطرا على زوجته ، ويهددها بالقتل. وقد حاول يونس بذل كل ما في وسعه ، بما في ذلك التخلي عن وظيفته في التدريس؛ وتوجه إلى المستشفى المحلي طلباً للمساعدة إلا أنهم أبلغوه بأنه ليس في مقدورهم عمل أي شئ لأخيه. وحينما خرجت الأمور عن نطاق السيطرة، اتصل بأحد أبناء عمومته في نيروبي، فنقل هذا الأخير الرسالة إلى أقربائهم في شتى بقاع العالم، فجمعوا ١٠٠ دولار من أسرة واحدة، و٣٠٠٠ شلن كيني من أسرة أخرى، وهكذا. وفي النهاية، صار بإمكانه إرسال مبلغ تصل قيمته الإجمالية إلى ٦٠٠ دولار استخدمها يونس لنقل أخيه إلى نيروبي للعلاج.

المنتفعون والمنافع

إن أغلبية اللاجئين ليسوا محظوظين مثل يونس، حيث لا يكون لهم أقارب يساعدونهم وقت الحاجة. ومع ذلك، فلئن كانت نسبة اللاجئين الذين يتلقون بالفعل تحويلات مالية قد لا تتجاوز ١٠ – ١٥ ٪، فإن آخرين ينتفعون بطريق غير مباشر من وجود نظام «الحاويلاد» في المخيمات. وأولئك الذين يتلقون مبلغا من المال، سواء بصورة منتظمة أو بين وقت وآخر، يقتسمونه غالبا مع آخرين؛ وتدخل النقود إلى المخيم، فينتفع منها أصحاب المتاجر ورجال الأعمال؛ فأولئك المقتدرون ماليا يمكنهم في بعض الأحيان توظيف غيرهم خدماً في المنازل أو عمال بناء. وهكذا، فإنه حتى القطاعات الأكثر فقرا من السكان ربما تنتفع في خاتمة المطاف من نظام «الحاويلاد».

فقد علمت حبيبو عمر، وهي امرأة من أقلية البانتو في الثلاثينيات من العمر، من خلال مكالمة باللاسلكي مع أخيها في كيسمايو ، والذي كانت ابنتها المصابة بالعجز تقيم معه، أن الوضع الأمني هناك يزداد تفاقما. فاقترضت ١٠٠٠ شلن كيني من السوق المحلي، وقدمت رقم بطاقتها التموينية ضمانا للقرض، ثم سافرت إلى مومباسا للبحث عن فرصة عمل كخادمة. ووظفتها امرأة صومالية للعمل عندها، وبعد شهر واحد تمكنت حبيبو من تسديد الألف شلن التي كانت قد اقترضتها. وبعد مرور ثلاثة أشهر أخرى، كانت قد ادخرت من النقود ما يكفي لكي ترسله إلى كيسمايو لحث أخيها على العودة إلى معسكر اللاجئين ومعه ابنتها المعاقة.

ومن بين المزايا الكثيرة لنظام «الحاويلاد» أنه أسرع وأرخص كثيرا من الأساليب التقليدية لتحويل الأموال. وعلاوة على ذلك، فإن هذه الطرق التقليدية يتعذر استخدامها في كثير من الحالات – كما في حالة إرسال نقود من داداب إلى أي مكان في الصومال. كما أن هذا النظام يعد آمنا نسبيا في منطقة تفتقر إلى الأمن نوعاً ما، حيث لا يضطر المسافرون لحمل أموالهم معهم، بل يمكنهم ببساطة تحويلها إلى المكان الذي يتوجهون إليه.

فإن التحويلات المالية تمنحهم أيضا فرصة الاختيار

وبالإضافة إلى مساعدة الصوماليين على البقاء على قيد الحياة، فإن التحويلات المالية تمنحهم أيضا فرصة الاختيار. فمن الممكن استثمار المال في مجال الأعمال، أو لمساعدة الآخرين، أو للإنفاق على تعليم أولادهم. وبمقدور من يتلقى المال أن يقرر استخدامه في الانتقال من مناطق غير آمنة إلى أخرى أكثر أمنا، أو للتوجه إلى حيث الفرص الاقتصادية، أو سعيا لحياة أفضل، أو للانضمام لباقي أفراد العائلة، وذلك في أي مكان من العالم. وتوفر هذه الموارد للاجئين الذين يعيشون تحت وطأة ظروف صعبة القدرة على مساعدة أنفسهم. وقد أدى إغلاق شركة «البركات» إلى تقويض هذه القدرة بدرجة كبيرة.

التحويلات، والإرهاب، وأحوال اللاجئين المعيشية

قبل بضع سنوات، أجرت وزارة العدل في هولندا دراسة عن النظم غير الرسمية

Exile Images/R Chalasani

لتحويل القيمة والمنظمات الإجرامية[٤]. وتعد النتائج التي خلصت إليها الدراسة ذات صلة وثيقة جداً بإغلاق نظام «الحاويلاد»: إن النظم غير الرسمية لتحويل القيمة ليست ملوثة على الإطلاق، كما أنها لا تخضع لسيطرة المجرمين،بل إن الحقيقة هي أنها مجرد بديل من البدائل العديدة المتاحة للمنظمات الإجرامية. وثمة كثيرون آخرون يلجأون للنظم غير الرسمية لتحويل القيمة لا لسبب سوى لتحويل أموال لأقربائهم لأنهم يسيرون وفق تقاليد ثقافية أو لأن الخدمات أسرع وأرخص وأقل بيروقراطية وأكثر ملاءمة من أي بديل من البدائل الأخرى. وقبل تنفيذ تدابير عنيفة ضد النظم غير الرسمية لتحويل القيمة، فالمطلوب أولاً تقديم أدلة أكثر قوة وأشد إقناعاً على حدوث آثار سلبية لها. إن بإمكان الترسانة التشريعية لدى الغرب أن تتعامل بكفاية تامة مع أولئك الذين ارتكبوا جرائم، وقد سعت الحكومات الغربية بالفعل في جعل النظم غير الرسمية لتحويل القيمة أكثر شفافية عن طريق اشتراط أن يكون لها ترخيص وأن تبلغ عن أي تعاملات غير عادية تبلغ حداً معيناً. وفي جميع الأحوال، فإن المشكلة الرئيسية تكمن في هذه الحالة في المجرمين، لا في الطريقة التي ينقلون بها أموالهم.

إن من الوارد تماماً أن تكون الشبكات الإرهابية قد استخدمت نظام «الحاويلاد»، مثلما كان يفعل قادة الحرب الصوماليون لشراء الأسلحة وتمويل الحرب، إلا أن النظام، وكما شهدت وأكدت وكالات الأمم المتحدة وغيرها من الوكالات العاملة في الصومال، إنما يستخدمه بصورة أساسية الصوماليون العاديون، بما فيهم اللاجئون، دون أن تكون لهم مثل هذه الصلات بتلك الشبكات.

إن الحياة في القرن الإفريقي هي في كثير من الأحيان حياة على الهامش، ولذلك فإن المساعدات التي تأتي من الخارج باتت تمثل ضرورة مهمة للبقاء. والاقتصاد الصومالي بوجه عام، واللاجئون الصوماليون بوجه خاص، كلاهما يعتمد اعتماداً كبيراً على التحويلات. والأسر التي تعيش في الحضر، بما فيها تلك التي تعيش في معسكرات اللاجئين، هي القطاع الأكبر المستفيد من التحويلات، حيث تشكل ما يتراوح بين ٢٠ و٦٠ ٪ من دخول هذه الأسر. وبينما يوجد ميل لصالح المناطق الحضرية، فإن بعض التحويلات يعاد توزيعها بين سكان المناطق الريفية.

لقد تم ضخ حوالي ٦٠ مليون دولار في الاقتصاد الصومالي في عام ٢٠٠٠ من خلال المساعدات الدولية (EIU 2001) وعلى النقيض من ذلك، فربما تم تحويل ما بين ٢٠٠ مليون دولار و٥٠٠ مليون دولار إلى الصومال عبر نظام «الحاويلاد»، وتصل هذه الأموال إلى أناس أكثر كثيرا ممن تستطيع المعونات الدولية بلوغهم. ولا تزال ثمة شركات أخرى تمارس نشاطها في إطار نظام» حاويلاد»، كما تأخذ في الظهور الآن شركات جديدة للاتصالات والإنترنت، إلا أن أيا منها لا يستطيع الوصول إلى جميع الأماكن التي كانت تصل إليها شركة «البركات»؛ وعلاوة على ذلك، فإن كثيرا منها تعتمد على البنية الأساسية التي تمتلكها شركة «البركات». وربما يمكن العثور على بدائل إلا أنها قد تنطوي على نفقات أكبر ومخاطر أشد. وسوف ينتهي الأمر بأن يصبح اللاجئون في معسكرات داداب بكينيا من بين من سيدفعون أفدح ثمن للتدابير التي اتخذت ضد نظام «الحاويلاد» باسم «الحرب على الإرهاب».

سندي هورست باحثة لدكتوراه الفلسفة في «معهد البحوث للقضايا العالمية ودراسات التنمية»، جامعة أمستردام. ورقة العمل رقم ٣٨ المقدمة لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (والمتاحة على شبكة الإنترنت في موقع: www.jha.ac/articles/u038.pdf) تتضمن مزيداً من التفاصيل عن بحثها في داداب. عنوان البريد الإلكتروني: C.Horst@inter.NL.net

نك فان هير كبير باحثين في مركز بحوث التنمية، كوبنهاغن. عنوان البريد الإلكتروني: nvh@cdr.dk

١ التقرير السنوي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، «حالة اللاجئين في العالم – ٢٠٠٠»، أكسفورد: OUP؛ اللجنة الأمريكية المعنية باللاجئين، «المسح العالمي للاجئين لعام ٢٠٠٠»، واشنطن دي سي: USCR؛ ج. غوندل، «همزة الوصل بين الهجرة والتنمية: الصومال»، ٢٠٠٢. كوبنهاغن: ورقة عمل لمركز بحوث التنمية.

٢ ل. أحمد، «التحويلات المالية وأثرها على أرض الصومال (صوماليلاند) فيما بعد الحرب»، «الكوارث»، 2002، 24، 2، ص 380–389؛ وحدة الاستخبارات الاقتصادية، تقرير قطري: الصومال، 2001، EIU: لندن.

٣ للحصول على مزيد من المعلومات بشأن الحياة في داداب، انظر: جلفاز موساو، «حماية اللاجئين في داداب: الإجراءات والمشاكل المستقبلية»، نشرة الهجرة القسرية، العدد رقم 11، ص ٣٥–٣٧.

٤ ن. باساس، «الأنظمة غير الرسمية لتحويل القيمة والمنظمات الإجرامية: دراسة حول ما يسمى بالشبكات المصرفية السرية». Onderzoeksnotities 1999/4. Ministerie van Justitie, Den Haag

تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية وطالبو اللجوء واللاجئون: الحاجة إلى برنامج من السياسات المتكاملة في المملكة المتحدة

بقلم: ريتشارد أ. باول، وأماندا لورنس، وفيث ن. موانغي – باول، ولندا موريسون

كثيراً ما يفتقد طالبو اللجوء واللاجئون في المملكة المتحدة الرعاية الكافية أو التي تراعي الحساسيات الثقافية.

من المجموعات المعرضة للخطر بصفة خاصة، وبالذات في تلك المناطق التي تغلب عليها الأحادية الثقافية خارج لندن والتي يتشتت اللاجئون فيها الآن، مجموعة الفتيات والنسوة اللاتي خضعن أو هن عرضة للخضوع لعملية تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية.

وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية هو تلك المجموعة المتفاوتة من الممارسات (التي تُمارس لأسباب ثقافية لا علاجية) والتي تتضمن استئصالاً جزئياً أو كاملاً لأعضاء تناسلية أنثوية. ونتيجة للهجرة وتدفق المهاجرين، فقد امتدت ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية إلى ما وراء حدود الثمانية والعشرين بلداً إفريقياً التي تمارس فيها بحكم التقاليد وتؤثر بالتالي على ما يصل إلى ١٤٠ مليون امرأة وفتاة في أنحاء العالم المختلفة.

وتتفاوت درجة المشكلات الصحية الجسمانية والنفسية المرتبطة بتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية تبعا لنوع هذه العملية. فمن بين الآثار الفورية الألم، وإصابة الأنسجة المجاورة للأعضاء التناسلية، والصدمة، والتلوث الجرثومي، واحتباس البول، و النزف الذي يفضي إلى الوفاة. أما الآثار المرضية طويلة الأمد، فربما تتسم بالضراوة، وتشمل: سلس البول، والالتهابات الجرثومية المتكررة في المسالك البولية، والالتهابات الجرثومية في أعضاء وأنسجة الحوض، وتؤدي للعقم، وصعوبات في الطمث، والإصابة بنواسير في المثانة أو المستقيم، والاضطرابات الجنسية، وتعسر الحمل والولادة.

إن الباحثين يقدرون حدوث ما بين ٣٠٠٠ و٤٠٠٠ حالة جديدة في المملكة المتحدة

وعلى الرغم من الحظر القانوني لممارسات تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية في المملكة المتحدة بمقتضى «قانون (تجريم) ختان الإناث» الصادر في عام ١٩٨٥، فثمة دلائل على أنه لا يزال قيد الحدوث. وبينما تعد التقديرات الخاصة بشيوع تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية ذات صبغة تخمينية أساساً، فإن الباحثين يقدرون حدوث ما بين ٣٠٠٠ و٤٠٠٠ حالة جديدة في المملكة المتحدة. وطبقا لتقديرات «مؤسسة الصحة والبحث والتطوير النسائي» (أو «فورورد» اختصاراً) – وهي منظمة غير حكومية ينصب اهتمامها الرئيسي على قضية تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية – فهناك ٨٦ ألفاً من النساء والفتيات من الجيل الأول من المهاجرين إلى المملكة المتحدة، سواء من اللاجئين أو طالبي اللجوء، قد خضعن لتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية. وتشهد الأعداد تزايداً مع تدفق طالبي اللجوء من الصومال والسودان وسيراليون. ولم تتم مقاضاة أحد ممن يمارسون عمليات تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية.

وبالرغم مما قامت به البرامج البريطانية الحالية للتصدي لتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية من عمل يستحق الإشادة، فإنها تفتقر إلى القوة والترابط بين الوكالات المتعددة، وكذلك إلى التمويل المطلوب لتلبية احتياجات طالبي اللجوء واللاجئين على نحو مرض. والمطلوب هو برنامج من السياسات المتكاملة القادرة على تلبية احتياجات هؤلاء الفتيات والنسوة. وينبغي أن يشمل هذا البرنامج تدريب الأخصائيين، والأبحاث، وتوعية الطوائف المختلفة، وتطوير مراكز صحية تراعي الحساسيات الثقافية.

ويتزايد عبء تقديم الرعاية لأولئك اللاتي تأثرن بهذه الممارسة على عاتق كل من الأخصائيين الصحيين، والتعليميين، وأخصائيي الخدمات الاجتماعية في المملكة المتحدة، وكذلك على عاتق أفراد الشرطة الذين تفتقر غالبيتهم للتدريب والإعداد اللازمين للتعامل مع مثل هذه الحالات. وثمة ما هو أكثر بكثير مما لا يزال يتعين القيام به لدراسة مدى شيوع تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، ولتدريب الأخصائيين، وتعليم المجتمعات الطائفية، وتطوير خدمات صحية تراعي الحساسيات الثقافية.

أما الآثار النفسية لتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية فتتطلب بحثاً فاحصاً. ومن المتوقع أنها ستكون أشد سوءاً بالنسبة للفتيات والنسوة اللاتي يعشن وسط مجتمع ينظر للختان على أنه أمر مخالف للطبيعة وليس على أنه وسيلة للارتقاء في المكانة الاجتماعية. ولابد هنا من الإنصات إلى آراء الطوائف التي تمارس تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية واتجاهاتهم، ولابد من تفهمها إذا أريد للأخصائيين أن يقوموا بتقدير صائب لأسباب استمرار هذه الممارسة.

وفي عدد من الحالات بالمملكة المتحدة، كان تجنب تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية سبباً من أسباب نجاح طلبات اللجوء؛ ومن أجل إجراء تقييم صحيح لهذه الطلبات على نحو يتصف بمشاعر الرحمة والعدالة، فثمة حاجة لأن يتلقى موظفو الهجرة والمحامون بدرجاتهم المختلفة القدر الكافي والملائم من الإرشاد بخصوص تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، بهدف الوصول إلى أحكام مدعمة بالمعلومات، وبالتالي تمثيل موكليهم على نحو فعال في المحاكم.

ومن الواجب إتاحة الإرشاد، في مجال توفير حماية خاصة للأطفال، لجميع الأخصائيين الذين من المحتمل أن ينخرطوا في عملية تقييم مدى خطر التعرض لتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية. ويجب التعامل بجدية مع جميع هذه الحالات التي تحال إليهم من قبل موظفي الصحة أو المعلمين أو الأصدقاء أو الأقارب، بغض النظر عن مدى غموض الشكوك فيها. ولابد من تعيين متخصصين في تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية في كل هيئة صحية، وإقرار أنظمة لتحويل الضحايا إلى الأخصائيين، وتبادل المعلومات. وينبغي إعطاء طالبي اللجوء الذين يصلون من البلدان التي يمارس فيها تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية نشرات باللغات الملائمة، تحتوي على معلومات عن كيفية الحصول على الخدمات المتاحة. ولابد أيضاً من توفير مترجمات من الإناث لكي يقمن بترجمة المصطلحات الطبية بشكل يكون مفهوما للنسوة من ضحايا تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية.

إن العدد المتزايد لطالبي اللجوء واللاجئين من البلدان التي تمارس فيها عادة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية ممن يصلون إلى المملكة المتحدة يعني أن هذه الممارسة لن تختفي بالتدريج. ولذلك فإن مزيداً من الأخصائيين سيكون عليهم واجب مقابلة النسوة والفتيات اللاتي إما خضعن بالفعل للتشويه أو يواجهن هذا الخطر. ويجب توعية هؤلاء الأخصائيين عن تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، باستخدام الأبحاث المحكمة المستندة إلى الأدلة، مما يجعلهم يشعرون بأنهم مؤهلون فنيا لتقديم الدعم المناسب لتلبية الاحتياجات الصحية القائمة بالفعل.

ريتشارد باول باحث استشاري في الصحة الجنسية والإنجابية، في لندن. البريد الإلكتروني: r.powell@scmh.org.uk

يمكن الحصول على مزيد من المعلومات عن تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية من «مؤسسة الصحة والبحث والتطوير النسائي»، على العنوان التالي:

Women's Health, Research and Development (FORWARD), 6th Floor, 50 Eastbourne Terrace, London W2 6LX, UK. Tel: +44 (0)20 7725 2606. Fax: +44 (0)20 7725 2796.
Website: www.forward.dircon.co.uk

النازحون الداخليون والتنقل وراء مصادر الرزق

بقلم: فين شتيبوتات ونينا نيبرغ سورنسن

تناول أحد المشروعات البحثية حديثاً العلاقات القائمة بين النزوح الداخلي والهجرة في منطقة جبال الأنديز في بيرو في النصف الثاني من القرن العشرين، والاختلاف الناجم عن الإفادة من مفهوم النازحين الداخليين في فهم طبيعة السكان الرحل.

تشير نتائج هذا البحث إلى أن برامج مساعدة النازحين الداخليين ينبغي أن تضع في الاعتبار مدى كون التنقل جزءًا من سبل السعي وراء مصادر الرزق قبل نشوب الصراعات العنيفة وفي أثنائها وبعد انتهائها.[1]

«سائحون» أم عائدون؟

في عام ١٩٩٩ التقى أحد المسؤولين الحكوميين بمجموعة من النازحين الداخليين في حي يقطنه المهاجرون في مدينة هوانكايو، التي يبلغ تعداد سكانها مليون نسمة وتقع في منطقة الأنديز الوسطى. وكان اثنان من المدرسين من هذه المجموعة قد نظما جماعة تضم ٤٠ أسرة بغرض العودة إلى قراهم التي تركوها فيما بين عامي ١٩٨٣ و١٩٩٢، عندما ابتليت المنطقة بالحرب التي اندلعت بين الجيش وحركة العصابات الماوية المعروفة باسم «الطريق الساطع». وبحلول منتصف التسعينيات كان ما يتراوح بين ٣٠٠ ألف و٦٠٠ ألف شخص، حسبما أفادت التقديرات المتاحة، قد تحولوا إلى نازحين داخليين. وقد ترك الناس قراهم عموماً طلباً للملجأ في البلدات والمدن الأخرى على الرغم من تأثرها بالصراع.

وناقشت المجموعة المجتمعة في هوانكايو إجراءات العودة ومعاييرها مع المسؤول الحكومي، وهو ممثل عن برنامج الدعم لإعادة إعمار بيرو،[2] الذي أنشئ في عام ١٩٩٤، ويرجع إنشاؤه بصورة جزئية إلى الضغوط التي بذلتها المنظمات الدولية والمحلية التي كانت تريد من الحكومة الاعتراف بمشكلة النزوح القسري في بيرو. كما كان التدهور السريع للأحوال المعيشية في المدن من العوامل التي دفعت على تنظيم العودة في إطار من المساعدات، ويعتبر برنامج دعم إعادة إعمار بيرو المصدر الوحيد الذي يحتمل أن يوفر الدعم لهذه العملية.

وكان المحور الأساسي للنقاش في الاجتماع هو الشرط الذي وضعته الحكومة، وهو عدم تقديم الدعم إلا للأسر التي سوف تتنقل بقصد الاستقرار **الدائم** في القرى ليصبح أبناؤها «أعضاء نشطين في المجتمع القروي». وقد وُصف العائدون في كثير من مناطق العودة بأنهم «سائحون» لأنهم لا يمكثون في القرى، بل يرجعون إلى المدن ثانية. وذهبت الأمهات في الاجتماع إلى القول بأنهن مضطرات للبقاء في المدن حيث يذهب أطفالهن إلى المدارس، والمعروف أن مستوى المدارس متدن، وأنه من الصعب العثور على مدارس ثانوية في القرى. أما الرجال فيريدون أن يبقوا أحراراً في مغادرة القرى لأداء مهام مختلفة.

لكن المسؤول أصر على أن «الأب والأم والأطفال، أي المجموعة بكاملها هي ما نسميه بالأسرة... وهذا هو الهدف». وكان رأيه أن العائدين لن ينجحوا في إيجاد مصدر لكسب الرزق في القرى، ولن يتلقوا أي دعم من الحكومة لهذا الغرض ما لم تستقر أسرهم بصفة دائمة وتتعاون في بذل الضغط لتحسين أحوال المدارس والخدمات الأخرى. وأكد المسؤول أن العودة ستتوالى، فردت النساء بضحكات مكتومة قائلات «نعم، العودة إلى المدينة».

السعي وراء مصادر الرزق

تبين هذه المناقشة بعض المشاكل المختلفة المرتبطة بمفهوم النازحين الداخليين وتقديم المساعدات لهم. فالعودة إلى القرى التي تتسم بسوء الخدمات، وعدم وجود الكهرباء، والصراع لاسترداد الأراضي والمراعي الجماعية ذات الإنتاجية الضعيفة، والتي كان الأهالي يعيشون عليها فيما سبق، أمور تشق على من قضوا فترة تصل إلى ١٥ عاماً في المدينة. ولكن هناك مشكلة أخرى أقل ظهوراً، وهي شيوع التهوين من شأن عملية التنقل باعتبارها جزءًا من وسائل كسب الرزق بصفة عامة، وفي منطقة الأنديز بصفة خاصة.

فعلى مر التاريخ كان هؤلاء السكان يعيشون حياة تعتمد على التنقل إلى حد كبير. وفي القرن العشرين تمكنت أعداد متزايدة من القرويين – بفضل الهجرة المؤقتة إلى الغابات والمزارع الساحلية والمناجم ومدينة ليما – من أن يجدوا لهم موطأ في مدينة هوانكايو حيث جمعوا بين سبل كسب العيش في كل من الريف والحضر. واليوم لا نجد إلا أفقر الأسر هي التي لا تشترك في الهجرة الموسمية، كما نجد أن لمعظم الأسر ذات النفوذ مكانين للإقامة؛ ومن ثم فإن أعضاء المجتمع الريفي قد يعيشون في القرية مثلما يعيشون في المدينة، وما عليهم إلا أن يتواجدوا في التجمعات العامة وأن يحضروا بأنفسهم أو يرسلوا بديلاً عنهم

نازحون داخليون، بيرو

USCR/H Ruiz

إلى دورات العمل العامة حتى يحافظوا على استحقاقاتهم كأعضاء في المجتمع الريفي. وانسجاماً مع هذه التقاليد، لا ينوي الكثيرون ممن يخططون للعودة أن تكون عودتهم دائمة؛ إذ سيسعون جاهدين لإعادة بناء العناصر الريفية وإدخالها من جديد في سبل كسب العيش التي يتبعونها، بينما يحتفظون بالروابط التي تربطهم بالمدينة وأماكن إقامتهم فيها.

تكوين هوية النازحين الداخليين

لا يوجد بين من يخططون للعودة إلا عدد قليل سبق تنظيمهم تحت مسمى النازحين الداخليين، ومعظمهم لم يعتبروا أنفسهم نازحين داخليين إلا منذ فترة قريبة، هذا إن فعلوا ذلك أصلاً. وكما في معظم الأحوال التي يحدث فيها النزوح، نجد أن الارتباط بالصراع المسلح في بيرو أمر خطير، وأن

إن التنقل بحثاً عن لقمة العيش يعتبر من السبل الشائعة للتعامل مع ظروف المعيشة في الأنديز

النزوح يعني أن يكون المرء فقيراً معدماً ومهمشاً وريفياً وغير متعلم؛ ولذلك فإن الذين يرغبون في الارتقاء في السلم الاجتماعي، وخصوصاً من كانت لهم صلات وخبرات سابقة بحياة المدينة، ليسوا مستعدين لاعتبار أنفسهم نازحين.

ولكن استناداً إلى تقديم المساعدات إلى المعوزين في الأحياء المهمشة في هوانكايو في أثناء الصراع العنيف، ظهرت منظمات «المهاجرين»، والتي تلتف دائماً حول المطاعم الشعبية المعروفة بمطابخ الحساء. ولم تكن الكنائس والمنظمات غير الحكومية قبل مطلع التسعينيات تستخدم مفهوم النازحين الداخليين على الرغم من بحثها عن وسائل للتمييز بين الهجرة المرتبطة بالصراع وبين الهجرة السابقة على الصراع.

لذلك عندما علمت بأن الوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية في أماكن أخرى تستخدم مفهوم النازحين الداخليين، كان ذلك اكتشافاً قيماً لها؛ فقد أسهم الإحساس بالمساندة الدولية والقضائية، وتوافر الموارد التي جاءت بفضل تدويل المساعدات في نمو نشاط المنظمات المعنية بالنازحين الداخليين في بيرو في الفترة ١٩٩٢ – ١٩٩٣، الأمر الذي أدى إلى «حمى تنظيمية» على حد تعبير القيادات التي تقيِّم الآن هذه الفترة الماضية. فقد كان الاعتراف بوجود النزوح الداخلي وما ترتب عليه من توافر للموارد كسباً للخبرة والتدريب والمعرفة الجديدة من وجهة نظر هذه القيادات.

ولكن كان من الصعب المحافظة على استمرار منظمات النازحين الداخليين، إذ تناقصت العضوية فيها عندما لم تقم بتوفير دعم مادي ملموس. وعانت المنظمات غير الحكومية من صعوبات في إلزام الناس بمشروعات توليد الدخل لأنهم كانوا يميلون إلى الهجرة، وخصوصاً الشباب منهم، إلى عدد من المناطق المختلفة في بيرو بحثاً عن فرص للعمل. ورأت أكثر المنظمات غير الحكومية التزاماً بقضية النازحين الداخليين أن «التشتت» و«عدم الاستقرار» الذي يتسم به أعضاؤها يقضي على محاولات بناء جبهة سياسية قوية للمطالبة بالاعتراف بالنازحين الداخليين والانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان التي شهدها السكان النازحون.

التناقض بين حياة التنقل والمساعدات

تشير حالة المنظمات المعنية النازحين الداخليين وعودتهم في أواسط بيرو إلى تناقض ظهر في التسعينيات في مجال الاهتمام المؤسسي بالنازحين الداخليين (واللاجئين أيضاً). ذلك أن الهيئات التابعة للدولة والمنظمات غير الحكومية التي تتعامل مع هذه القضايا تؤكد على التنظيم والاستقرار وارتباط النازحين الداخليين بمكان معين كشرط مسبق للاعتراف بهم، وتقديم الدعم وسبل التنمية لهم. إلا أن نتائج بحثنا تشير إلى أن التنقل بحثاً عن لقمة العيش يعتبر من السبل الشائعة للتعامل مع ظروف المعيشة في الأنديز ومناطق أخرى كثيرة تقع على أطراف الاقتصاد العالمي. وأحياناً تحظى هذه الممارسات بالتقدير والاحترام، وأحياناً تتعرض للاستنكار، إلا أنها تكاد تكون ضرورة لا غنى عنها. وهكذا فبدلاً من اعتبار النزوح والعودة تحركات نهائية وفي اتجاه واحد في حياة الناس، فقد يكون التركيز على العلاقات المتشابكة والتنقل وراء مصادر الرزق من العناصر التي تفيد في مساعدة المضارين من الصراعات العنيفة على تجاوز مرحلة الإغاثة من الأزمة.

ويلاحظ أن آليات ما بعد الصراع في المناطق الريفية في بيرو، كما هي الحال في مناطق أخرى كثيرة، آليات شديدة التعقيد، وأن عودة النازحين الداخليين في إطار المساعدات المقدمة لهم يزيد من هذا التعقيد، وقد يؤدي إلى إثارة صراعات اجتماعية جديدة. وتحاشياً لذلك المصير، قد يكون من الأجدى توفير الدعم النازحين الداخليين والمهاجرين الفقراء، و«الماكثين» لا باعتبارهم فئات منفصلة، بل باعتبارهم جزءًا لا يتجزأ من عملية شائعة هي التعافي والمصالحة. وفي مواجهة الصراعات الخطيرة في قرى العائدي،ن قدم برنامج الدعم لإعادة إعمار بيرو دعماً رمزياً للمجتمعات الريفية التي رجع إليها النازحون الداخليون دون النظر – إلا فيما ندر – في كيفية دعم وتعزيز الشبكات الاجتماعية الممتدة التي تغطي المناطق الريفية والحضرية باعتبارها وسيلة من وسائل زيادة الإنتاج في المنطقة.

وهكذا فإن أخطر مشكلة في عملية التعافي بأكملها هي نقص الدعم اللازم لتوليد وتنمية الإمكانيات الإنتاجية في المناطق الريفية في الأنديز. وعلى حد تعبير المحلل كارلوس مونجي، وهو من مواطني بيرو، فإن حكومة فوجيموري كانت تعتبر تلك المنطقة بمثابة «مطبخ حساء عملاق»، لا يتوافر فيه سوى برامج الإغاثة وبعض عناصر البنية الأساسية الاجتماعية. وفي ظل هذه الظروف، تصبح فكرة الربط بين الإغاثة وبين التنمية فكرة لا معنى لها.

نتائج البحث

يشير هذا المشروع البحثي إلى بعض التصورات الإشكالية المتعلقة بالنازحين الداخليين. فقد يكون من الصعب، كما أشرنا، التمييز تمييزاً واضحاً بين الهجرة القسرية والهجرة الطوعية.[٣] فقد يهجر البعض ديارهم باعتبارهم نازحين داخليين، ولكنهم مع مرور الوقت ومع تطور الأحداث قد يصعب التفريق بينهم وبين غيرهم من المهاجرين، إذ إن اختيارهم للمناطق التي يقصدونها يتشكل باعتبارات اقتصادية أو اعتبارات متعلقة بسبل كسب العيش أو بأنماط الهجرة التي سادت من قبل. وقد يغادر آخرون ديارهم كمهاجرين، ولكنهم يباغتون بتغير الظروف وهم بعيدون عن ديارهم، فيتحولون إلى نازحين داخليين بينما هم في طريق الهجرة. وعلى أي حال، فإن عملية تحليل الظروف التي يعيش فيها النازحون الداخليون والآفاق المتاحة أمامهم يجب أن تأخذ في الاعتبار أهمية التنقل قبل الصراعات العنيفة وفي أثنائها وبعدها، باعتبار أن التنقل وراء لقمة العيش والشبكات الاجتماعية الممتدة تفتح الفرصة، فيما يبدو، للتنمية في المناطق البيئية الهشة مثل الأنديز.

فين شتيبوتات ونينا سورينسن من كبار الباحثين بمركز بحوث التنمية في كوبنهاجن – الدانمرك.
عنوان البريد الإلكتروني: –
fst@cdr.dk nns@cdr.dk

١ أُجري هذا المشروع البحثي في مركز بحوث التنمية بكوبنهاغن، وموله المركز بالاشتراك مع المجلس الدانمركي لبحوث التنمية، ونشرت نتائجه في مقالة بعنوان «صعود «النازحين الداخليين» وسقوطهم في منطقة أواسط الأنديز في بيرو»، دورية التنمية والتغيير، مجلد ٣٢، العدد ٤ الصادر في ٢٠٠١، ص ٧٦٩–٧٩١. كما نشرت في فصلين للمؤلفيْن في كتاب «العمل والهجرة: الحياة وسبل كسب العيش في العالم بعد العولمة»، تحرير نينا نيبرغ سورنسن وكارين فوغ أولفيغ، ٢٠٠٢ (لندن: روتليدج)

٢ انظر موقع برنامج الدعم لإعادة إعمار بيرو على الإنترنت:
www.promudeh.gob.pe/PAR/index.htm

٣ انظر على سبيل المثال «ألوان جديدة من الشتات: الخروج الجماعي للجاليات المهاجرة وتفرقها وإعادة تجميعها»، تأليف نيكولاس فان هير، ١٩٩٨، لندن: مطبعة جامعة وسط لندن.

إعادة توطين النازحين رغماً عنهم في الصين: هل يعتبر نموذجاً للممارسة السليمة؟

بقلم: بروك ماكدونالد ومايكل ويبر

أفاض البنك الدولي في مدح سياسات الصين الخاصة بإعادة التوطين،[1] في إشارته إلى إجراءات إعادة التوطين غير الطوعي التي تطبق على المضارين من مشروعات التنمية الضخمة باعتبارها نموذجاً يمكن للدول النامية الأخرى أن تحتذيه. لكن السياسات السليمة لا تنعكس بالضرورة في صورة الممارسات السليمة، ولا بد من إبراز دليل يدعم الزعم القائل بنجاح عملية إعادة التوطين. ومن خلال مراجعة الكتابات المتاحة حول هذا الموضوع والجهود الميدانية التي قمنا بها، تَبيَّن لنا أنه لا توجد سوى دلائل مستقلة قليلة تدعم هذا الزعم. فالافتراض المسلم به في الصين كما في غيرها من البلدان أن النزوح الناجم عن التنمية يؤدي إلى تدهور في مستويات المعيشة (وهو الافتراض الذي تدعمه دراسات على غرار الدراسات التي ترد مراجعات لها في العدد ١٢ من نشرة الهجرة القسرية)، وهذا الافتراض لا يمكن دحضه إلا بالاستناد إلى بيانات موثوق بها، ولكن من الصعب العثور على مثل هذه البيانات في الصين.

عدم وجود الدراسات المستقلة

لم تشهد الصين إلا عدداً قليل من الدراسات الاجتماعية الاقتصادية المستقلة التي أجريت على مستوى القاعدة الشعبية العريضة حول النزوح الناجم عن التنمية وما يليه من إعادة توطين النازحين. ومعظم الدراسات التي تتناول نتائج إعادة التوطين في الصين تأتي من تقارير البنك الدولي أو من الحكومة الصينية، لكن دراسات البنك الدولي عموماً لا تجريها وكالات مستقلة، بل مؤسسات لها صلات وثيقة بالوكالات الحكومية الصينية الضالعة في عملية بناء السدود.[2] وقد بحثنا عن هذه الكتابات في مكتبات بكين وهونج كونج وملبورن فلم نجد إلا ١٨ إصداراً مستقلاً حول إعادة التوطين غير الطوعي. وبينما نجد أن كل هذه الأبحاث تشير إلى نماذج بعينها لإعادة التوطين غير الطوعي، فلم يكن هناك سوى خمس من هذه الدراسات تتضمن دليلاً على عملية جمع البيانات الأساسية، ومن هذه الدراسات الخمس لم نجد وصفاً للمنهج المستخدم إلا في دراسة واحدة فقط. ومن هنا يتبين أن هناك نقصاً في البيانات المستقلة التي تدعم زعم البنك الدولي بأن عملية إعادة التوطين في الصين تعتبر «نموذجاً مثالياً».

وحتى عندما يدخل الباحثون في هذا المجال لجمع بياناتهم عن إعادة التوطين، فإن بيئة العمل الميداني تجعل جمع البيانات المستقلة أمراً صعباً. وقد وجد البروفيسور كاو، الأستاذ بمعهد بحوث التنمية الاجتماعية في شنغهاي، أن «المسؤولين المحليين (في هينان) لا يحبون الغرباء، سواء أكانوا صحفيين أو من كبار المسؤولين[3]. وإذا تمكن الباحثون من الدخول إلى أي موقع فإنهم دائماً ما يصحبهم المسؤولون، لكن الكثير من القرويين يرفضون الحديث صراحة في وجود الكوادر الحزبية. ولذلك فإن المقابلات الشخصية تتحول إلى «شكل الاجتماعات العامة» الذي تعبر فيه الإجابات عن خط الحزب. وفي ضوء ضعف إمكانية الوصول إلى المواقع الملائمة لدراسة إعادة التوطين تثور الشكوك حول قدرة البحث الاجتماعي على تحديد نتائج إعادة التوطين تحديداً دقيقاً.

إبلاغ النتائج

يقدر البنك الدولي أن مستوى الدقة في البحوث المتعلقة بأحوال الأسر في مشروعات إعادة التوطين الصينية أعلى كثيراً مما نراه عادة في العالم الثالث. لكن إعطاء إحصائيات كاذبة أمر شائع بين مسؤولي الحكومة في الصين، فالقرية تخدع البلدة والبلدة تخدع المقاطعة في سلسلة من الخداع المركب الذي يميز عملية انتقال أي تقرير عبر التسلسل الهرمي الحكومي، وهي عملية يختلق فيها المسؤولون أرقاماً تمهد لهم السبيل للترقي الوظيفي. وطبقاً لما جاء في صحيفة لياووانغ الأسبوعية (العدد ١٨)، فقد كشف مسح أجراه أحد المكاتب الرسمية للإحصاء عن ٦٠٠ ألف مخالفة قانونية في عملية إصدار الإحصائيات.

وتشير محاولة بروك ماكدونالد لجمع الإحصائيات المستقلة في المناطق الريفية في هينان إلى احتمال أن يكون المسؤولون قد قدموا إحصائيات كاذبة في أثناء رصد عملية إعادة التوطين في زياولانغدي. فقد أجرت ماكدونالد مسحاً اجتماعياً اقتصادياً لقريتين من قرى إعادة التوطين في مقاطعة هينان، فوجدت أن دقة البيانات يشوبها إصرار مسؤول من مسؤولي القرية على توزيع الاستبيان بنفسه. وفي وقت لاحق اكتشفت أن أحد المسؤولين التابعين لمكتب إعادة التوطين بالمقاطعة كان يملأ استمارات الاستبيان بنفسه. (وبعد أن أبدت اعتراضها وافق المسؤول على توزيع الاستمارات في القرية). لكن الكثير من الاستمارات المملوءة تم تغييرها قبل إعادتها للباحثة، وأجريت هذه التغييرات بنفس القلم وبنفس الخط الذي كانت قد كتبت به.[4]

ونظراً لأن بروك ماكدونالد لم تستطع التأكد من دلالة النتائج بعد تغييرها، فقد صنفت مجموعتين من البيانات لتقييم نتائج إعادة التوطين. فوجدت في إحدى القريتين أن التغييرات لا تحدث فرقاً في مجموع الاستجابات بخصوص المساحة المنزرعة والدخل وإنتاج الحبوب. أما في القرية الثانية فإن الردود التي تبدو صادرة من القرويين تشير إلى تدهور في نوعية الحياة قياساً على تلك المتغيرات، بينما كانت الردود الرسمية تشير إلى تحسن مستويات المعيشة. وأكدت اختبارات T التي أجرتها الباحثة أهمية الاختلافات بين ردود القرويين والردود الرسمية.

ويعتبر أسلوب إبلاغ الإحصائيات مسؤولاً عن الكثير من الإحصائيات الكاذبة. فالحكومة بها تسلسل هرمي من المسؤولين يمتد من الحكومة المركزية إلى المستويات الإقليمية والبلدات والقرى. ويجري وضع الأهداف على أحد مستويات التسلسل الهرمي، ثم تصبح بعد ذلك مسؤولية المستويات الدنيا فيه. إلا أن هذه المستويات الحكومية ذاتها تعد مسؤولة عن إبلاغ الإحصائيات من أسفل السلم إلى أعلاه، وهذا الاقتران بين وضع الأهداف وجمع البيانات يخلق بيئة يصعب فيها جمع البيانات الدقيقة.

مشاكل عملية إعادة التوطين في الماضي

من الأسباب الأساسية وراء «نجاح» إعادة التوطين في الصين وفقاً لتقارير البنك الدولي أن الصين وضعت سياسات وإجراءات ملزمة ومعقدة لكل قطاع من القطاعات التي لها دور في عملية إعادة التوطين. لكن السياسة الحكيمة لا تعني بالضرورة أن ممارسات إعادة التوطين ممارسات سليمة. فقد اتسمت مشروعات إعادة التوطين التي نفذت مؤخراً في إطار السياسة الوطنية (مثل مشروع الأخاديد الثلاثة) بعيوب موثقة، أي أنها بعيدة عن «النموذج» الذي ينبغي على البلدان الأخرى أن تحتذيه.[5]

ومن المعروف أن إعادة التوطين قرب سد الأخاديد الثلاثة عملية شابتها المشاكل التي لحقت آثارها بمليونين من الأشخاص الذين سيتم تهجيرهم إلى مناطق أخرى. ومن هذه المشاكل انتهاك حقوق الإنسان وتغطية المسؤولين على أوجه القصور والفشل وتزوير الأرقام والفساد المزمن وإهدار التمويل المخصص لإعادة التوطين والتمييز ضد القرويين المنقولين للإقامة في أماكن جديدة، وعدم بذل الجهود السليمة لإطلاع المستوطنين الجدد على ما يلزم أو التشاور معهم. وفي وقت مبكر من هذا العام أبلغ عن فقد اثنين من المزارعين كانا قد ساعدا في إعداد التماسات للشكوى من الفساد.[٦]

كما كشفت الدراسة التي أجرتها ماكدونالد عن إعادة التوطين في زياولانجدي عن عيوب تتعارض مع الزعم القائل بأن الصين تعتبر نموذجاً مثالياً لعملية إعادة التوطين. فقد كان لهذه العملية آثار سلبية إلى حد كبير، إذ فقدت الأسر النازحة مدافن العائلة وأصبحت تعاني من عدم الأمن الغذائي واضطرت لاستخدام مياه غير صحية وتقلصت مساحة الأرض التي تزرعها عما كان متاحاً لها من قبل وتدهورت مستويات دخلها، ولم تحصل هذه الأسر على تعويضات كافية عن خسائرها. ولم تستوف القريتان إلا معياراً واحداً فقط من المعايير التي وضعها البنك الدولي عنواناً لعملية إعادة التوطين النموذجية.

الخلاصة

للحكومة الصينية والبنك الدولي سياسات صارمة بشأن الإجراءات الواجب اتباعها في التخطيط لإعادة التوطين، وبشأن المعايير التي ينبغي تلبيتها. لكن السياسات الحكيمة في ذاتها لا تضمن سلامة التنفيذ. ولذلك ينبغي أن يكون هناك بيانات سليمة حتى يمكن تقييم آثار إعادة التوطين. وما زالت البيانات المستخدمة لتقييم إعادة التوطين في الصين تحتاج إلى الكثير من التنقيح بصفة عامة. وكما يحدث في بلدان أخرى، فيبدو أن عملية إعادة التوطين بصفة عامة تعتبر تكلفة مترتبة على المشروع، لا ربحاً صافياً له.

بروك ماكدونالد تعد رسالة دكتوراه في كلية الدراسات الأنثروبولوجية والجغرافية والبيئية بجامعة ملبورن.
بريد إلكتروني: b.mcdonald1@pgrad, unimelb.edu.au
مايكل ويبر أستاذ الجغرافيا بجامعة ملبورن. بريد إلكتروني: mjwebber@unimelb.edu.au

١ «تعتبر عملية إعادة التوطين في الصين حالياً ناجحة، بل إنها تضيف إلى فوائد المشروعات، بينما تتسم هذه العملية في أماكن أخرى بالمشاكل وتصبح مصدراً للنزاع». (إعادة التوطين والتنمية: رؤية البنك الدولي للمشروعات التي تشمل إعادة التوطين غير الطوعي، ١٩٨٦-١٩٩٣). إدارة البيئة بالبنك الدولي، واشنطن، ١٩٩٤ أ:/١٦٤.

٢ وودمان: «تعليقات على بعثة البنك الدولي المعنية بالسدود» في ورقة المراجعة القطرية الخاصة بالصين (مايو/أيار ٢٠٠٠). انظر الموقع التالي على الإنترنت: www.irn.org/programs/threeg/0005.woodman2.html

٣ ج كاو: «الصين على امتداد النهر الأصفر: ملاحظات باحث وتأملاته عن المجتمع الريفي الصيني – هوامش للقراءة للكتاب الأول» Shanghai Wenyi Chubanshe، سبتمبر/أيلول ٢٠٠٠.

٤ ب. ماكدونالد: «السياسة العالمية: دلالات محلية – دراسة لإعادة التوطين في زياولانغدي بالصين»، رسالة بكالوريوس **بجامعة** ملبورن، ملبورن، ٢٠٠٠.

٥ انظر س. ستيل وي. دوان: «السياسات والممارسات في إعادة التوطين في مشروع الأخاديد الثلاثة: رؤية ميدانية»، العدد ١٢ من نشرة الهجرة القسرية، ص ١٠-١٣، ٢٠٠٢.

٦ ج. بيكر: «الشرطة تضبط التماسات خاصة بمشروع الأخاديد الثلاثة»، ساوث تشاينا مورننغ بوست، ٢١ مارس/آذار ٢٠٠١. انظر الموقع التالي على الإنترنت: www.irn.org/programs/threeg/010328.pethelg.html

مؤتمرات

قريباً

ندوة المؤسسة الائتمانية التربوية للاجئين

١٨-١٩ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٢: جنيف

تنظم المؤسسة الائتمانية التربوية للاجئين «الندوة الدولية الأولى حول التعليم بعد المرحلة الابتدائية»؛ وقد أنشئت المؤسسة على يد سداكو أوغاتا، المفوضة العليا السابقة لشؤون اللاجئين بالأمم المتحدة بهدف إتاحة مستوى جيد من التعليم بعد الابتدائي للاجئين في الدول النامية. وأهداف الندوة هي:

- التأكيد مجدداً على الحاجة العاجلة لتقديم قدر أكبر ومستوى أفضل من برامج التعليم بعد الابتدائي للاجئين.
- تبادل المعارف والخبرات، وتعزيز التعاون في هذا الصدد.
- تحسين معرفتنا بالتعليم بعد المرحلة الابتدائية الذي يتلقاه اللاجئون.
- استعراض الممارسات الجيدة والإجراءات العملية الموصى بها.

للحصول على مزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بالعنوان التالي: Ann Avery, RET, PO Box 48, CH 1211 Geneva 20, Switzerland.
هاتف: ٨٢٣٨ ٧٣٩ ٢٢ ٤١+
فاكس: ٧٣٩٤ ٧٣٩ ٢٢ ٤١+
بريد إلكتروني: symposium @ r-e-t.com
موقع الإنترنت: www.RefugeeEducation Trust.org

المؤتمر الثامن للاتحاد الدولي لدراسة الهجرة القسرية

٥-٩ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٣: تشيانغ ماي، تايلند

يُنظَّم المؤتمر الثامن للاتحاد الدولي لدراسة الهجرة القسرية، الذي ينعقد كل سنتين، بالتعاون مع المركز الآسيوي لأبحاث الهجرة بجامعة تشولالونغكورن. ومن المزمع أن يركز المؤتمر على قضية «الهجرة القسرية والعمليات العالمية»، التي تتفرع منها ثلاثة مواضيع: (١) الهجرة القسرية والتنمية؛ (٢) الهجرة القسرية وحقوق الإنسان؛ (٣) الهجرة القسرية والأمن. كما يشمل المؤتمر جلسات تتناول «الأفكار الجارية».

وقد قدمت مؤسسة «أندرو دبليو ميلون» مؤخراً منحة قدرها ١٠٠ ألف دولار للاتحاد الدولي لدراسة الهجرة القسرية، دعماً لإنشاء أمانة سر للاتحاد في مركز دراسات اللاجئين في أكسفورد. ويسعى الاتحاد لتحقيق هدفين:

- تعزيز وتوسيع المعرفة العلمية في مجال الهجرة القسرية
- تعميق فهم الأساليب الملائمة والفعالة فيما يتعلق بالهجرة القسرية

وسوف تعمل أمانة السر على تحقيق ما يلي:

- إقامة صلات رسمية وفردية ومؤسسية بين الأعضاء
- زيادة أعضاء الاتحاد
- إنشاء نظام متباين لرسوم العضوية في الاتحاد
- تنسيق تنظيم مؤتمر الاتحاد الذي يعقد كل سنتين

للمزيد من التفاصيل، يمكنكم زيارة الموقع التالي: www.iasfm.org

تقارير

مؤتمر مائدة مستديرة حول النزوح الداخلي

مارس/آذار ٢٠٠٢: شيكاغو

قامت منظمة «باكس إنترناشيونال»، بالاشتراك مع «مبادرة القانون والسياسة العالمية» لكلية الحقوق بشيكاغو-كنت، بتنظيم مؤتمر مائدة مستديرة في مارس/آذار ٢٠٠٢، لبحث قضية النزوح الداخلي وتسليط الضوء عليها. وكان من بين المشاركين في النقاش عميد الكلية هنري ه. بيريت، ود. مارك سومرز، والبروفيسور دوغلاس كاسل، والبروفيسور بارترام براون، ود. لوك ت. لي، ولاري إكين، وآخرون. وبحث المؤتمرون حجم مشكلة النزوح الداخلي، والمشاكل الخاصة التي يواجهها النازحون، وسبل تعزيز حقوقهم الإنسانية، والضمانات القانونية لحمايتهم، وكيفية انطباق مفاهيم السيادة في هذا الصدد؛ كما ناقشوا الحجج التي تبرر وضع اتفاقية دولية بشأن النازحين داخلياً.

يمكن الحصول على ملخص للمناقشات من خمس صفحات؛ ومن المزمع أيضاً نشر النصوص الكاملة للتقارير المقدمة. للمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة الموقع التالي: www.paxinternational.org
أو الاتصال بـ: Pax International at 100 Maryland Ave NW, Washington DC 20002, US. Tel: +1 202 543 4347

UNIYA/Jesuit Refugee Service

نزوح المسلمين في كجرات يتواصل بلا هوادة

على الرغم من أن تدخل الجيش قد أنهى مذابح الإبادة ضد الأقلية المسلمة في ولاية كجرات الواقعة في شرقي الهند، فإن عدد المسلمين في مخيمات النازحين ما زال في تزايد مستمر، ويقدر أن ١١٦ ألف نازح مسلم يقيمون الآن في ١٠٧ من هذه المخيمات. ويثير التغاضي الرسمي عن الأحداث الأخيرة الشك في أن متطرفي الهندوس ومؤيديهم في صفوف الشرطة وحكومة الولاية يحاولون طرد المسلمين البالغ عددهم خمسة ملايين نسمة (١٠٪ من السكان) خارج الولاية باتجاه باكستان المجاورة.

وعلى الرغم من سرعة القبض على زعماء عصابات المسلمين المشتبه في ارتكابهم المذبحة التي أودت بحياة ٥٨ من الحجاج الهندوس في أحد القطارات قرب غودرا، وهو ما أدى إلى إثارة أحداث شغب واسعة النطاق، فلم يعتقل أحد من المسلحين الهندوس الضالعين في أعمال الشغب المناهضة للمسلمين التي أعقبت ذلك الحادث. ويلاحظ أن ستة آلاف من «الحرس الوطني»، وهم أعضاء وحدة مساعدة من وحدات الدفاع المدني في كجرات، التي يُفترض أنها غير منحازة، ينتمون أيضاً إلى تنظيمات هندوسية شبه عسكرية. وقد رفض رئيس وزراء الولاية ناريندرا مودي الاحتجاج المقدم من اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان رفضاً قاطعاً وتحدث عن الحاجة إلى «تلقين المسلمين درساً»، بينما لم يقم رئيس وزراء الهند فاجباي بزيارة كجرات إلا بعد شهر من بدء أحداث العنف والنزوح ولم يوجه أي انتقاد إلى ما قاله رئيس وزراء الولاية. وما زالت هناك حملة ترهيب ضد المنظمات غير الحكومية التي تقوم بجهود من أجل الأقلية المسلمة، وثمة تغاض رسمي عن حملة مقاطعة الشركات والأعمال التجارية المملوكة للمسلمين.

وعلى العكس من موجات العنف الديني السابقة التي شهدتها كجرات، فلم تبد السلطات طوال هذه المرة استعداداً حقيقياً للسيطرة على الموقف والقبض على زعماء العصابات ومعاقبة المسؤولين المتواطئين أو تقديم المساعدات الإنسانية على أساس يخلو من التمييز. وقد دعت منظمة مراقبة حقوق الإنسان حكومة الهند وحكومة ولاية كجرات إلى الالتزام بالقانون المحلي والقانون الدولي واستعادة الأمن والسماح بوصول وكالات الأمم المتحدة وغيرها من الوكالات الإنسانية إلى الولاية ووضع حد لأجواء الإفلات من العقوبة فيها، كما حثت الهند على إلغاء قانون منع الإرهاب الذي يطبق على المسلمين بروح من التمييز في ولاية كجرات وغيرها. كما طالبت بالسماح لأجهزة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان وخبرائها في هذا المجال بالوصول إلى تلك المناطق في الهند، ومن بينهم الممثل الخاص للأمين العام المعني بالنزوح الداخلي.

لمزيد من المعلومات يرجى الرجوع إلى موقع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بالهند على الإنترنت: www.nhrc.nic.in، والرجوع إلى تقرير منظمة «مراقبة حقوق الإنسان» عن «مشاركة الدولة وتواطؤها في العنف الطائفي في كجرات» على الموقع: www.hrw.org/reports/2002/india.

المجلس القبلي الأعلى في أفغانستان: هل تخطو أفغانستان على الطريق نحو استرداد عافيتها؟

انعقد المجلس القبلي الأعلى المعروف باسم «اللويا جركه» في كابول في الفترة من التاسع إلى التاسع عشر من يونيو/حزيران بمقتضى شروط اتفاقية بون التي أبرمت في ١٥ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠١؛ وتم انتخاب ١٠٥١ مشاركاً، من بينهم ٢٠٠ امرأة، مهمتهم الأساسية هي اختيار حكومة انتقالية تتولى الحكم في أفغانستان لمدة ١٨ شهراً.

وكان مرور هذا الحدث دون نشوء مشكلات ذات بال أمراً مشجعاً باعتباره فرصة فريدة للقاء من يمسكون بزمام القوة والنفوذ وممثلي المجتمع المدني. ويمثل مجلس الوزراء الجديد الذي صادق على تشكيله المجلس القبلي الأعلى نوعاً من الاستمرارية، حيث انتخب حامد كرزاي رئيساً بينما احتفظ ١٣ وزيراً بمناصبهم في الحكومة الانتقالية المؤلفة من ٣١ وزيراً، وبقي ستة وزراء آخرين في المجلس مع توليهم مناصب وزارية جديدة. ويلاحظ أن جميع قيادات أصحاب السلطة والجماعات العرقية ممثلون من خلال المناصب الوزارية ومن خلال تعيين خمسة نواب للرئيس. وهناك ثلاث وزيرات بالمجلس، الذي يتضمن أيضاً عدداً ممن لهم باع في العمل مع منظمات المجتمع المدني.

وعلى الجانب غير الإيجابي نجد أن صيغة المجلس القبلي الأعلى في أفغانستان لم تتح الفرصة للحوار حول مدى ملاءمة الأسماء المطروحة للمناصب الرسمية. وباءت بالفشل الجهود الرامية إلى الاتفاق على تشكيل مجلس تشريعي. وتبدت التكتيكات التي اتبعها بعض أصحاب السلطة بغرض الترهيب في أثناء العملية الانتخابية بوضوح في أثناء انعقاد المجلس. وأظهر كثير من الموفدين شجاعة كبيرة في الحديث صراحة عن قضايا حقوق الإنسان، بل لعلهم قد تجاوزا حدودهم على نحو يعرضهم للأخطار عند رجوعهم إلى مواطنهم. كما ساد شعور شديد بالإحباط لأن المجلس القبلي الأعلى كان في واقع الحال يعطي خاتم الموافقة على قرارات تتخذ بعيداً عنه. واستاء أنصار الملك السابق محمد ظاهر شاه عندما أعلن زلماي خليل زاد، الموفد الخاص للحكومة الأمريكية، قبل انعقاد المجلس القبلي الأعلى أن ظاهر شاه لن يكون مرشحاً لمنصب رئيس الدولة. كما أن الاختيار النهائي لأعضاء مجلس الوزراء لم يرض الباشتون الذين يخشون الدور البارز الذي يلعبه أعضاء التحالف الشمالي السابق في الحكومة الانتقالية. واستقبلت إعادة تعيين الجنرال فهيم في وزارة الدفاع، وتسميته نائباً من ضمن نواب الرئيس، بمشاعر عدم الرضا. وآثر قائد الحرب الأوزبكي عبد الرشيد دستم عدم الإقامة في كابول فرفض تقلد أي منصب وزاري. كما اغتيل أحد نواب الرئيس بعد شهر من التئام المجلس القبلي الأعلى، وهو حاجي عبد القدير الذي يعد من الباشتون القلائل في الحكومة.

ويبدو أن المجلس القبلي الأعلى قد أنشأ حكومة انتقالية تعكس الترتيبات الحالية للإمساك بزمام السلطة على المستوى المحلي. كما أن هذه الحكومة تلتزم الحذر كيلا تحيد عن القيم الإسلامية أو الاتجاه المحافظ. وسواء اعتُبر التئام المجلس القبلي الأعلى علامة فارقة على طريق أفغانستان نحو السلام أو لا، فإن هذا يتوقف على قدرة الدولة الإسلامية الانتقالية في أفغانستان على حمل أصحاب السلطة الإقليمية على تقبل قيمة العمل من خلال إطار وطني، وعلى قدرتها على دعم التمسك بمعايير حقوق الإنسان المقبولة دولياً.

يمكن الاطلاع على تقرير منظمة «مراقبة حقوق الإنسان» عن المجلس القبلي الأعلى بالرجوع إلى العنوان التالي على الإنترنت: www.eurasianet.org/press/2002/qna-loyagirga.htm. كما يمكن الرجوع إلى تقرير شبكة أوراسيا EurasiaNet عن الموضوع نفسه على العنوان: www.eurasianet.org/loya jirga. وللاطلاع على معلومات يجري تحديثها بصورة مستمرة عن أفغانستان يمكنكم الاشتراك في النشرة الشهرية لمجموعة الوكالات البريطانية المعنية بأفغانستان. عنوان البريد الإلكتروني: baag@refugeecouncil.org.uk انظر أيضاً الوصلات الإلكترونية الخاصة بأفغانستان في موقع «نشرة الهجرة القسرية» على العنوان التالي: www.fmreview.org/4DAfghnistan.htm

المسار الثالث في المشاورات العالمية حول الحماية الدولية

بقلم: فريد روبرتس

استضافت إدارة الحماية الدولية بمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عملية التشاور العالمية التي تهدف إلى إنعاش نظام الحماية الدولية وتوجيه اهتمام خاص إلى القضايا التي لم تتناولها اتفاقية ١٩٥١ وبروتوكول ١٩٦٧ على نحو كاف. وقد تمخض «المسار الثالث» لهذه المشاورات، الذي تم في إطار اللجنة التنفيذية للمفوضية، عن قدر من الاتفاق في الرأي حول جوانب الحماية في أوضاع التدفق الجماعي وحول نظم اللجوء الفردية والعلاقة التي تربط بين اللجوء والهجرة. وكانت محاور الاجتماع الأخير من اجتماعات المسار الثالث هي «الحلول الدائمة» المختلفة واللاجئون من النساء والأطفال.

وحيث أن الإرجاع الطوعي إلى الموطن لا يزال هو الحل المفضل لدى معظم اللاجئين، فقد ركزت المناقشات على مفهوم العودة الطوعية الآمنة، والعناصر التي تؤدي على خلق بيئة تسمح باستمرار العودة، ومسؤوليات الدول المضيفة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والوكالات والجهات المانحة الأخرى في سيناريوهات الانتعاش في مرحلة ما بعد الصراع. وشجع الاجتماع المفوضية على القيام بدور العامل المساعد أساساً، من خلال التركيز على الحماية ووضع المعايير والدعوة إلى الحقوق والقيام بإجراءات الرصد والمتابعة والدخول في المشاركات المفيدة. وطالب الاجتماع بمزيد من التوجيه بشأن القضايا القانونية مثل حقوق الأرض وحقوق الملك. وكان موقف المنظمات غير الحكومية يتلخص في أن أي شيء دون العودة الطوعية يمثل انتهاكاً للمبدأ الأساسي لعدم الإرجاع القسري. وقد لفتت المملكة المتحدة الانتباه إلى أن من لا يعودون لأوطانهم يحتاجون إلى الحماية.

وتضمن الاجتماع إشارات عديدة إلى مواقف اللجوء الممتدة، منها أن ضعف احتمال العودة الطوعية ليس مبرراً «لإعاشة اللاجئين في ظروف سيئة» لفترات طويلة، وأن الظروف قد تسوء مع مرور الوقت بسبب فتور اهتمام البلدان المضيفة والجهات المانحة. لذلك لا بد من بذل المزيد من الجهود من جانب كل الأطراف المعنية لتجنب خلق أوضاع اللجوء الممتدة، وذلك عن طريق البحث عن الحلول الدائمة منذ البداية والمساعدة على حل هذه الأوضاع، بما في ذلك القنوات الدبلوماسية.

ونظراً لأن الحاجة إلى الحماية الدولية عن طريق إعادة التوطين تفوق عدد الأماكن المتاحة من خلال الحصص الحالية فقد حث الاجتماع الدول على إنشاء برامج جديدة لإعادة التوطين أو التوسع في البرامج الموجودة، وعلى التعاون بمساعدة مفوضية شؤون اللاجئين على وضع إجراءات لإعادة التوطين تتسم بمزيد من الاتساق والكفاءة. ولاحظ أن ذلك، بصرف النظر عن واجب توفير الحماية، سيبين لدول اللجوء الأولى أن الدول الغنية مستعدة للمشاركة في تحمل المسؤولية؛ وهكذا يمكن الحفاظ على نظام اللجوء وتعزيز جدوى الحلول الأخرى.

ويمثل الاندماج في المجتمع المحلي حلاً جذاباً عندما لا يكون خيار الإرجاع إلى الموطن متاحاً، على الرغم من أن الدول المضيفة غالباً ما تكون غير مستعدة لمنح حقوق حرية الحركة والعمل والأرض والمواطنة، إلخ. ويمكن تعزيز هذا الحل عن طريق ضمان إدراج مناطق اللجوء والاستضافة في خطط التنمية الوطنية بدعم من الجهات المانحة. وثمة أمثلة عملية على ذلك يمكن أن نجدها في كل من زامبيا وأوغندا وإثيوبيا.

وعوضاً عن الاندماج في المجتمع المحلي هناك مبرر قوي لرفع قدرة اللاجئين على الاعتماد على أنفسهم كبديل كريم ودائم للاعتماد على الغير. لذلك كان من رأي إدارة الحماية الدولية أن «المجتمع الذي يعتمد على نفسه يمكن أن يحل محل ٢٠ من العاملين في مجال الحماية». وفي هذا السياق تستطيع مفوضية شؤون اللاجئين أن تبذل جهوداً ناجحة لتعزيز مفهوم الحماية الاجتماعية (لا الحماية القانونية أو البدنية).

وشهد الاجتماع اتفاقاً في الرأي على أن مفوضية شؤون اللاجئين ما زالت بحاجة إلى التعامل مع حماية اللاجئين من النساء والأطفال باعتبارها قضية محورية. وفي هذا الصدد يوجد حالياً إطار قوي من المبادئ العامة والتوصيات الخاصة بالتقييم، مع بعض النماذج المشجعة على الممارسة السليمة، إلا أن التنفيذ ما زال يجري على نحو غير منسجم، وهو أمر يشترك في تحمل مسؤوليته كل من شركاء التنفيذ والجهات المانحة.

وقد لوحظ أن الدول الأطراف لا تفي بمتطلبات الفحص والمتابعة في كثير من الأحوال، كما لفتت الدول الأطراف نظر الاجتماع إلى أن الممارسات السليمة والنماذج الناجحة لا تحظى بأي اهتمام يذكر على الإطلاق.

وأُدرجت نتائج عملية التشاور، في صيغة توصيات للتحرك، في موجز مشترك لإعداد «جدول أعمال للحماية» يقدم إلى اللجنة التنفيذية لمفوضية شؤون اللاجئين في أكتوبر/تشرين الأول. ومن المتوقع أن تقوم مجموعات العمل الشاملة بمناقشة التنفيذ وتناول ما يستجد من القضايا الجديدة. أما جماعات الدعوة للحقوق فيمكنها أن تضمن أن تأتي بعد ذلك إجراءات مشتركة لدعم نظام الحماية الدولية.

يمكن الاطلاع على خلفية عامة عن عملية التشاور في موقع مفوضية شؤون اللاجئين على الإنترنت: www.unhcr.ch

فريد روبرتس يعمل بإدارة الحماية الدولية بالمملكة المتحدة.

سارة كروس وليندر كانديليجي وكريستا زونغولويج مع رود لوبرز، المفوض السامي للاجئين، مؤتمر مركز دراسات اللاجئين، أكسفورد، ٥ يوليو/تموز ٢٠٠٢

Refugee Studies Centre,
Queen Elizabeth House,
21 St Giles, Oxford OX1 3LA, UK.
Tel: +44 (0)1865 270722.
Fax: +44 (0)1865 270721.
Email: rsc@qeh.ox.ac.uk

www.rsc.ox.ac.uk

Refugee Studies Centre

محاضرة هاريل بوند: ٢٧ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٢ بأكسفورد

«تجارة الرقيق وتهريبهم: دلالات خاصة بنظام حماية اللاجئين»
يلقيها البروفيسور فيتيت مونتاربهورن الأستاذ بكلية الحقوق بجامعة تشولالونغكورن بتايلاند.

الدورة الصيفية الدولية في الهجرة القسرية: ٨ – ٢٦ يوليو/تموز ٢٠٠٢

مدة الدورة ثلاثة أسابيع مع الإقامة الداخلية للمشاركين، وقد أعد مركز دراسات اللاجئين هذه الدورة الصيفية للمديرين بالمستويات الإدارية العليا والوسطى بالمنظمات الحكومية وغير الحكومية وبالمنظمات التي تضم حكومات متعددة والباحثين المعنيين بالمساعدات الإنسانية ووضع السياسات الخاصة باللاجئين وبغيرهم من المهاجرين لأسباب قسرية. وتتضمن الدورة محاضرات وأنشطة جماعية وعروض محاكاة ومناظرات ومناقشات إلى جانب الدراسة الفردية، تتيح للمشاركين دراسة الاستجابات المعاصرة للنزوح على المستوى المؤسسي وعلى أرض الواقع. وتعقد الدورة في كلية وودام بجامعة أوكسفورد.

يرجى الاتصال بسالي لين على العنوان التالي: Sally Lane على العنوان أعلاه.
هاتف: ٢٧٠٧٢٢ ٨٦٥ (٠) ٤٤+
فاكس: ٢٧٠٧٢١ ٨٦٥ (٠) ٤٤+
بريد إلكتروني:
summer.school@qeh.ox.ac.uk

موقع الهجرة القسرية على الإنترنت
عالم من المعلومات عن النزوح

بدءاً من نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٢

من المنتظر أن يتيح موقع الهجرة القسرية على الإنترنت Forced Migration Online الفرصة للدخول فوراً إلى مجموعة كبيرة من المصادر الإلكترونية المعنية بأوضاع المهاجرين لأسباب قسرية عبر أنحاء العالم. والموقع مصمم لخدمة الممارسين والباحثين وصانعي السياسات والطلاب وكل المهتمين بهذا المجال، ويهدف إلى تقديم معلومات شاملة ومحايدة وإلى رفع الوعي المتنامي في شتى أنحاء العالم بقضايا النزوح. وسيتضمن الموقع مجموعة من الكتابات الأساسية المنشورة وغير المنشورة (منها الحديث ومنها السابق)، وعدداً من أدلة الإرشاد التي كُلِّفت بإعدادها مجموعة من الخبراء المعنيين، ومختارات من المصادر المتاحة على الإنترنت، ودليلاً بالمنظمات والمصادر الأخرى المفيدة – كل ذلك في موقع واحد.
وتتضمن محتويات الموقع ما يلي:

- مكتبة رقمية تضم مجموعة من الوثائق بنصها الكامل، والتي يمكن قراءتها على الشاشة أو البحث فيها أو طباعتها حسب الحاجة.
- أدلة إرشادية مرتبة حسب الموضوعات وحسب الأقطار/السكان للبحث في قضايا الهجرة القسرية، مع وجود مؤشرات تحيل إلى مزيد من المعلومات المتاحة على الشبكة.
- كاتالوج إلكتروني يمكن البحث فيه عن نبذات وصفية للمصادر المتعلقة بمجال الهجرة القسرية، والصلات الإلكترونية التي تقود الباحث إلى هذه المواقع.
- بث إخباري يتضمن تحديثاً منتظماً لأهم الأنباء.
- دليل بالمنظمات الرئيسية حول العالم.
- مواد مرئية كالخرائط والصور الفوتوغرافية.
- أعداد سابقة من مجموعة من الدوريات الأكاديمية.
- مصادر تعليمية إلكترونية.

وسيقوم مركز دراسات اللاجئين باستضافة هذا الموقع، إلا أن الوقع سيعتمد على شبكة من الشركاء الدوليين بقصد أن يصبح مصدراً معلوماتياً عالمياً بحق. ويتلقى الموقع تمويله من مؤسسة أندرو و. ميلون والاتحاد الأوروبي.

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بالعنوان التالي: fmo@qeh.ox.ac.uk

وقد بدأت المكتبة الرقمية بموقع الهجرة القسرية على الإنترنت في ٢١ يونيو/حزيران ٢٠٠٢، ويمكن الرجوع إليها على العنوان التالي:
www.forcedmigration.org

نماذج محاكاة أوضاع الإغاثة ReliefSim

حصل موقع الهجرة القسرية على الإنترنت، بالاشتراك مع برنامج التعلم المستمر بمساعدة التكنولوجيا بجامعة أوكسفورد ومركز كولومبيا للتعليم والتعلُّم باستخدام الوسائط الجديدة بجامعة كولومبيا، على تمويل ضخم من مؤسسة أندرو و. ميلون لإجراء دراسة رائدة مشتركة مدتها سنتين بدءاً من يناير/كانون الثاني ٢٠٠٢، الهدف منها هو تقييم نماذج للمحاكاة وتصميميها وإتاحتها في آخر الأمر لتدريب العاملين في مجال الإغاثة الإنسانية على الإجراءات المطلوبة لإدارة عمليات الطوارئ المعقدة، وخصوصاً في أوضاع اللاجئين.

فالإغاثة الفعالة في ظروف الطوارئ تتطلب سرعة اتخاذ القرار المبني على معلومات كافية، كما تتطلب المعرفة الوافرة باحتياجات جموع المضارين ومشاكلهم، وترتيب أولويات المهام الرئيسية بمنتهى الدقة، وتطبيق الحد الأدنى من المعايير المتواضع عليها في مجال الرعاية الصحية، وهو ما يجري دائماً في أسوأ الظروف. ونظراً لكثرة العناصر الداخلة في هذه الظروف، فمن اللازم إجراء تدريبات عملية ومهنية وشاملة للعاملين في مجال الإغاثة الإنسانية. ومن هنا، ومع الأخذ في الاعتبار النقص الحالي في هذا النوع التدريب، يعتزم موقع الهجرة القسرية على الإنترنت وبرنامج التعلم المستمر بمساعدة التكنولوجيا ومركز كولومبيا للتعليم والتعلُّم باستخدام الوسائط الجديدة إنشاء نماذج محاكاة بالكمبيوتر لأوضاع الطوارئ. وسوف تقدم هذه النماذج للممارسين والطلاب الفرصة لحل المشاكل وتحليل المواقف والتوصية بالإجراءات المستقبلية والتعامل مع البيئات المعقدة مثل إقامة مخيمات جديدة للإغاثة.

وتعتبر نماذج محاكاة أوضاع الإغاثة هي الأولى من نوعها في تطبيق التكنولوجيا المعقدة الخاصة ببناء النماذج على أوضاع الإغاثة. وسوف تلتزم هذه العملية بأفضل الممارسات التربوية في مجال التعلم الإلكتروني كما ستراعي الحد الأدنى من المعايير الوارد وصفها في الإصدارات الموجودة حالياً، مثل مشروع كوكب الأرض، ودليل «صحة اللاجئ» الصادر عن منظمة «أطباء بلا حدود»، ودليل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الخاص بالطوارئ.

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بماريون مانتون: marion.manton@conted.ox.ac.uk

هل يمكنك التبرع لهذه المجلة؟

منذ ظهور «نشرة الهجرة القسرية» استطعنا بفضل سخاء مؤسسة فورد – مكتب القاهرة أن ننشرها مجاناً؛ غير أننا اليوم ننظر في السبل التي تكفل للطبعة العربية من «نشرة الهجرة القسرية» استقراراً مالياً على المدى الطويل، ولذا فإننا نعتزم إنشاء صندوق للتبرعات بهدف توفير دخل مضمون لتغطية تكاليف نشر المجلة. فإذا كان بمقدوركم المساهمة بأي تبرعات لهذا الصندوق، أياً كان حجمها، فسوف نكون لكم في غاية الامتنان.

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بنا بالبريد الإلكتروني: fmr@qeh.ox.ac.uk أو إرسال خطاباتكم إلى رهام أبو ديب على العنوان التالي:

Riham Abu-Deeb, Nashrat al Hijra al Qasriyya,
Refugee Studies Centre, Queen Elizabeth House,
21 St Giles, Oxford OX1 3LA, United Kingdom.
رقم الفاكس: 270721 1865 (44)

UNHCR
The UN Refugee Agency
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

التقييم الفوري

التقييم الفوري هو عملية مراجعة سريعة وتفاعلية تجري في توقيت مناسب في مرحلة مبكرة من العمليات الإنسانية التي تتطور تطوراً سريعاً، ويهدف هذا التقييم عموماً إلى قياس فعالية وتأثير جهود معينة تقوم بها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وضمان توظيف نتائجها كعامل مساعد فوري على إحداث تغيير تنظيمي وتغيير في مجرى العمليات.

وقد دعا النقد الذي وُجِّه إلى جهود المفوضية في تعاملها مع الاحتياجات الإنسانية في أثناء عملية كوسوفا ١٩٩٩ إلى إدخال نظام التقييم الفوري في المفوضية لتمكينها من إجراء تقييمات تحليلية سريعة للطوارئ الجارية، وتقديم المقترحات الخاصة بالتحسين في توقيت يتيح إجراء تعديلات مفيدة.

وفي يونيو/حزيران ٢٠٠٠ وضعت وحدة تحليل السياسات والتقييم إطاراً مؤقتاً للتقييم الفوري، ثم نفذت البعثات المرسلة حتى الآن بغرض إجراء هذا التقييم برامج في السودان/إريتريا وأنجولا وباكستان وإيران وأفغانستان، وأوضحت تجارب المفوضية مؤخراً أن التقييم الفوري له مزايا عديدة فيما يتعلق بالسرعة والتأثير والمشاركة. وسرعان ما أصبح مفهوم التقييم الفوري داخل المفوضية مقبولاً لدى الإدارة والعاملين على كل المستويات، كما رحب الشركاء الخارجيون الأساسيون للمفوضية (الدول المانحة والمنظمات غير الحكومية والوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة) بإدخال نظام التقييم الفوري باعتباره مؤشراً يدل على التزام المنظمة بالشفافية وتعزيز فعالية عملياتها. وتعمل وحدة تحليل السياسات والتقييم حالياً على تحديد أبعاد منهج التقييم الفوري وتبادل خبرة المفوضية مع المنظمات الشريكة لها.

ويلاحظ أن عملية التقييم الفوري ليست نسخة منقحة من التقييم التقليدي للجهود الإنسانية فحسب، ولكنها عملية تفاعلية تهدف إلى عرض الآراء الفورية لتوظيفها في إطار العمليات المستمرة. وينبغي أن يتمكن التحليل الفوري من تحليل الاستجابة للطوارئ على أساس عدد من المعايير، من بينها صلاحيات المفوضية فيما يتعلق بالحماية وبيانات السياسات والمبادئ العامة القطاعية والموضوعية والمعايير المنصوص عليها في دليل المفوضية الخاص بالطوارئ والأهداف المحددة للعملية المعنية. ويسعى التحليل الفوري إلى تحليل الصعاب القائمة والتوصل إلى الإجراءات الفعالة اللازمة لتذليلها وإلى إلقاء الضوء على نماذج الممارسات السليمة وإدراجها في أنشطة التخطيط وإعداد البرامج والتدريب.

ويجب الشروع في التقييم الفوري فور وقوع أي طارئ جديد أو ظهوره في الأفق. وفي البداية يكون القائمون بالتقييم هم المشاركون بالفعل في خلية الأزمة المنشأة للتعامل مع الظرف الطارئ، فيتولون جمع الوثائق اللازمة ومراجعتها على أساس منهجي. وتتولى فرق التقييم إجراء مقابلات شخصية مع كبار مديري الطوارئ والاتصال بالجهات الرسمية والشخصيات الرئيسية في هذا المجال. ولا يعتبر دور المقيِّمين سلبياً أو تحليلياً وحسب، إذ إنهم يستخدمون مهاراتهم وخبراتهم لتقديم المشورة إلى مديري الطوارئ ولفت انتباههم إلى المشاكل الوشيكة. وقبل أن يغادر فريق التقييم الفوري أي موقع ميداني عليه أن يعقد جلسة توجيهية تفاعلية للعاملين بالمفوضية، ومتى أمكن لممثلي المنظمات المشاركة لها في العمل. وفي مقر المفوضية عليه تقديم تقارير إلى رئيس المفوضية وأعضاء الإدارة العليا الآخرين وأعضاء اللجنة التنفيذية والمنظمات الحكومية.

وعلى المشاركين في التقييم الفوري الإلمام بالعمليات التي تجري في ظروف الطوارئ وبمناهج التقييم. وإذا كانت المشاركة الخارجية في التقييم الفوري لا ينبغي استبعادها فمن الأفضل أن يكون رئيس الفريق من العاملين بالمفوضية، على ألا يكون ملحقاً في عمله عادة بوحدة تحليل السياسات والتقييم.

وترى المفوضية أن مزايا التقييم الفوري يمكن تلخيصها في ثلاث نقاط هي التوقيت المناسب وتوسيع الرؤية وإمكانية التفاعل. فالنتائج تصبح متاحة بسرعة أمام مجموعة كبيرة من أصحاب الشأن في توقيت مناسب لإحداث تغيير في العمليات الجارية. وللقائمين بالتقييم الدوري خبرة في العمل المباشر في عملية التخطيط لمواجهة الطوارئ وفي إقامة الحوار ومواصلته بين العاملين الميدانيين التابعين للمفوضية والعاملين بمقرها. ويستطيع خبراء التقييم المهرة التعامل مع أي طارئ من منظور قائم على المعرفة والدراية، بحيث يستفيدون من المعارف والدروس المستمدة من تقييم حالات الطوارئ السابقة في التعامل مع عملية التقييم الجارية ونواتجها التي تتسم بالشفافية.

ويلاحظ أن عملية التقييم الفوري لا تخلو من المخاطرة، فالوقت المخصص للتشاور مع جموع المستفيدين محدود، والتركيز الضيق على عمليات المفوضية قد ينحرف عن المنظور الواسع على مستوى النظام بأكمله. كما قد يؤدي التقييم الفوري إلى طرح نتائج خلافية على مائدة الحوار العام في الوقت الذي تكون فيه المفوضية منخرطة في مفاوضات حساسة مع الدول وغيرها من الأطراف الفاعلة. ولكن على الرغم من هذه القيود، فإن المفوضية تعتبر التقييم الفوري أداة جديدة قيمة وتعتزم مواصلة تطويرها.

ننشر اعتباراً من هذا العدد هذه الصفحة الجديدة بصورة دورية لتقديم الأخبار وموضوعات الحوار التي تمدنا بها وحدة تحليل السياسات والتقييم وسنقوم بنشرها تباعاً في «نشرة الهجرة القسرية». لمزيد من المعلومات أو لإرسال مقترحات حول هذا الباب الثابت يرجى الاتصال بجيف كريسب Jeff Crisp رئيس وحدة تحليل السياسات والتقييم على العنوان: CRISP@unhcr.ch

NORWEGIAN REFUGEE COUNCIL

إهدار حقوق اللاجئين الفلسطينيين على طاولة المفاوضات: دور النرويج

يمثل الفلسطينيون أكبر وأقدم شعب من اللاجئين في العالم؛ ومن بين اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الأمم المتحدة البالغ عددهم نحو أربعة ملايين يعيش زهاء ٨٥٠ ألفاً في غزة (حيث يمثلون أغلبية السكان الفلسطينيين) و٦٠٠ ألف في الضفة الغربية (حيث يعتبرون أقلية).

يعيش اللاجئون الفلسطينيون في ظروف معيشية بائسة؛ فحوالي ٤٦٪ من الأسر الفلسطينية في الضفة الغربية و٦٥٪ في غزة تعيش تحت خط الفقر، محرومة من حرية الحركة داخل الأراضي المحتلة ومن دخول إسرائيل. أما اللاجئون الموجودون في لبنان وعددهم ٤٠٠ ألف فهم أسوأ حالاً، إذ يعيشون في المخيمات ويحرمون من فرص التعليم وممارسة الأعمال الحرة والالتحاق بالوظائف (انظر العدد ١١ من نشرة الهجرة القسرية، ص ٤٠-٤١). وعلى الرغم من أن ظروف المعيشة أيسر حالاً للاجئين الذين يعيشون في سوريا، وعددهم ٤٠٠ ألف، فلم يحصل أي منهم على الجنسية ولا على الحق في التصويت. أما معظم اللاجئين الفلسطينيين الموجودين في الأردن، وعددهم ١,٦ مليون نسمة، فقد أصبحوا مواطنين أردنيين يتمتعون بالحقوق المدنية والسياسية الأساسية.

ويعتبر وضع الفلسطينيين فريداً في إطار قانون اللجوء، لأنهم اضطروا إلى الفرار من ديارهم قبل وضع اتفاقية ١٩٥١ للاجئين وقبل إنشاء مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (انظر العدد ١٣ من نشرة الهجرة القسرية، ص ٤٤-٤٥). لكن هناك عدداً كبيراً من الصكوك القانونية الدولية ذات الصلة بمحنتهم، إذ ينص إعلان حقوق الإنسان على أن لجميع الأشخاص الحق في حرية الحركة وحرية اختيار مكان الإقامة داخل حدود الدولة والحق في مغادرة أي بلد والعودة إلى الوطن.

وينص قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ الصادر في ١١ ديسمبر/كانون الأول ١٩٤٨ نصاً صريحاً على حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة، إذ يقضي بضرورة السماح لكل فلسطيني يرغب في العودة إلى موطنه بالعودة، وبضرورة تقديم التعويضات المالية لمن يختارون عدم ممارسة هذا الحق. ونظراً لأن هذا القرار جرت المصادقة عليه أكثر من مئة مرة منذ عام ١٩٤٨، فمن الممكن اعتباره الآن جزءاً من القانون العرفي الدولي.

ولما كانت إسرائيل مصممة على الحفاظ على طابعها اليهودي، فقد أصبحت اليوم – من خلال قانون العودة الإسرائيلي الصادر عام ١٩٥٠ وغيره من القوانين التمييزية – دولة قائمة على الحكم العرقي حيث تتمتع مجموعة عرقية واحدة دوناً عن غيرها بسيادة رسمية مستأثرة بزمام السلطة. وقد استقبلت إسرائيل في العقد الأخير حوالي مليون شخص من الاتحاد السوفيتي السابق، استقر عدد كبير منهم في الأراضي المحتلة، وقامت بترسيخ احتلالها للأراضي الفلسطينية متحدياً بذلك القانون الإنساني الدولي وروح عملية السلام في أوسلو.

ويلاحظ أن النرويج والولايات المتحدة ومعظم الأطراف الأخرى المعنية بالشرق الأوسط تقبل الأيديولوجية الإسرائيلية في صمت ضاربةً عرض الحائط بالحقوق الواضحة للاجئين الفلسطينيين؛ ولا جدال في أن هذه الأطراف تكيل بمكيالين؛ وإلا فلماذا التزم الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي بعودة الأقليات إلى البوسنة؟ ولماذا خاض ثلاثتهم غمار حرب لوضع حد لتشريد ألبان كوسوفا؟ ولماذا لم يكن هناك أي شك في ضرورة عودة نصف مليون من الهوتو إلى رواندا عقب واحدة من أبشع مذابح الإبادة في التاريخ؟

ولقد سمحت الروابط التاريخية الوثيقة بين حزب العمل النرويجي ونظيره الإسرائيلي للنرويج بالقيام بدور بارز في تسهيل عملية السلام في الشرق الأوسط. لكن الدور النرويجي كان بعيداً كل البعد عن تحسين احتمالات عودة اللاجئين الفلسطينيين، بل لعل النرويج جعلت عودة هؤلاء اللاجئين أبعد منالاً؛ فإزاء إحجام الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي عن الضغط على إسرائيل، وقفت النرويج موقف الإذعان إذ سمحت بأن تصبح حقوق اللاجئين قضية قابلة للتفاوض، من خلال معادلة الانسحاب من الأراضي المحتلة وإنشاء دولة فلسطينية في مقابل تخلي اللاجئين عن حقهم في العودة.

ويلتزم المجلس النرويجي للاجئين بالحق المطلق للاجئين الفلسطينيين في العودة، إذ يجب أن يكون لجميع اللاجئين الفلسطينيين الحق في تقرير ما إذا كانوا يريدون العودة إلى موطنهم، أو الاستقرار في بلد المنفى، أو الاستقرار في بلد ثالث أو لا. ويؤمن المجلس النرويجي للاجئين بأن هذه الحقوق أصيلة لا يجوز المساس بها أو التفريط فيها، ولا يجوز إخضاعها للمفاوضات السياسية من أجل السلام؛ ومن ثم فإننا ندعو الحكومة النرويجية إلى أن تبذل كل ما في وسعها لوضع قضية اللاجئين الفلسطينيين على قائمة اهتمامات المجتمع الدولي؛ إذ يرى المجلس النرويجي للاجئين أنه من غير الواقعي الاعتقاد بإمكانية تحقق السلام والتنمية في الشرق الأوسط بدون حل مشكلة اللاجئين وفقاً للقانون الدولي.

visit
www.nrc.no/engindex.htm

Global IDP PROJECT

النازحون داخل إسرائيل

بقلم: غريتا زيندر

في أثناء الحرب بين دولة إسرائيل الجديدة والبلدان العربية المجاورة في ١٩٤٨–١٩٤٩ شُرِّد ما يتراوح بين ٦٠٠ ألف و٧٠٠ ألف من العرب الذين كانوا يعيشون في فلسطين الواقعة تحت الانتداب البريطاني، أو فروا من المنطقة ليصبحوا لاجئين. كما تعرض ما يتراوح بين ٤٦ ألفاً و٤٨ ألفاً من القرويين العرب للنزوح داخل إسرائيل، ووصل عددهم الآن هم وذريتهم إلى ما يتراوح بين ١٥٠ ألفا و٢٠٠ ألف. كما تحتسب المنظمات المدافعة عن حقوق المواطنين العرب في إسرائيل حوالي ٧٠ ألفاً من البدو الذين نزح الكثيرون منهم في عام ١٩٤٩ في جنوبي إسرائيل أيضاً ضمن النازحين داخلياً؛ ولم يسلم من النزوح سوى طائفة الدروز. ويلاحظ أن حوالي ٩٠٪ من النازحين الداخليين من المسلمين؛ كما يلاحظ أن إسرائيل استقبلت نحو ٦٠٠ ألف لاجئ يهودي في الفترة من ١٩٤٧ إلى ١٩٥٠.

وفي ديسمبر/كانون الأول ١٩٤٨ أكد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ (A/RES/194(III)) على «ضرورة السماح للاجئين الذين يرغبون في العودة إلى ديارهم والعيش في سلام مع جيرانهم بالعودة في أقرب وقت ممكن، وضرورة دفع تعويضات عن الممتلكات لمن يختارون عدم العودة، والتعويض عن فقد أو تلف الممتلكات التي ينبغي على الحكومات أو السلطات المعنية صيانتها بموجب مبادئ القانون الدولي أو بمقتضى العدل والإنصاف». والآن وبعد مرور أكثر من نصف قرن من الزمان ما زال أولئك الذين نزحوا من قراهم في إسرائيل واستقروا في مدن أخرى يأملون في العودة إلى ديارهم.

وفي ظل قانون الأراضي الإسرائيلي، وخصوصاً قانون أملاك الغائبين الصادر عام ١٩٥٠، آلت ملكية الأراضي التي هجرها أصحابها في عام ١٩٤٨ إلى الدولة. وفيما بين عامي ١٩٤٥ و١٩٦٦ وُضعت المناطق التي كان يعيش فيها ٩٠٪ من عرب إسرائيل تحت الإدارة العسكرية، الأمر الذي قيد من حرية الحركة لساكنيها؛ وبدأت إسرائيل في تأجير الأراضي للنازحين في عام ١٩٤٩ مع منح أولوية للقرويين الفقراء الذين استسلموا للجيش الإسرائيلي، وكانت إسرائيل تأمل بتأجيرها الأراضي في المناطق التي استقر فيها النازحون أن تحبط الآمال في العودة. وإذا كان النازحون في بعض الحالات قد استأجروا أراضي بدون مشاكل، فقد كانوا في أحوال أخرى كثيرة يلاقون معارضة من جانب جيرانهم اليهود، وقد رفض بعضهم فرصة الاستئجار خشية المجازفة بحقهم في المطالبة بأراضيهم الأصلية.

وبينما كان الكثيرون من النازحين يحملون حجة ملكية الأراضي، لم يكن ذلك يصدق على البدو الذين درجوا على عدم تسجيل أملاكهم لدى السلطات البريطانية أو العثمانية. فأصدرت إسرائيل سلسلة من القوانين التي تنظم بصورة رسمية مصادرة أراضي البدو، وأمرت عدداً كبيراً من البدو الموجودين في جنوب إسرائيل بالانتقال إلى منطقة مغلقة حيث ظلوا يعيشون تحت الحكم العسكري حتى عام ١٩٦٦. وقد استقر كثيرون من هؤلاء الآن في «قرى غير معترف بها»، بمعنى أنها مجتمعات أعلن عن عدم قانونيتها في ظل قانون التخطيط والبناء الوطني الصادر عام ١٩٦٥، الذي حرمها من الحصول على أي خدمات بلدية، وجعلها على الدوام عرضةً لخطر الهدم.

ومنذ السبعينيات وحتى التسعينيات، قامت الحكومة الإسرائيلية بتخطيط وبناء سبع مدن جديدة للبدو، إلا أن دعاة حقوق البدو رأوا أن البدو لم يشاركوا المشاركة الكافية في تخطيط هذه المدن، وأن أسلوب حياتهم وتقاليدهم لم تُأخَذ في الحسبان بالقدر الكافي، واعتبروا أن التعويضات التي حصل عليها البدو في مقابل التخلي عن أراضيهم وبناء بيوت جديدة في المدن كانت أقل مما يجب. ولئن كانت المدن المبنية للبدو تتيح لهم الفرصة للحصول على الخدمات الصحية والتعليمية بأفضل مما يتاح لهم في المجتمعات البدوية التقليدية، فإن نوعية الخدمات ومستواها أدنى من نظيريهما في المدن اليهودية المجاورة لها.

ويعيش معظم نازحي ١٩٤٨ وأسرهم، كما هي الحال بالنسبة لسائر السكان العرب في إسرائيل، في مدن عربية تكاد تخلو من السكان اليهود، حيث يقيمون في أحياء منفصلة خاصة بهم أو في مدن عربية يهودية «مختلطة»؛ ويعيش كثيرون منهم في أفقر الأحياء وأشدها ازدحاماً في هذه المدن.

وقد رفع كثيرون من النازحين دعاوى أمام المحاكم الإسرائيلية ضد مصادرة الأراضي، لكن الإجراءات تتسم بالبطء ومستوى التعويض الذي تحكم به المحاكم كثيراً ما يُعتبر غير كاف بالنسبة للمستفيدين. كما لم تتخذ أي إجراءات عملية لتنفيذ أحكام المحكمة العليا بالسماح للسكان الذين كانوا يقيمون فيما سبق في كفار بيرعيم وإكريت وغيرهما بالعودة إلى قراهم.

غريتا زيندر مسؤولة إعلامية (عن منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا) بالمشروع الدولي للنازحين الداخليين في جنيف. عنوان البريد الإلكتروني:
greta.zeender@nrc.ch

يمكن الرجوع إلى تقارير عن النزوح الداخلي في ٣٠ دولة (منها تقرير عن إسرائيل، وهذه المقالة ملخص له) في الموقع التالي:
www.db.idpproject.org/Sites/idpSurvey.nsf/wCountries/

تتضمن المنظمات العربية الإسرائيلية التي تناضل من أجل النازحين الداخليين والمقيمين في القرى غير المعترف بها منظمة «عدالة» (المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل) www.adalah.org، و«لجنة الأربعين» www.assoc40.org، و«جمعية الخليل» www.gal-soc.org، و«المؤسسة العربية لحقوق الإنسان» www.arabhra.org.

الإدارة
«المشروع العالمي المعني بأوضاع النازحين داخلياً» هو مشروع للمجلس النرويجي للاجئين، تجري إدارته من مكتب جنيف.

العاملون
المدير: مارك فينسنت
منسق قاعدة البيانات: كريستوف بيو
ممثل المجلس النرويجي للاجئين: بريتا سيدهوف
المسؤول الإداري للمشروع: غري ساندو

الجهات المساهمة
إدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة؛ ومكتب الشؤون الإنسانية التابع للمجموعة الأوروبية (إكو)؛ ومنظمة أندفديول منيسكايلب في السويد؛ ومركز بحوث التنمية الدولية بكندا؛ ووزارات خارجية النرويج والدانمرك وهولندا وسويسرا؛ ومركز المساعدات التابع للكنيسة النرويجية؛ ومنظمة ريدا بارنن في السويد؛ ومنظمة رد بارنا في النرويج؛ وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية؛ والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين؛ واليونيسف؛ وبرنامج الغذاء العالمي؛ ومنظمة ورلد فيجن إنترناشيونال.

موقع المشروع على الإنترنت
يحتوي موقع «المشروع العالمي المعني بأوضاع النازحين داخلياً» على قائمة ببليوغرافية كاملة بالموضوعات المتعلقة بالنزوح الداخلي، ويمكن الحصول عليها من العنوان التالي:
http://www.idpproject.org

للمزيد من المعلومات
إذا أردت الحصول على مزيد من المعلومات عن المشروع، أو تلقي مطبوعات «المشروع العالمي المعني بأوضاع النازحين داخلياً»، ولم تكن من المشتركين في «نشرة الهجرة القسرية»، فالرجاء الاتصال بالعنوان التالي:

Global IDP Project

هاتف: ٤١+ ٢٢ ٧٨٨ ٨٠٨٥
فاكس: ٤١+ ٢٢ ٧٨٨ ٨٠٨٦
البريد الإلكتروني idpsurvey@nrc.ch

مكتبة العدد

اللاجئون والإيدز: دور مجتمع الوكالات الإنسانية
لجنة المرأة لشؤون اللاجئات وأطفال اللاجئين، يناير/كانون ٢٠٠٢، ٣٦ صفحة، مجاناً.

نُشر هذا الإصدار الموجز تحت رعاية «مجموعة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالصحة الإنجابية في أوضاع اللجوء»، بهدف تشجيع صناع السياسات والمديرين والمنفذين على دعم الجهود المبذولة للتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ويتضمن قائمة بالمصادر الأساسية حول هذا الموضوع.

الاتصال بالعنوان التالي:
WCRWC, 122 East 42nd Street, New York, NY 10168-1289, USA
هاتف: ٣١١١ ٥٥١ ٢١٢ ١+ بريد إلكتروني: wcrwc@womenscommission.org
الموقع على الإنترنت:
www.womenscommission.org
www.rhrc.org/resources/gbv

جهود المساعدات الإنسانية: تطوير الأداء عن طريق تطوير التعلم
المراجعة السنوية لعام ٢٠٠٢، إصدار شبكة التعلم بخصوص المحاسبة والأداء في مجال الجهود الإنسانية، أبريل/نيسان ٢٠٠٢ – ٢٣٢ صفحة.
رقم الإيداع الدولي: ٤ ٥٨٦ ٨٥٠٠٣ ٠
السعر: ١٥ جنيهاً استرلينياً (بخلاف الشحن والبريد)

يتضمن تقرير المراجعة السنوية للشبكة مزيجاً من النتائج الخاصة بعمليات تقييم الجهود الإنسانية، وتقييمات لأخرى لعملية التقييم نفسها بغرض الحكم على مستوى التقارير الفردية. ويشمل تقرير عام ٢٠٠٢ ستة وأربعين تقييماً مختلفاً وتسعة تقارير مجمعة، تعد بمثابة أداة تعين قطاع المساعدات الإنسانية على تقييم أدائه ومدى جودة الأداة الأساسية المستخدمة حالياً في تقييم عملية المحاسبة والتعلم. ويركز التقرير على التعلم بغرض تحسين الأداء.

الاتصال بالعنوان التالي:
ALNAP, c/o ODI, 111 Westminster Bridge Road, London SE1 7JD, UK
هاتف: ٠٣٠٠ ٧٩٢٢ ٠٢٠ ٤٤+
فاكس: ٠٣٩٩ ٧٩٢٢ ٠٢٠ ٤٤+
بريد إلكتروني: alnap@odi.org.uk
الموقع على الإنترنت: www.alnap.org

ثمن اللامبالاة: اللاجئون والجهود الإنسانية في القرن الجديد
بقلم: آرثر هيلتون. مجلس العلاقات الخارجية، مارس/آذار ٢٠٠٢ – ٣١٤ صفحة.
رقم الإيداع الدولي: ٦ ٩٢٥٠٣١ ٠١٩ غلاف عادي (١٤,٩٩جنيهاً استرلينياً) ٨ ٩٢٥٠٣٠ ٠١٩
غلاف مقوى (٤٥ جنيهاً استرلينياً).

يحلل هذا الكتاب رد الفعل على مستوى

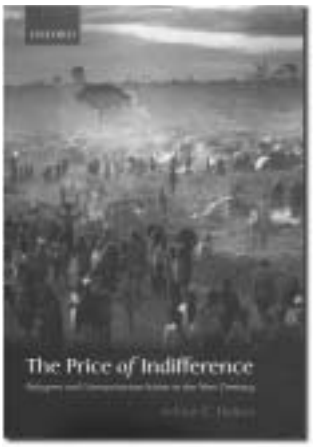

السياسات الخاصة باللجوء على مدى العقد الماضي، بما في ذلك الاستجابة لأزمات البوسنة وكمبوديا وتيمور الشرقية وهايتي وكوسوفا ورواندا والصومال، ويدعو إلى إدخال إصلاحات محددة لجعل السياسات في هذا المجال أكثر احترازاً وشمولاً.

للاتصال: Oxford University Press, Great Clarendon Street, Oxford OX2 6DP. UK
هاتف: ٧٤١٧٢٧ ١٥٣٦(٠) ٤٤+
عنوان الموقع على الإنترنت: www.oup.co.uk

الحاجة لاستجابة أكثر تركيزاً: سياسات الدول الأوروبية المانحة بخصوص النازحين الداخليين
بقلم: فيليب رادج. مشروع بروكنغز – كيوني للنزوح الداخلي/المجلس النرويجي للاجئين/اللجنة الأمريكية للاجئين.
يناير/كانون الأول ٢٠٠٢. ٣٦ صفحة، مجاناً.
موجود على الإنترنت على العنوان:
www.brook.edu/dybdocroot/fp/projects/idp/articles/EuropeanDonors.htm

يتناول التقرير استجابات الدول الأوروبية المانحة لقضية النزوح الداخلي في كولومبيا والسودان والشيشان/إنغوشيا وأفغانستان،

اللجوء Refuge
دورية كندية عن اللاجئين
«اللجوء» دورية فصلية متعددة التخصصات يصدرها مركز دراسات اللاجئين بجامعة يورك، وتهدف إلى إتاحة الفرصة للمناقشة والتأمل النقدي في قضايا اللاجئين والهجرة القسرية.
المقالات التي ظهرت حديثاً في دورية «اللجوء»
الدولة المُحسنة، والمهربون المخالفون للقانون، والنساء الممكن ترحيلهن/استيرادهن
سونيره ثوباني
التشاور الدولي لمفوضية شؤون اللاجئين
جوديث كومين
اللاجئون والحقوق وأمن الإنسان
كولين هارفي
الاشتراكات:
في كندا: ٧٥ دولاراً كندياً للمؤسسات، و٦٠ دولاراً كندياً للأفراد
خارج كندا: ٧٥ دولاراً كندياً للمؤسسات، و٦٠ دولاراً كندياً للأفراد
يرجى الاتصال بالعنوان التالي:
Editor in Chief: Sharryn J. Aiken • Centre for Refugee Studies • York University • 322 York Lanes
4700 Keele Street • North York, Ontario • M3J 1P3 • Canada
Email: refuge@yorku.ca • Tel: +416 736-5663 • Fax: +416 736-5837 • website: www.yorku.ca/crs/refuge.htm

ويركز بصفة خاصة على الاتحاد الأوروبي والنرويج.

الاتصال بالعنوان التالي: Brookings-SIAS Project on Internal Displacement at 1775 Massachusetts Ave NW, Washington DC 20036-2188, US
هاتف: ٦١٤٥ ٧٩٧ ٢٠٢ ١+
بريد إلكتروني: GSANCHEZ@brook.edu
NRC Global IDP Project, Chemin Moise-Duboule 59, Geneva CH 1209, Switzerland.
تليفون: ٠٧٠٠ ٧٩٩ ٢٢ ٤١+
بريد إلكتروني: idpsurvey@nrc.ch

المسح العالمي للاجئين لعام ٢٠٠٢

اللجنة الأمريكية للاجئين ، يونيو/حزيران ٢٠٠٢. ٣٠٩ صفحات، ٢٥ دولار.

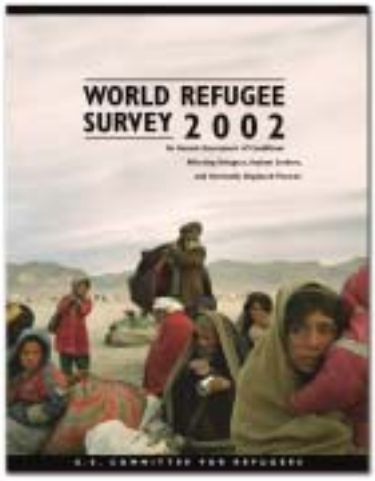

أشمل تقرير موجود حالياً عن اللاجئين والنازحين الداخليين وطالبي اللجوء في شتى أنحاء العالم. ويتضمن بالإضافة إلى التحليلات التي أجرتها اللجنة الأمريكية للاجئين حول كل قطر من الأقطار المعنية إحصائيات شاملة ومقالات تتناول آثار أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول على اللاجئين وطالبي اللجوء.

الاتصال بالعنوان التالي:, Publications USCR, 1717 Massachusetts Ave, NW, Suite 200, Washington, DC 20036, USA.
هاتف: ٤٧١٢ ٣٠٧ ٨٠٠ ١ ١+
بريد إلكتروني: uscr@irsa-uscr.org
والمسح موجود على الإنترنت على العنوان: www.refugees.org/WRS2002.cfm

الدليل العملي للقانون الإنساني

بقلم: فرانسواز بوشيه – سولنييه. مارس/آذار ٢٠٠٢، ٤٨٩ صفحة.
رقم الإيداع الدولي: ٨ ١٠٦٣ ٠٧٤٢٥
السعر ٢٧جنيهاً استرلينياً، طبعة عادية.

يوضح هذا الدليل مصطلحات القانون الإنساني ومفاهيمه وقواعده في ترتيب هجائي سهل في متناول القارئ. وهو موجه إلى العاملين بالمنظمات غير الحكومية وبالجهات الحكومية المعنية بالإغاثة وحفظ السلام وأصحاب المهن

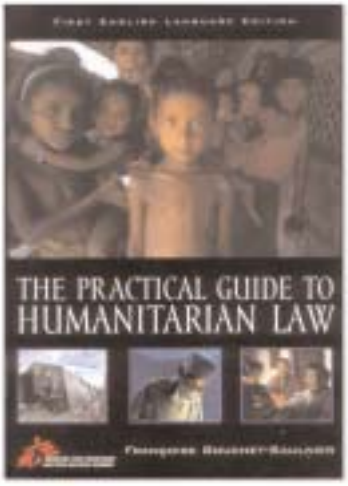

القانونية. والمؤلفة فرانسواز بوشيه – سولنييه هي مديرة الشؤون القانونية بمنظمة «أطباء بلا حدود» في باريس.

الاتصال:
Rowman & Littlefield Publishers Ltd
في الولايات المتحدة هاتف: ٦٤٢٠ ٤٦٢ (٨٠٠)
بريد إلكتروني: custserv@rowman.com
في المملكة المتحدة
هاتف: ٢٠٢٣٠١ ٠١٧٥٢بريد إلكتروني:
orders@plymbridge.co.uk
قائمة الموزعين الدوليين موجودة على الموقع التالي على الإنترنت: www.row manlittlefield.com

تعليقات حديثة على طبيعة المبادئ التوجيهية بخصوص النزوح الداخلي وتطبيقها

مشروع بروكنغز – كيوني بشأن النزوح الداخلي، أبريل/نيسان ٢٠٠٢. ٣٢ صفحة. مجاناً.

يتضمن هذا التقرير ثلاثة أجزاء:

١ «ما مدى شدة القانون اللين؟ المبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي والحاجة إلى إطار معياري»، بقلم وولتر كالين أستاذ القانون العام الدستوري والدولي بجامعة برن في سويسرا.

٢ «الإطار المعياري الخاص بالنزوح الداخلي – مقتطفات من تقرير ممثل الأمين العام إلى لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة: الهجرات الجماعية والنازحون الداخليون»، بقلم فرانسيس م. دينج، ممثل الأمين العام للأمم المتحدة المعني بشؤون النازحين الداخليين.

٣ «المبادئ التوجيهية وكيف تدعم استراتيجيات التعامل مع النازحين الداخليين؟»، بقلم روبرتا كوهين المدير المنسق لمشروع بروكنز – كيوني بخصوص النزوح الداخلي.

ويمكن الرجوع إلى محاضرة وولتر كالن على الموقع التالي على الإنترنت: www.brook.edu/dybdocroot/fp/projects/idp/articles/WKPresentation12-19.htm.
وإلى مقالة روبرتا كوهين على العنوان: www.fmreview.org/oslo/osloidp.pdf

الاتصال بالعنوان التالي:
Brookings-SIAS Project on Internal Displacement, 1775 Massachusetts Ave NW, Washington DC 20036-2188, US
هاتف: ٦١٤٥ ٧٩٧ ٢٠٢ ١+
بريد إلكتروني: GSANCHEZ@brook.edu

«إن لم يكن الآن، فمتى إذن؟» التعامل مع العنف القائم على التحيز ضد المرأة في مواقف اللجوء والنزوح الداخلي وفي حالات ما بعد الصراع: رؤية عالمية عامة

بقلم: جين وارد. اتحاد الصحة الإنجابية للاجئين. مايو/أيار ٢٠٠٢ – ١٢٣ صفحة.
رقم الإيداع الدولي: ٠ ٠١٧ ٥٨٠٣٠ ١
مجاناً. ويمكن الرجوع إليه على الإنترنت: www.rhrc.org/resources/gbv

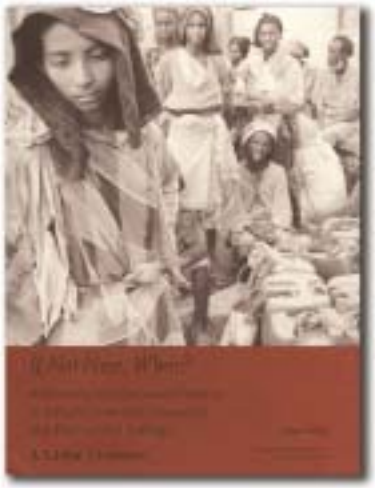

يعتبر هذا التقرير أحد النتائج العديدة التي أثمرت عنها المبادرة العالمية لاتحاد الصحة الإنجابية للاجئين التي استمرت عامين واستهدفت التصدي للعنف القائم على التحيز ضد المرأة، عن طريق دعم القدرات الدولية والمحلية للتعامل مع هذا اللون من العنف في أوضاع اللجوء والنزوح الداخلي ومراحل ما بعد الصراع. ويتضمن التقرير نظرة موجزة على ١٢ دولة في شتى أنحاء العالم. ومن النتائج الأخرى للمبادرة ثبت بالمصادر المتاحة على الإنترنت عن العنف القائم على التحيز ضد المرأة: www.rhrc.org/resources/gbv/bib ودليل ميداني للتقييم وإعداد البرامج (ينشر في وقت لاحق من العام الحالي).

للاتصال:
Jeanne Ward, GBV Research Officer, Reproductive Health for Refugees Consortium, WCRWC, 122 East 42nd Street, New York, NY 10168-1289, USA.
هاتف: ٢٧٣٤ ٥٥١ ٢١٢ ١+
بريد إلكتروني: Jeanne@the IRC.org
عنوان الموقع على الإنترنت: www.rhrc.org/resources/gbv

على لسانهم:

«أعينونا حينما نكون أقوياء، لا حينما نكون ضعفاء فحسب».

رواندا

«يبدو أن الشباب يخشون كبر السن، وكان الأولى بهم، فيما أعتقد، أن يخشوا ألا يمتد بهم العمر حتى الكبر».

غواتيمالا

«إنهم (أي وكالات المعونات الإنسانية) يجعلونني أشعر وكأنني إطار دراجة أفرغ منها الهواء»

تنزانيا

«إنني بحاجة إلى المال لأشتري تقاوي أعتمد عليها فلا أكون عالة على غيري. لكن المقرضين يتقاضون منا فوائد باهظة على القروض، والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات التسليف ترفض إقراض كبار السن، على الرغم من قدرتي على العمل بجد لتحقيق نتائج طيبة».

كمبوديا

«أشعر أن عندي رصيداً للمستقبل وهو بقرتي، فقد سددت القرض الذي اشتريته بها، ويبلغ ثمن البقرة ٣٥٠٠ دينار. أنها عندي كالتأمين. وأشعر بالسعادة أيضاً لأن أفراد أسرتي يقولون لي «هذه بقرتك»، وأقضي وقت فراغي في العناية بها وجمع الحشائش لها».

العراق

شهادات من بعض النازحين المسنين مأخوذة من تقارير وإصدارات من موقع المنظمة الدولية لرعاية كبار السن HelpAge International عنوان الموقع: www.helpage.org

Panos Pictures/Penny Tweedie